

۱ حاشیه ددانی بر شرح قصصی بر مکتب حاجی

در اصل نقد

۲ حاشیه مرفعات الدین مقصدی

۳ - رشیدی

۹۴۹



بازدید شد
۱۳۸۴

بازرسی شد
۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی	
اسم کتاب	شیرین عیاش الیرغور
مؤلف	
موضوع	۹۴۵
تاریخ	۹۴۵
شماره دفتر	۱۲۳۸۶
توضیحات	۹۴۵

خطی - فهرست شده
۱۰۲۰۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



حاشیه عیاش الدین منصور

۱۲۳۸۶

۹۴۶

رشیدیہ در علم بحث و مناظره

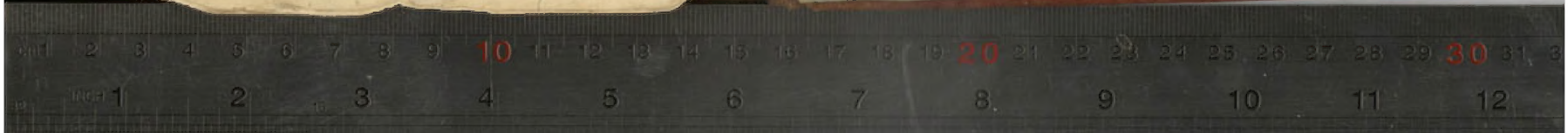


داخل کتابخانه تجدد الدین شد
نمره ۹۴۵



خطی - فهرست شده

۲۰۲



بسم الله الرحمن الرحيم
قال شيخنا وسيدنا سيد المحققين قدس سره قد دل ملا في التعريف
والتحصيل على اختصاص الجنس قول فدا طبق شراح الكشاف وغيرهم
من تلامه على ذلك وفيه بحث لان الظاهر ان اللام انما يدل على الا
بمعنى المعلق لما حصل لا خصا بها انهم لما ارادوا ان يجمعوا بين تعلق الملكة
التي بين المال وبينه لا تعلق الذي بين المرح والفرس في امرينها
فان مدلول اللام اتم عبرة عنه بالاختصاص وبقوله الى التملك وغيره
ودر اختصاص الاختصاص بغير التملك ولم يردعاه بالاختصاص
على ذلك انهم لم يبعدوا من طريق القصر كما عدوا سائر الحروف المشبهة
نهما وان قولنا المال لم يرد لو كان دالا على قصر المال على ذلك كان قولنا
لم يرد مفيدا لقصر المال في صفة الاختصاص في زيد لا قصر المال في زيد بل محقق
هذا المعنى على هذا التقدير بل يردونا والا لكان قولنا الله المحرمين
التصريح بالاختصاص بالله لا قصر على الله تعالى لان قولنا المحرم
لله لما كان دالا على اختصاص المحرم به بمعنى كونه مقصورا عليه لم يكن
تقديم الطرف مفيدا لهذا الاختصاص لما حصل بدون قصره لان الاختصاص
على المتبادر واللازم منتف كذا لا صاحب الكشاف نفسه قد قال في سورة
التقارب قد قدم الطرفان في قوله تعالى له الملك وله الحمد ليذكر بتقدمها
على معنى اختصاص الملك والحمد لله عز وجل وهذا صريح في ان هذا المحرم
لم يكن بدون التقديم اذ لو كان حاصله بدون التقديم لم يكن التقديم مفيدا

لهذا المحرم الكون مدلول لا يجوز ان كلام لا تنها له على اللام بل كان مفيدا
التصريح على هذا الاختصاص وذلك ليس مقصودا قطعاً مع ان خلاصتها
صريح به تحتها على قاعدة اهل الحق اورد عليه بعضا فاضل زينا
انما ان اراد بقوله تحقيقا ان لا يستحق بالذات والحقيقة بالحد سواء الا
كل جيل يصلح متعلقا بالحد اما لاهوته فلا يحتاج الى التقييد بقوله على
قاعدة اهل الحق احترازاً عن قاعدة اهل الاعتزال انهم ايضا قالوا
بمثل ذلك لما قال صاحب الكشاف في سورة التقارب قد قدم الطرفان ليدل
بتقدمها على اختصاص الحد بالله عز وجل لان اصول النعم وفروعها
منه واما ما حذر غيره تعالى فاعتدوا بان نعمة الله جرت على يد وان اراد
ان يطلق لفظ الحمد فيما يتعلق بالله حقيقة وفيما يتعلق بغيره مجازاً على
قاعدة اهل الحق لان افعال العباد مخلوقة لله تعالى عندهم لا عند الغير
فهم يحفظون لانه لا قال بل ان مثل حديثنا يدل على انعامه او حله بما زودهم
الحمد على ما هو المشهور في الكتب صادق عليه فاخصا من جنس الحمد بالله تعالى
على قاعدة اهل الحق ايضا على التاويل على التحقيق كما انه على قاعدة الاعتزال
ايضا كذلك غاية ان التاويل على قاعدة سنا اقرب منه على قاعدتهم وفروغ
آخروا من يجوز على قاعدة سنا لا على قاعدتهم ان الحمد لله تعالى على كل جيل
اختيارى وان كان من العبد باختياره تعالى طابق له كما انه يجوز له
يحمد العبد عليه باختياره كما به كماله كونه هذا لا يستلزم اختصاص الحمد
بجميع اولاده الله تعالى حقيقة وقول قاعدة الاعتزال ان العبد يختار
باختياره افعال العبد له ولا يستحق بذات الثواب على الله تعالى فلا شك
ان هذا بناء على اختصاص الحمد حقيقة في الله تعالى بل العبد عندهم
مستحق الحقيقة الحمد وما كماله صاحب الكشاف في هذا الموضع فينا في

تلك القاعدة ولذا تشع بعض العلماء بان قد نطق الله بالحق فخرج الى
 ما كان هاربا عنه وقد مكث بعضهم لوقولنا ويل بان نسبة ههنا للشم
 اليد تعالى باعتبار ان الاقراء التمكن من لا من حيث لا مخلوق له لا يتلف
 تلك القاعدة كما ذكر سيدنا وشيخنا في موضع من كتبه فلا جاز على تقدير
 ههنا قاعدة اهل الحق احتراز عن قاعدة اهل الاعتراف المتبين انه لا يتم
 على تلك القاعدة وقول صاحب الكشاف عما قال به ههنا ان لم يكن كان مخا
 فيه القاعدة ولا يدل على ما به على تلك القاعدة اصلا فتر في نظره في انفق
 الثاني بطر ان الحد لما كان مختصا بالجمل الاختياري ولا اختياري ولا
 اختيار لغرض مع بناء على قاعدة اهل الحق فيلزم اختصاص الحد به تعالى بان
 قطعا فيلزم ان يكون الطلاق للحد في حق غيره مجازا لقوله لا فيلزم ان شل
 زيدا مجاز محمل نظره وقوله تعريف الحد على ما هو المشهور في الكتب صادقه
 ثم ان الحد لغوي فلان المحدود عليه يجب ان يكون صادرا بالاختيار عن
 المحدود واما الحد لغوي وهو الاقرب الى الازالة ههنا التعليل صاحب الكشاف
 اختصاصه يكون اصول النعم وفروعها منه فلا بد لانعم بالحقيقة الا هو
 الاستناد المكنت اليد تعالى ابتداء على القاعدة فان قلت الاشهر ولا يترك
 ان اسناد الافعال للكتابة العبد كالصلى والنج وغيرهما اليد خفيفة
 قال بانها مخلوق لم تقع فاعبد عنده نعم بالحقيقة وان كان انما به
 مخلوقه تعالى كما انما هو بالحقيقة وان كان سواه مخلوقه لله تعالى قلت
 ثم ان اطلاق المصلى والحاج واما لها عليه حقيقة عند لكن لا يطلق
 على الصلوة والنج انهما فعلا اختياريان فاعبد حقيقة بل سلب الاختيار
 عنه واما النعم فلا بد عنه لا يطلق حقيقة على العبد لان الظاهر ان النعم
 هو صدر النعمة بالاختيار ومن قاعدة سلب الاختيار عن غيره تعالى

والحاصل ان نسبة بعض الافعال الى العبد حقيقة لانية كلها اذا انشا
 التي تعتبر في مفهومها الاختيار والثابت مسلوب عنه حقيقة قطعا لا
 انه لا يطلق على العبد عنده انه موثر حقيقة هذا ويمكن تحري الجواب
 بوجه آخر وهو ان عرف اللغة جري في معظم الافعال باسنادها الى المكاتب
 لها وكذلك كان اطلاق المصلى واما له على العبد حقيقة عريفة ولكن
 المعنى في الجملة هو الاختيار لا الاكتساب فلا يلزم ان يكون اطلاق
 الحد على ما يتعلق بالعبد حقيقة في قوله يجوز على ما عدهم الخ بحث
 لان ان اراد انه يجوز جهة تعالى على نفس ذلك الجمل فمتبع لان
 المحم عليه يجب ان يكون نفس الفعل الاختياري للمحمود ضرورة ان
 الجمل في قولهم على الجمل الاختيار في صفة الفعل كيف لا والمحور عليه
 يجب ان يكون وصفا للمحمود واذ لك الجمل لقيام بالعبد كالصلوة
 مثلا ليس نفس الفعل الاختياري له نعم هو متعلق لفعله بمعنى
 انه مخلوق له وفعله هو خلقه لا نفسه وان اراد انه يجوز جهة على
 خلقه فكذلك يجوز عندهم جهة على الاقدام عليه والتمكين منه فلا
 فرق بين القاديين فامل وما قيل من انه اشير لهم الاكلام
 والدعوة المح او د عليه ان هذا القائل قال هكذا المراد بعلوم الاكلام
 الانام ما اعطى العقلاء منهم من العقل الذي به صلح التكليف والشرع
 وهذا خبر قوله وتقد كرتنا بنى آدم وفيه ايماء الى ان الجمع المضاف
 بغير العوم كما سيجي والعم الدعوة الى اداء السلام شرع الاحكام
 واما القاديين من العقلاء بما يتجههم وبغيرهم جاز بهم كما قال تعالى
 والله يدعون الى اداء السلام اي كل من العقلاء القاديين فان حذف
 مفعول يدعون امة العوم كما سيجي بحقيقة من احاصل كلامه متنا

يتعلق بهذا المقام والجهر في قوله وفيه إيماء عائد إلى التفسير المفهوم من
قوله وبهذا فترفعهم فقال له عابداً لم يأت من عموم الأكرام الثلاثة
من كلام الشارع المحقق وليس في قوله ولعمري الدعوة الخ ما فهمه المحكم
بان في قول الشارع والدعوة إلى دار السلام إشارة إلى أن حذف للمفعول
يفيد العموم كما يرى وعرضه من إيراد اليتين إنما هو لإشعار بان كلام
الشارع لم يعمم إيهاماً وقباً من معناه وأقول ما تكلف من حرد الضمير إلى
التفسير ما قبله الفطرة السليمة لأنه ان كان المقصود من قول له بهذا
فترفعهم الأكرام في الابه بالعقل فليس في هذا التفسير إشعار بان الجمع المتضمن
ببدا التعميم أصلاً وان كان المضان للتعيم لا ياء إليه على ان سوق الكلام
ما عن ذلك اذ ليس في المشار إليه بهذا التعميم أصلاً بالجملة ليس
مقتضى المقام بان يكتفى بتفسيرهم الآية بذلك بل يكتفى بعبارة الشرح وتكون
الجمع المضان مفيداً للتعميم مصححاً بمعنى كلامهم فما الحاجة إلى ان في ذلك
التفسير إيهام إليه ولعل الذوق السليم لا يحتاج في ذلك إلى مزيد بيان وإقفا
قوله وبعموم الدعوة الخ فقد اشارت ببدا نا إلى دفعه في حاشية الحاشية بأنه
وان لم يصحح بالاشارة المحذوف للمفعول لكن بيان كلامه بما سبقت لك
وذلك لان العرض الموقوف له الكلام ههنا بيان بكتبة عبارة الشارع ولا يحل
الا بذلك المحل لان ظاهرها يستدعي بيان بكتبة عبارة الشارع ولا يحل
ذلك عليه لئلا يدفع قوله المتشابه على العقيدة الصحيحة والصالحية وأما
بذلك للتأويل فهم ان هذين الذين اشار إلى المعنى الاخير المحقق في الرفع
كان الله عز وجل إنما فعل الخ قال الفاضل الطوسي اورد صاحب
الكتايب الشارح على من صرف رجحان شرط منع صرف فعلان صفة ان كان
منه على فعل وهو في رجحان من شرط لا اختصاص صير بالله فيجب ان يكون منصرفاً

واجاب عنه وقال العلامة المتقادي في تقرير الجواب انك ان في بواسط الاشياء
الغايض شرط عدم الانصراف وهو وجود فعل كذا كذا في شرط الانصراف
وهو وجود فعلان فان الذي وقع الاتفاق على انصرافه الذي يكون
مؤشره فعلان ترجح لا عبرة بانقضاء الشرط بواسطة هذا الاختصاص لان
معنى الشرط انه اذا اطلق على مؤنث فان كان على فعل ففعلان غير شرط
وان كان على فعلان فصرف هذا كلامه فلو افاد الفاضل لا اعتراض عليه
بان عدم العبارة بانقضاء الشرط لما علق بقوله معنى الشرط الخ لم يكن لغيره
على انقضاء فعل وفعلان معنى وبنا لا ان معنى الشرط ما ذكره ولا يخفى
ورود مثل اعتراضه الا على كلامه هذا بان يقال جعل محمل النبي صلى الله
عليه وسلم مقارناً للتحديد لما علق باقتضال امر الله تعالى وقضاء حوائج الله
صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن لتعريفه على شئت منه علينا معنى والجواب ان
اعتراضه الاول على العلامة ان المتفرع على انقضاء فعل وفعلان هو حقيقة هذا
التعليل واستقامته بان عدم العبارة بانقضاء الشرط على كون معنى الشرط ما ذكره
لا تقتضي عدم العبارة المعلق بقوله لان معنى الاشتراط الخ وتظهر ان الورد ذكرين
اول الامر ان لا عبرة بانقضاء الشرط لان معنى الشرط كذا الورد منع كون
الشرط ما ذكره ورود اظاهر اذ حقيقة معنى شرط الخي امتناع تحقيق
الاول بدون سبق الثاني مطلقاً لا امتناع بمقتضى بدونه على تقدير شي آخر
واذا كان هذا صواباً فلا يصح بناء المطع عليه فذكر ان لا الموجب المحدود
ظاهر معنى الشرط اذ لو حمل على ظاهره لم ان لا يكون صريحاً منصرفاً ولا
غير منصرف فلم ان يكون غير منصرفاً ومنصرفاً معاً وانما وجه الله مع نقلة
هذا الموجب وبدون عليه المنع وهو الاخر اذ الثاني فكيف لو لم يذكر ويكون
ان يكلف لكلام الفاضل ان يؤول هذا التوجيه وان كان غير ظاهر

في كلام العلامة واقول تفرع الشيء على الشيء قد يكون باعتبار ان الثاني مستفاد
من الاول وقد يكون باعتبار اشتداد الثاني في الاول في نفسه مثال الاول
العالم متغير فهو حادث ومثال الثاني زيد اساء الادب فضرته ومنه التين
ان كلا الوجهين لا يتصنع عدم احتياج الفرع الى غير ما فرغ عليه فلا يتأني
ذلك تعليله لغرض اذ التعليل انما لا يتصنع عدم احتياج الملل الاخرى على
بدل الاثر في تلك لو قلت في الصورة الاولى العالم متغير فهو حادث لان كل متغير
حادث وفي الثانية زيد اساء الادب فضرته لئلا يدب لم يكن مستحقا عند
الطعام السليمة بل في ذلك شايخ في العبارات المتداولة في العلوم
المجاورات ومن هنا علم انه لا حجة في تفرع المدعى على بعض مقدمات
دليله ثم تعليله اخر من تلك المقدمات ولا في تفرع شيء على بعض جملته ثم
تعليله ببعض آخر منها اذا تم هذه لك ظهر صحة كلامه اذ يحصل ان الشيء
صلى الله عليه وآله وسلم علينا من اكثر ففرق بجمله بالحمد لله اثنائا
للامر وقضاء محققه وقونا نهو ان ما سبق من ترك زيد اساء الادب
فضرته لئلا يدب الا انه اوجع ههنا ذكر الامتنال ما لان قضاء الحق انما
يستدعي التحصيل بالحمد فاشار بالامتنال الامر الى ما يقتضي المقارنة من
المقصود مثل ما قيل في تفسير قوله تعالى ويدفع اليك ذكركم لا اذكر
الا ذكركم او ما روي من ادا بالخطب عنه عليه السلام وما تكثير التلوة
نظر الى ان التلوة لما دعت الى التحصيل فهي حصلت بالتمتددة فهي كما ذكروا
في استحسان المقارنة وليس من شرط التلوة عدم حصول رغبة في الطلب
الخاص بل يكفي تأديها بهذا الطريق ولذلك يقال التلوة لا تنظر
ولا تسكن لا يقال ثبوت المتن لا دخل له في الامتنال فلا يصح تفرع
مجموع الامتنال الى الاداء عليه لا نقول بل يكفي في تفرع المجموع

تفرع

تفرع جزء من اجزاء على اننا نقول ثبوت المتن وان لم يتوقف عليه الامتنال
لكن يبين ويؤكد من حيث انه يدل على انه امر مطابق للحكمة وانما
ذكر هذا الفاضل في توجيه كلام العلامة المتعارفين من ان الفرع
على اثناء فعله وفعله انه هو صحة التعليل لانه عدم العبرة بنبني على
تصوره ان ما فرغ على شيء لا يجوز تعليله بشيء آخر وقد عرفت ان كونه
هذا الحكم كما في الامثلة السابقة وما ذكر في بيان تفرع صحة التعليل
يرجع الى ان نفس كونه معنى الاشتراط ذلك من توقف على اثناء فعله
وذلك وان امكن تفصيحه بان ما يتوقف عليه قد مر الدليل يتوقف
عليه صحة التعليل ضرورة انه ما لم تثبت لا يصح التعليل به لكن في
ما ذكره في توجيه كلام العلامة المتعارفين بعد لان ذلك من قبله
ينزع المدعى على بعض المبادئ البعيدة ثم تعقل بالمقدمة التي يتوقف
على الفرع عليه مثل ان يقال كل متغير محل الحوادث فالعالم حادث لان
كل متغير حادث ولا يخفى بعده وذلك منشاء رد السيد قدس سره هذا السر
المختص وليس يراى به بنينا على ان ما فرغ على شيء لا يجوز تعليله بشيء آخر
مطلقا يعني هاشما وقرينا كنت قدس سره على الحاشية لا يخفى انه
صلى الله عليه وآله وسلم كان من اشرف الاصول الذي شرهه ان
جاز ان يكون الامر بالعكس وازاد بالعكس ان يكون الاصل قرينا والتلوة
هاشما فيكون لغا فشرهنا اشروا الشارة الى اننا في الحجج الدالة على ثبوت
وايضاحها ان فشرهنا فان الوثائق شرهنا اليها بقوله اظهر المحضات و
الاستنتاج بقوله اظهر الدلائل بل لا من يحفظها لانه على ذلك
غير ظاهر بل على ما يدل عليه المذكور من عدم احتياجها في الواقع
لا على المذكور ليلزم الدلالة عليه وقد زادها بما انها موصوفة

لان ابهام موصوفين متلزم ابهاما في الصفة لان تعيينها تابع لتعيين الموصوفين
وابهامها يشترط ابهامها ويمكن ان يقال معناه قد رهاها مارة في موصوفها
ابهام موصوفها ابهام موصوفها فامل واما تنسيق النعم الثاني
الح الفرق بين الصورتين ان كلاما من الاوصاف المذكورة للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم صفة حليته بل كل منها يدل اجالا على جميع صفات كماله
الاوصاف المذكورة لله تعالى فان كلامها قاصر بالنسبة الى عظمة كبريائه
فاللاق بالاقوى ترابا لعاطف بالآخرى المتعاطف يحصل من اجتماعها في حق
بسيها في الحلة لان ذكره معرضه البتة عليه تعالى والسبب في ذلك ان الصفا
المذكورة له تعالى صفات فعلية من خلق الانام وتكليمهم وذلك لا يقد
بالسبب الى جلال الله تعالى وغناؤه عن العالمين بخلاف الصفة المذكورة
للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فانها جامع لجميع المناقب ما سدا الانايل
والاخر فامة ظاهرهما المبعوث الحق فلا حوا له على تفصيله بحسب السبب
والحب على جميع الناس الذين هم افضل النبي واما الموضع للتبديل فلا لله
على انه واقف على قايق حقايق الطرق الموصلة الى السعادة الحقيقية
هو الموفق عليها فيدل على غاية اجتماع الكمال ونهاية جميع التكميل فيسويها
لحاشا لهم كالفاح هذا ولطوبى له لم تعرض التفصيل فانذغ ما توهمه بعض
الفضلاء من عدم تمام هذا التوحيد وان الاولى في وجه الفرقان بين
الصفات والاخبار وانما اذا ذكرت متعاقبة حلا يتكسر متعاقبة فلا ان
يقال هذا رجل علم بزهدي والاهذا يعلم بزهدي فحق هذا رجل يعلم بزهدي
وسبق واما اذا ذكرت بطريق الافراد فكيف يمكن ان تذكر من متعاقبة كما يقال
هذا رجل عال زاهد متق وهذا عال زاهد متق والزاهدان للعلل الصلوح
استعلا لها فترك عظمها بما يتوهم كونها ابتداء كلام بخلاف المفردة

لا يتوهم

لا يتوهم هذا فترك عطفه لما ذكره الاختصار ثم اقول ما ذكره مجرد
نكته لفظية لا يعبا بمثلها في كلام البلغاء سيما في مقام الخطاب مع الله
الذي لا يجزبه الاوهام الفاسدة بل يعطف المقصود بالقرآن المعنى
فلا يحتاج الى التزنية اللفظية على ان ما ذكره غير بل المدار في الفضل
والوصول كما علم من فن البلاغة على المتوسط بين الكمالين فان كان بين الخلقين
كالانصال او كمال الانقطاع لم يعطف وان كان بين المفردين جامع عطف
فامل ثم ذكر من غوت المختصر في قول عليه السلام ينبغي ان يذكر نقص
الشرع في بيان الدقائق والحقايق ايضا كما ذكره الشارح لان له دخلا في
السبب لتصنيف الكتاب ولا يقال ذكر افراس الا صاحب بطريق الامحاح
معنى عنه اذ لو كان له شرح واق لمقصود لما احتاج الى هذا الامحاح لانه
احاج الى ذكر احاطته بما فيه خير لانه ذلك الامحاح على هذا الظاهر من
دلالة على عدم شح كذلك اقول بقصود الشرح ومذكر في ضمن قوله ذكر
من غوت المختصر ما يستدعي زيادة الاهتمام ببيانها من جعلها انه قد تميز
جامع من العلماء والفضلاء ولربما يتابعه وذلك ظاهر قول الشارح
ولما علم كونها تنسحق في قول المنه من هذا الكلام ان قوة
العباد لو لم يكن قاصر عن ضبط الاحكام منتشرة لم يقع الاحتياج الى
ربطها بالدلائل والامارات وليس كذلك لانهم يحتاجون الى ما ينهون
الاحكام منه كمن كانت فريضة الدلائل والامارات اكثرت فتركوا القيد منها
ذكر فيها بدع انه ما كانت الحاجة مستمرة اليه واقول لعله يقصر قوة البصا
ولم يكن ان يحفظ المسائل اعيانها من الشارح بعد بليغ اياها باعيانها من
البحر من غير ربطها بالدلائل والامارات فنقول لانهم يحتاجون الى ما ينهون
الاحكام منه كيف كانت قلنا انه اودم الاحتياج الى الدليل فهو ثم اذ يكتفي

العلم التقليدي وان اذ تم الاحتياج الى اللفظ الدال عليه فهو لا يستلزم
الاحتياج الى الربط بالدلائل والامارات وفيه ان النطق بجملة
قوة وضعفادون اليقين قبل هذا حمل الكلام الشارح على ما لا يتصور
اذ محتاره ان الحق ان اليقين قابل لهما واقول فرض المحشى قدس
ان في هذه العبارة اشعارا بذلك وهذا امر فيه ولا يفتح
فرضنا فانه لما اختاره الشارح اذ ربما جنى الكلام على الشهود مع قطع
النظر عن اختياره الى ان يبين في الموضع اللاحق ولا يذهب
عليك قال بعض الفضلاء وذلك لان المناط راى ما يعلق منه الشيء
يكون اقوى مما يربط به الا ترى ان الدابة القوية يربط بشئ ضعيف
لا يمكن نوطها به وتعليقها منه واقول يمكن ان يقال كما ان العلاقة
بين الشيء والمربوط به اقوى من العلاقة بينهما وبين المربوط به اذ ان
علاقة دون الثانية كذلك علاقة الدليل بالدلول اقوى من علاقة
الامارات بدلائلها اذ الاول علاقة استلزام قطعي بخلاف الثانية
وانما وصفنا القواعد الكلية قال بعض الفضلاء يجوز ان
يقال وضعها بها لان مسائل الاصول في اعداد ندرج تحتها كليات
شئ انواعها مثلا الامر للوجوب مسئلة من الاصول يندرج تحتها
ان اقبوا الصلوة واتوا الزكوة وامثالها للوجوب وهي كليات وعلى
هذا اولى ما ذكره اقول مثلا اقبوا الزكاة وان كان كليا باعتبار ان
الزكاة القائمة منه يتكلم معين غير القايمة منه به اخر لكنه مما يعبر
واحد شخصيا ويجعل اختلاف محالها بمنزلة اختلاف الامكنة
والمظاهر لشيء واحد ولذلك شاع وضع الاعلام للكتب والسور
والقضايا مع ان اعلام الاجناس ما ينبغي بحرها للضرورة

فكأن

فكأنهم عدوها اعلاما شخصية فاذا ذكر المحشى قدس من اظهر
والاول محتاج الى تقديره قال الفاضل لا يقال يجوز ان يحمل
على الميل الاجانب المعنى كما في قول علي كرم الله وجهه انا الذي سيجي
فلا حاجة الى ذلك التقدير الذي لا يظهر منه يحصل عند العامل الصادق
لا يلتزم لا صحة منها لما ذكرناه من كون عبارة عن الشارح فلا يصح
ادخال من عليها ذنبه حاصل المعنى ان كنت من نعم شاف هذا لوقيل فانت
من شعفت بددك وكس على هذا كلام الكشاف اقول يحصل هذا التقدير
ان كنت من نعم الله شعفت من حلة ذلك الطائفة وفي بعض النسخ من شعفت
مهم وهو غير مستقيم لانه الطائفة التي شعفت المخلص معهم لا يدخل الشخص
فهم بل انما يدخل في الطائفة الذين شعف من حلتهم ثم لو حمل من على البيا
جاز ان يحمل على الميل الاجانب المعنى ولربما ما اودعه عليه قوله من
الغرائب الروايات على ما ادركه على الكتاب اقول في نظر لان قوله لا يفتح
على خالفه على ادراك جميع ما في الكتاب وقد سبق انهم لم يدركوا الدقائق
واجتنب عنهم بعض الحقائق فظهر من ذلك انه ادرك من مقاصد الكتاب
الزوائد على ما ادركه فالتطويل على ان الزوائد على الكتاب ليكون تأ
ولعل اعنه على الترجيح انه حمل الكفاية على الكفاية في الوقوف على دقائق
الكتاب فانه الصق بالمقام وهو تهديد الباعث على شرح الكتاب وان
بانه لا يبعد في حمل الكفاية على الكفاية في كون الشخص ما هذا في ذلك الفن
فانه لم يدخل عظيم في التماس شرح الكتاب منكم كما لا يخفى فامل
واما اذا اطلقت على ما يتوقف عليه انا او تصدرا او شروها قال
بعض الفضلاء ما اطلق المقام المبادى عليه فخصر فيما يتوقف عليه ذات
المقصود فيه وما يتوقف عليه الشرح فيه فلا وجه لذكر قوله وتصديرا

وكيف لا وكل ما يتوقف عليه تصحيح العلم يتوقف عليه الشروع فيما قلنا
مطلقا ان على وجه البصيرة كما هو المراد قهنا والذا الكنتي على ذكر التبيين
فيه اعاده هذا الكلام في حاشية كتابه في شرح قول الشارح قد ذكرنا
مبادي العلم ثلثة واقل الفرع من هذا التفصيل ان يعلم ان المبادي
بعضها يتوقف عليه ذات العلم مع قطع النظر عن التصور والشروع
وبعضها يتوقف عليه الشروع فيه فقط اي لا يتصور ولا ذاته وهذا
كما ينسجم العلل الى علل المهية وعليه الوجود مع ان علل المهية ايضا
يتوقف عليه الوجود واما اكتفاء على ذكر التبيين عند الاعادة فعلى
العادة في الاكتفاء بالاحوال بعد اعادة التفصيل والاختصار عليه
ثانيا كتبت قدس سره على الحاشية فيه رد على من قال ما ذكره اخرا تيا ول
الاحتمالين فان المتبادر من الكتاب هو المختصر العلم وان امكن
اطلاق الكتاب بمعنى المكتوب على العلم اقول لعلم من قال ذلك فهم من
قوله ما يتضمنه الكتاب الذي يتضمنه الكتاب وهو علم الاصول لانه
جعل الكتاب بمعنى المكتوب ومع يتضمنه الكتاب وهو علم الاصول لانه
جعل لا يرد عليه ما ذكره نعم تجدد ان المتبادر منه مقاصد الكتاب لا يجب
العلم وما قيل من انه من الشارح لا يستمداد الى قبل لا بعد فانه
يتفاوت حال الشئ باعتبار بياض الاجمال والتفصيل ويكون بالاجتناب
الاختلاف خارجا عن العلم مبداء له وباعتبار الثاني واختلافه في مقتضى
المسائل فان معرفة من حيث الاجمال من مقتضيات الشروع وهي حيث
التفصيل من اجزاء العلم فحينئذ ان يكون الاستمداد ايها كذلك فان
معرفة ما يستمد منه على التفصيل لا تملك انهما من اجزاء العلم وعلى الاجمال
اخرى معرفة من الى علم يستمد بغير زيادة بصيرة في الشروع فانه يخرج

الطالب

الطالب اليه عند روم المحقق فالقول بانهم قههم واقل حاصل كلام
سيدنا سيد المحققين قدس سره ان الشارح انما صرح بان بان ما منه
الاستمداد على قسمين لجمالي وتفصيلي ولم ينسب الاستمداد بما هو عام من
القسمين كان بعد هذا التباين وهذا ما لا شك فيه ثم انما قيل ههنا في بعض
النسخ حاشية عند قدس سره وهو ان التفصيل لما يكون لذلك الاجمال
فلا يمكن خروج احدهما دون الاخر فان لم يكن هذه الحاشية منتهية
سره فلا كلام عليه وان كان منه فاذكر هذا الفاصل عليه من انه
يجوز ان يكون الشئ من حيث الاحوال خارجا ومن حيث التفصيل داخل
مدفع فان التباين في المثال المذكور لم يخرج من قبل الاختلاف بالاجمال
والتفصيل بل من حيث الاختلاف في العلم نفسا او تصديقا فان الخارج
عن العلم هو نفس المسائل سواء كان اجمالا او تفصيلا والخبر هو التصديق
بما سواء كان اجمالا او تفصيلا اذ تصدق المسائل على التفصيل خارجا عن
العلم بلا حصر والتصديق بها اجمالا هو من حيث قطعها واما تأثير مجرى التباين
بالاجمال والتفصيل في الدخول والخروج مع كون نحو العلم واحدا فاما لا
بعد فظهر ان قوله فالقول بانهم قههم قههم قههم فبعد ما يلزم من
نكاح المعنى لان مثل هذا التقييد لما يكون لا يخرج الجزئيات لا لا يخرج الاجمال
به كيك حيث ذكر فيها وقع بازاء المبادي الى اي في قسم من الاقسام المتباينة
لما حيث قال في الاذلة السبعة لان المقصود الاستنباط وجود لا على
كونه مقصودا بالذات ان المقصود بالذات من المقصود بالذات مقصود
بالذات واما على انه مقصود بالذات من الفن ولا فيه فلهي من انفس
الاستنباط ليس من اخره الفن فهو ياتي عليه بانضمام ذلك الى العلم
ولم يرد انه جعل الاستنباط قسما لها اذا القسم هو مباحث الاستنباط

والمقصود كيف ولو كان قسمها لها في فئمة الاجزاء لكان مقصودا بالذات
في الفن لانه فقط ما تقرر بعض الفصل من انه لا دلالة في الكلام
بالوجه الذي ذكر على ان المراد قسمها هو المقصود بالذات بناء على ان ما
ذكره فيما وقع باراء المبادى هو المباحث المتعلقة بالاجتهاد لا نفسه كما
براعا المراد بالاستنباط منها نفس الاجتهاد لا احكامه وكذا الاول
مقصود بالذات لا يستلزم كون الثاني كذلك فمع سقوطه قال
بعض الفضلاء ومنع لانه يتم مقصودة بان الشارح صرح مكررا يكون
المسائل مقصودة بالذات ولم يصحح يكون الاستنباط مقصودا بالذات
بل كلفي ذكر كونها بالذات بالنسبة للمبادى تقريره مقابلته لها لكنه
مقصود بالعرض بالنسبة الى المسائل ومثل هذا جائز فيكون المراد بقوله
وحمل المسائل مقصودة بالذات التصريح به وكذا فيما قبله اقول لما كان
على راحا لا يجرى حصول العرض مقصودا بالعرض انما ان يكون الاجتهاد
بالنسبة للمبادى ايضا مقصودا بالعرض ذلك ان المسائل بالنسبة الى المبادى
عرض والمبادى بالنسبة اليها وسائل كذلك المسائل بالنسبة الى الاجتهاد
وسائل الاجتهاد بالنسبة اليها عرض فلا يصح قوله بينهما على انه واحد
مقصود بالذات بالنسبة الى المبادى لكنه مقصود بالعرض بالنسبة الى
المسائل لان الاجتهاد مع يكون مقصودا بالعرض النظر الى المبادى التي
لا يقال كونها الاستنباط الى مداد السؤال على ان المقصود بالذات
ما لا يكون وسفله الغير فلا يمكن ترتيب مقصودين بالذات والالكان كل
منها مادة اخرى فيلزم اتحادها لا متناع تعدد المقامات الاخرى فحاصل
الحوارج المقدمه الاولى اذ المراد بالمقصود بالذات المعنى الاضافي في كل
دى وسيكون مقصود بالذات بالنظر الى مصلته وان كان بالغير النظر الى

اخر وليس المراد من المقصود بالذات بالنظر الى المعنى الحقيقي اعني ما لا يكون
مقصودا بالنظر الى غيره اصلا بل الاضافي في المعبر فيه عدم كون مقصودا
بالنظر الى غير غير مقصودا بالنسبة الى غيره اندفع ما ترا او من السؤال لا يجزله
اصلا لانه قياس على هيئة الشكل الثاني من مرجئين وكذا السؤال
الذي افرد بعض الفضلاء من انه لا اتجاه لهذا السؤال لانه جعل الاستنباط
مقصودا بالذات من الفن والمسائل مقصودة بالذات في الفن والغا
يتمها فلا يكون الاستنباط مقصودا بالذات من الفن وعرضها من النص
بالذات من الفن وعرضها من المقصود بالذات في الفن ولا يتم منه
لزوم اتحاد الشيء مع غيره اجاب عنه بان لا يبعد ان يتم احداث المقصود
بالذات مطلقا بالنسبة الى شيء واحد لا يجوز ان يكون متعدد فلا بد من
اورد السؤال واجاب بغيره بان المقصود بالذات لشيء محض ان يكون
متعدد سواء كان ذلك المتعدد مقصودا من ذلك الشيء كالفائدة وغاية
الغاية او كالمقصود فيه كسائل التي بعضها وسائل الى بعض اخرى
مقصودا فيه كالذي نحن بصدد هذا كلامه وانت تعلم انه لا يخرج
بان المسائل مقصودة بالذات في الفن وان جعل الاستنباط والمسائل
كلهما مقصودين بالذات كما سبق من غير شعور يكون احدهما مقصودا
بالذات من الفن والاخر فيدل ذلك اشعارا في الكلام به نعم كان يمكن ان
ينبغي التحارب على الفرق بين المقصود بالذات فيه ومنه لكنه لم يلتفت اليه
لما فيه من تكثير المفاهيم كما ذكره هذا الفاضل فاقبل المحضر فاحفظ
الله اقول ليس المحصر في التسمين غير عقلي والاستقرار في الشئ والاشارة الى
حيث يستدل البرهان او الى دليل ظني غير الاستقراء او الى جهة ولا
يكون حرد واما النفي والاثبات كحصر المقدار في القائل بالقسمة في جهة

اوجهين اولهما جهات ولو لم يرد في الاستقراء بقوله فينبغي ان يحصره
 له المكنى او حاله في الاستقراء بان مراد به ما يقابل القسم الاول لطفاً
 ومع ذلك لا رد الاول لو كتب في الحاشية ان المقنع ان كانت عقليته في
 بديهية لا يحتاج الى دليل وان كانت استقراءه فدل عليها انه لو كان هناك
 قسم آخر لم يجد البتة لكن الثاني بطر فكذا المقدم والملازمة ظنيته كان
 من المحتمل ان يغتف مكلف تعميم التبيين والاستقراء بحيث يشمل
 المذكورة او يجعل قوله فينبغي في الاستقراء والتبيين في قوة الجزئية
 فتدرك شطوطه ان رام حصر عقليته في العاشية كيف لا وصورة العاشية
 ان يقال جزء العلم او كتابا ما وما ذاك وكل واحد منهما يشتمل على الحكم الفلاني
 فكل ما هو جزء يشتمل على ذلك الحكم ولا شك في وقوعه على القسمين فلا يشترط
 كان دورا واعتبر على بعض الفضلاء بان الاستقراء لا يتوقف على الحصر
 بل على التعميم نفسه وهي غير المحصر فاذا التوقف على الحصر هو الاستقراء انما
 الذي هو قياس وتسم كيف ولو اعتبر في مطلق الاستقراء الحصر لم يجر كل الى
 القياس المقسم اذ ليس له مذهب سوى القول ان كسبين متفصلين عن حالات
 بعدد اجزاء المفصلين على هذا التقدير صواب الاستقراء كذا في بعض
 المحققين في القياس والتشليل وفي اعتبار الاستقراء ضامعا بل اطلاق من قبل
 جعل قسم الشيء قيمة ولو سلم فالمحصص الذي بعينه الاستقراء غير المحصر
 الذي ثبت به مثله فقولنا في كتابنا هذا الباب اذ ان اودق وكل
 واحد منهما غير خارج عن الامور لا يبره كل ما هو جزء غير خارج عنها
 وهو معنى اخصا فيها فلا بد ولا تسامح بل ينبغي ان يكون المحصر الذي
 عليه الاستقراء مستحيانا عن الدليل او يكون دليله غير الاستقراء واقل
 قد صرح الشيخ في الشفاء على استعمال الاستقراء مطلقا على ادعاء المحصر قال

ويجب ان يعلم ان الاستقراء ليس استقراء تاما لا يبين حكمه على كل ممكن في
 خروجه انه يدعي انه في جميعه الغطاء وان لم يكن كذلك ولم يكن قد حددت
 متناهية كاشا وغير متناهية فان المستقري يقول كل حيوان فهو كفلان
 وفلان فيكون متناهيا هو دعواه فانه لو عثر على شيا شام من جملة ما
 يستقره فكانه اعترض بان دعواه ان يكون دعواه الكلي غير صحيح وبما حد
 منها شيئا ثم قال كذا وكذا ما يجري مجرا فاذ افعل كذا كذا جعل الاوسط في
 دعواه مساويا للجزئية فانه يقول ان كلها كذلك لكنه جعل الاوسط في دعواه
 مساويا للجزئية فانه يقول ان كلها كذلك لكنه من با كذب فيما بين
 فانه ان الاستقراء متناهيا على ان يكون حقا بل على ان على الصفة المذكورة فان
 استقراء الجميع نقدا في استقراء بعضها وان لم يستقر الجميع فانه يبرهن انه
 يستقر حتى يكون كانه يقول كل حيوان هو احد ما حد فقط ثم قال وقد
 خطط من طر ان الاستقراء المذكور في كتاب القياس على حد وان فيزوها
 من الاستقراء غير الذي في طريقها بحجج بان قد ذكر في الاستقراء يكون
 لجميع الجزئيات فان ذلك ليس على ان يكون اى الحد كذا كذا بالتحقيق على انه
 يدعي انه كذلك والاستقراء اهم من الاستقراء المستقري الذي بالتحقيق قياس
 مقسم من جملة ما حدناه او لا ومن الاستقراء المقصود المدعي فيه الشفاء
 هذا كلامه بجر وفيه يظهر انه انما يفتي ان القياس المقسم بعدم اعتبار
 الاستقراء الحقيقي فيه فان قلت فكيف الاستقراء مطلقا قياسا من قياسا
 كذا ذكره هذا الغاضل فاما ان الاستقراء الما قص يكون قياسا طائفا فانه
 لا يصير قياسا القياس كسائر لاقية الطائفة فلت يمكن ان يقال دعوى المحصر
 ههنا ليس متبركة الاستقراء صريحا حتى يكون جزءا من دليل المعبر فيه المقنع
 التي تغلب على الظن لا خصوصا من غير استلزام كما ان المعبر في التعليل

ليس دعوى ان كل ما هو مسكر حرام مثلاً بل مقدمات تقع الظن بمن غير انما
 فاذا اورد تلك الدعوى صريحاً كان قياساً طيباً وان لم يرد بل اورد على صورة
 التمثيل وقسمه الى ذلك الاستقراء ان اخذ فيه دعوى المحصر صريحاً كان قسماً
 للقياس وان اعتبر فيه مقدمات من الاختصاص على الظن كان قياساً له وكان
 في عبارة الشيخ اشارة الى ذلك حيث قال ولا فيكون ظاهراً دعواه وثانياً فانه
 توهم انه يشعر به حتى يكون كانه يقول ويؤيده انه قال اثناء هذا البحث
 الاستقراء ليس للازام الحقيقي بل للازام المنهية ودعايظن غالباً وتفصيل
 التام انه لا بد ان ينتهي الاستقراء الى حد يقين معه الاختصاص فيقال له المحكم
 المطلوب سواظن لا يختص في الافراد المستقر بل واطن ان حالها لا يستقر
 كما لا استقرى وليس دعوى لا اختصاص جزاء منه بخلاف القياس المقسم
 فانه يترتب منه ان دعوى عليه الجامع للحكم في التمثيل ضمناً وليس خبر العدم
 اعتباراً فيه صريحاً فانك اذ قلت البند مسكر كما تحرم الخمر حرام السمك
 فالبند حرام فقد ادعت ضمناً ان لا سكار هذه لعمدة مطلقاً لكن لم يصرح
 بالدعوى صريحاً بل لا خطت بمقدمات تقع الظن بذلك وفي الصورة التمثيل
 فاذا لا خطت الدعوى المذكورة فقلت البند مسكر وكما كان الشيء مسكر كان
 حراماً كان قياساً مؤلفاً من الجلية والشرطية ولو قلت البند مسكر وكل مسكر
 حرام كان قياساً من لفظ من جلتين فكان الفرق بين التمثيل والقياس يكون
 دعوى عليه الجامع للحكم جزاء في القياس وهذا التمثيل وان اشتمل التمثيل عليها
 من حيث انما الظن بها كذلك الفرق بين الاستقراء والقياس باعتبار
 دعوى لا اختصاص في الثاني بطريق آخر يتردد في الاول فان المعبر بالشم
 الواقع لطلب الظن لا اختصاص على التفصيل السابق وما ذكره بعد التسليم
 من ان المحصر لا يستقر غير المحصر الذي ثبت به من غير شك

الشرط

الشرط الذي ادعى المحصر قدس سره لزومه وذلك لان الحكم المطعنها
 اختصاصاً المقسم في الاقسام وليس مثلاً في اختصاصاً مستحقاً في الجزئيات الكلية
 فان كل باب لا ينقسم الى الامور الاربع بل الحكم الثابت لها وهو عدم خروج
 ما هو خبر من الكتاب عنها اعني عدم خروج افراد يستلزم اختصاصاً منها
 بحسب مقتضىها او يقال ليس المطعنها اختصاصاً المقسم في الاقسام بل عدم
 افرادها عنها ولا يخفى ان مقتضى مقتضى كيف وقد صرح بان المطعنها
 ولا يعني الشرط الامثل هذا التكرار مع الاستثناء عنها بمثل ما ذكره
 المحصر قدس سره والثاني ساقط عن درجة الاعتبار استصحاباً
 قدس سره في حاشية هذا الموضع اسقاط عن درجة الاعتبار في العلم لا يقع
 في كونه قسماً من المحصر فلا يخرج التسميم بذلك عن كونه حصراً عقلياً بل يار
 التسم الاخير قال بعض المتفلسفة هذا بعيد جداً لان الغرض ايراد المحصر
 الاستقراء في الواقع على طريق التزديد بين النقي والاثبات فلا وجه لادراج
 ما ليس من اقسامه ولا يصدر المقسم في الواقع عليه في التزديد بين النقي والاثبات
 كيف ولم يقع سقوط هذا في كونه حصراً عقلياً لم يقع سقوط ما يقال ان المقسم
 الاخير يثبت في كونه عقلياً فاما كونه في كل قسم استقراء التزديد بين النقي
 الاثبات ابتداء وانتهاء فلا وجه لتقيده بالابتداء كما فعله وايضاً تخصيص
 الاول بما يتوقف عليه الاستنباط لبيان الغرض من الاول الاستنباط لا يخرج
 المحصر عن كونه عقلياً فالوجه ان يقال المراد الشايع التزديد بين النقي والاثبات
 في بعض الاقسام واقل قد سقط عن درجة الاعتبار بقوله في العلم اشارة
 الى انه قد يعتبر في الكتاب كما اورد الى في اصل الحاشية بقوله وان كان منسماً
 خاتمة تدل على ذلك فلا شبهة في تسميم الكتاب وهو ظاهر سابق ولا في تسميم
 العلم ايضاً لان عدم كونه معتبراً استصحاباً لا يوجب خروجاً من الاقسام خاتمة

اذا قسم اعم من ان يكون معتبرا او غير معتبر كيف وقد قيد سقوطه بالاحتساب
 لا يقال كيف يكون ما ليس مقصودا بالذات في العلم ولا يتوقف عليه المقصود فيجزأ
 من العلم لا نقول ما يتضمنه العلم اعم من جزأ العلم حقيقة او تعظيلا ولذلك شاع
 تقسيمه الى ما ليس مقصودا بالذات ويتوقف عليه المقصود ويعتبر المقصود
 الذي لا يتوقف عليه المقصود اذا كان له ارتباط بالمقصود من الاقسام العقلية
 لما تضمنه العلم او الكتاب بهذا المعنى سواء كان معتبرا او ساقطا عن درجة
 الاعتبار فانفع قوله الغرض ان يراد المحصر الاستقراي بطريق التزديد فلا وجه
 لادراج ما ليس من اقسامه لا نقول هذا القسم من الاقسام العقلية القسم كان
 ليس قاصدا مقيدا به احتسابا او في الكليات فيكون قاصدا من المعنى في القسم
 الاقسام المحتملة سواء كانت معتبرة او ساقطة عن درجة الاعتبار فلا يخرج المحصر
 عن كونها عقليا بسقوط بعض الاقسام عن درجة الاعتبار بخلاف ارسال القسم
 الاخير فان الخارج من القسم العقلية ما هو اعم من ذلك من القسم والحاصل
 من الاستقراي هو ذلك القسم الذي هو اخص فيخرج القسم من ذلك عن كونها
 عقليتها فيخصص ان القسم الساقط عن درجة الاعتبار قسم عقلي لا انهم يحتسبون
 عدم الاحتداد بل لظلالها لا شأنا له وذلك لمصوبها في الاحتساب واعتبر ذلك
 في الكتاب وهو ان الخارج من التذليل بخلاف ما عدل القسم الاخير في التذليل
 الاقسام اصلا كيف ولم يربط اصلا ومن هنا يعلم ان دفاع قوله كيف يعلم
 بتدريج له وما قوله وايضا تخصيص الاول مما يتوقف عليه الاستنباط بسبب
 ان الغرض من الاول الاستنباط فيخرج المحصر كونه عقليا فمردود بان تخصيص
 الثاني بذلك لا يدخل له في المحصر فاما ذكر اللافاة والتنبيه الا ترى انه لم يرد
 استنباط ذلك وقيل بالمقصود بالذات لما مباحث يتعلق بتفنيد الاستنباط الى
 آخر التسميم الذي ذكره المحصر وكان احصاءه بالادخل ما يتوهم من القسم

الاخر من القسم الاخير للمرجل - وقيل ما يتضمنه اما ان لا يكون مقصودا
 بالذات بل قال الفاضل تفصيل هذا الكلام ان الشئ يشتمل على اقسامها
 يكون مقصودا بالذات ولا يتوقف عليه المقصود بالذات وما يكون مقصودا بالذات
 ولا يتوقف عليه ذلك والقسم الثالث ساقط عن درجة الاعتبار احتسابا فكل من
 الاولين ان كان البحث فيه عن نفس الاستنباط فهو الاحتساب ودون كان محتملا
 مشرقا كان باعتبار تعارض الادلة فهو الترجيح وان كان لا باعتبار التزديد
 التسميم وهذا القسم الاخير من عدم احصاءه فعلا في الادلة المجيدة فكل
 هذا يكون هذا التزديد نظيرا للتزديد الاول وسبق ارساله في موضعين لا في قسم
 الاخير فقط للتدريج ما اعتبر هذا التفصيل بل جعل المقسم للاحتساب واخر
 المفهوم العالم الشامل للاقسام الثلاثة جميعا فانما اراد العلم ان المراد من المقسم بالذات
 في العلم كما ذكر في اول هذا البحث ولما ريد المعنى الاصح الشامل للمقصود فيه
 سقط القسم الثاني ايضا من الاقسام الثلاثة ويكون مباحث الاحتساب واخر من
 القسم الاول فيهما فقط ولا وجه بل لا صحة لهما في تخصيص المقصود من العلم وقيل
 ان قوله ما ذكره من ان ارسال على تقدير الاول في موضعين غير ملائم لان
 من عدم الفرق بين سقوط بعض الاقسام عن درجة الاعتبار وبين ارسال
 كما مر انما يقال ان الفرق وتحقيق ان السقوط لا يخرج المحصر عن كونها عقليا
 ارسالا فكل ما اعتقد يمكن ارسال في تلك مواضع احدها القسم الساقط
 والثاني في تقسيم كل من الاولين الى ما بحث فيه عن نفس الاستنباط والى ما
 بحث فيه عما يستنبط منه والثالث في القسم الاخير ثم غرض المحقق ان لا يقبل
 كذا لم ترهم ارسال في القسمين كما في القسمين الاول ولم يخرج الى الاعتدال
 بان هذا القسم الساقط ما خرد في التسميم فلا يخرج المحصر عن كونها عقليا
 فصل كما ذكره هذا المحقق لعنايت هذا الغرض واعلم ان قوله وسبق ارسال القسم

الاخير بما هوهم ان في التفسير الاول في الارسال في القسمين حتى انه قد يقع
في بعض النسخ ما شئت من قوله قدس سره عند قوله وتبي الارسال في القسم
الاخير وهي قوله بخلاف الاول فان الارسال ههنا في القسمين لا في قسم واحد
ليست هذه الحاشية قدس سره بل هي ان بعض الناطرين توهم من ظاهره
العبارة تخصيص هذا التفسير الارسال في القسم الاخير بكتب هذه الحاشية
ففيها الناطرين اليد وهو ان لما صح به سابقا بل فرضنا ان في هذا التفسير
يظهر بقا الارسال في قسم واحد من غير احتياج الا الاعتدال السابق قال الله
فالمبادئ حده وقادته واستمداده الخ قال بعض الفضلاء ان كان الحكم اختصاصا
المختص في المبادئ والادلة الصحيحة والنتائج والاحتياط من المبادئ للربيع
حصول المبادئ في الاشياء الثلاثة وان لم يكن منها الربيع حصصا فاختص هذا الخطبة
في الامور الاربعة ويمكن ان يقال ان من المبادئ لكن لا ينفذ البصيرة زيادة
مقيد بها كالامور الثلاثة فليرد ذكر معها القول فاختص الارسال بالاختصاص
ولم يورد على اختصاص العلم لا على هذا التقدير لا عند في الشك في ان في الترتيب
يقدر عدم كون من المبادئ ثم اقول يمكن ان يراد بهذا الترتيب في الحكم بالاختصاص
المبادئ في الامور الثلاثة بان يقال هذا الحكم ان كان من المبادئ الربيع
حصصا في الامور الثلاثة لم يكن منها الربيع حصصا فاختص هذا الخطبة
الاربعة ويمكن الجواب باختيار كونها من المبادئ ولا حصل حصصا المبادئ في
الثلاثة لظهور ان المراد حصصا هذا الكلام اذ المتبادر من فاسد قوله
ما يتضمه الكتاب مختصا كذا وكذا اختصاصا هذا الكلام كما ان قوله
لا اكمل اليوم الا بالمسئلة الخطبة انما يفيد عن اختصاص هذا الكلام فيها
كذا يمكن الجواب عما اورد هذا الفاضل في ذلك فان حصصا المبادئ من حيث
حصصا المختص في الاربعة يمكن ان يراد بخصصا ما عدا جميع هذا الكلام وان

فوق في ذلك فلا بد ان يقال المراد حصصا المختص ما عدا الخطبة والادباجه
وقول المحقق قدس سره في حاشية الحاشية وما بقا ان المراد اختصاصا ما عدا
الخطبة لا بنا في ذلك لان غرضه هناك دفع اليراد بالخطبة لا تعيين ماهه
المختص بالمراد ولا جعله ان يقال المراد حصصا المبادئ الذي سيذكر فلا يدخل
في حصصا الكتاب ونفس حصصا المبادئ هذا وما ذكره الفاضل فلا يتم في جميع
ما هو المتناظر الا بان يضم اليه ما ذكره او غير ذلك مما يخص المبادئ كان يقال
المراد حصصا المبادئ المعتمد بها لان خارج الموضوع فيها قال الفاضل في
في هذا المعنى المحمدي في الاخص الذي تعبر عنه المقدمة اشياء اخرى
الموضوع بذكره الكتب مثل ما ذكره الشارح في المواقف الا ان ان يخرج الموضوع
اشهر ما وادونها ان في المبادئ بالمعنى الاخص فانه ما يتوقف عليه ان العلم
دونه ما يعبر عنه بالمقدمة تنبأ من ظاهره جارية فمراده من الاخص الامر
الاخص بالمعنى الاخص ثم ان كتب قدس سره في الحاشية ما يعبر عن الموضوع بآثار
حيث في التصديق بملية وموضوعه ليطهر بذلك فائدة مقيد المبادئ بالخطبة
الاعم اذ لم يخص بالحاشية الاولى لم يظهر فائدة التقيد هذا وقاية
الموضوع بالكتابة قدس سره المعبر به قوله في المعنى الاخص المعبر بها كالمطلوب
عن المتن في قوله ما في المتن الحاشية كما ذكره هذا الفاضل لربما توهم ان
المعنى الاخص المعبر عنها لاشتمالها لانه يكون غير ملائم حيث يشمل جميع
الدين الثمانية فالمراد ما قيل في قوله الفاضل لا يظهر وجه انفع
قوله الشيخ بما ذكره اذ المعنى الاخص الذي ذكره الله تعالى في الآية لا يكون متعلقا
بالذات بل يتوقف عليه لانه لا ينفك عن الوجود لا ما يتبادر به في الشرح
في مقاصد العلم كما هو الحق المعنى المبادئ فائدة اعتبر فيه خصص من حيث
المقام فان اراد الفاضل انفع الملازمة الاولى بنا على ادعاء ان المعنى

الاحتمال ايضا مصطلح وهو شامل للحد والغاثة فهو يتم اذ لم يوجد اصطلاح
عليه ولهذا حمل الشيخ فيما سبق اطلاق المبادئ على الامور الثلاثة على
التقليب وعلى المعنى اللغوي وان اراد ان يرفع الملازمة الثانية بناء
على ان المعنى سمي انتهى الامور الاربعية فيها فاذا ذكر ههنا اعني الثلاثة
بعضها فاعلى يندرج عليها على ما ساء المصداق لم يكن كغير لغوي فهذا
ايضا مخرجه ولا يوجب اعادة معنى من اللفظ يفهم منه اما بالوضع او بالقرينة
فيجب على الشارح ان يريد من لفظ المبادئ المعنى المصطلح واذا لم يصح
هذا فالمعنى اللغوي وما كانت له قرينة منها او اطلاق المعنى اياه في هذا
الكتاب على شئ يصح قرينة لارادة ذلك المعنى صليحا تاما واما اطلاقه
فيما باخر فلا كيف وكثير من الناظرين في هذا الكتاب والذين تأليفه
لاناداهم غير طالعين على ما في المتن على ان الظن من سوق كلامه ان
قول الشيخ متفرع على اعادة المعنى الاحتمال على ما قال في المتن نعم لقابل ان
يقول يجوز ان يحمل المبادئ على المعنى المصطلح ويجعل بطريق التقليب شاملا
للحد والغاثة كما قال به الشيخ فيما سبق لجعل اوله من العمل على المعنى الاحتمال
اللغوي كما يدل عليه سوق كلامه في دفع الملازمة الاولى ولا يتعين المعنى
الاحتمال لكونه مراد قولان المعنى الاحتمال الذي ذكره الشرح بعينه المعنى
اللغوي المبادئ وقد اعتبر فيه خصوص من كيف يكون متبادرا به معتبرا
المعنى اللغوي وغير معتبرا في ذلك المعنى الاحتمال وان اراد مساواة المعنى
اللغوي فانه اراد عدليا اعتبارا بالخصوص في المعنى اللغوي فالمعنى الذي ذكره
الشيخ هو متبادر وهو ظاهر وان اراد بدعيه فالنسبة بينهما بالعموم من وجه
ضروية ان ما يتوقف عليه المقاصد انا وشروطها وليس مقصودا قد يكون
متبادرا به وقد لا يكون اذ قد يكون متروكا وقد يذكر في الاخر كما فعلنا

الشارح

الشارح هذا ان اريد بالابتداء في المعنى اللغوي الابتداء بالفعل وان اريد
به ان يكون من شأنه الابتداء به فذلك المعنى شمل جميع ما يتوقف عليه انا
وشروطه والمذكور في الكتاب بعض منه فيصير كلمة من فيندفع كلام شيخه
هذا وقوله حاصل كلام شيخه ان احدا لا يرمي لانهم اما عدم صحة حمل الحد
والغاثة منها واما كون كلمة من لغويا لان حمل على المعنى المصطلح يلزم الله
وان حمل على ما ساء مبادئ يلزم الثاني وكان ردود بين ارادة المعنى المصطلح
وارادة الامور المذكورة ههنا او مساوئها وحاصلها ان شيخنا يستدل بان
سره ان المراد هو المعنى الذي ذكره الشيخ وهو اعم من الامور المذكورة ومما
المتن قرينة على هذه الارادة وقوله هذا المتن ان اطلاقه في غير هذا
الكتاب على معنى لا يصلح قرينة لارادة ذلك المعنى يتم الاستيلاء كما يكون اصلا
بالنسبة لهذا الكتاب وهذا مختصر اذ لا يشك من انه ادنى مسكة في صلح
عبارة الاصل قرينة على ان المراد في المختصر وهذا جرت العادة اذا اشبهت
في مختصر كتاب شئ يرجع الى اصله وقوله المتن على ان الظن من سوق كلامه
ان دفاع قول الشيخ متفرع على اعادة المعنى الاحتمال على ما قال في المتن
لان كلام المتن قرينة على اعادة المعنى الاحتمال من المذكور كما سبق انفاي
كذا قوله نعم لقابل ان يقول الحق لانه اذ جعل بطريق التقليب شاملا للحد
فالغاية يكون المعنى المراد شاملا للحد والغاثة يكون المعنى المراد شاملا
لها فلا يكون المراد هو المعنى المصطلح بل المعنى الاحتمال فانه اذا غلب على
الصديق وقيل للعلم ان يكون المقصود من لفظهما هو لفظهما وذلك ظاهر
تعليم ما في قوله بل جعله اعم من المعنى الاحتمال على المعنى الاحتمال كما يدل عليه
سوق الكلام فان سوق الكلام السيد قدس سره انما يدل على ان المراد
ههنا المعنى الاحتمال سواء كان معنى لغويا او اصطلاحيا او تخليصيا او ما

ضمه فان زعم انه على تقدير الجمل ليس المعنى الا هم فقد عرفت فساد ذلك
ادعى انه على هذا التقدير معنى الاصطلاح فيكون الوجه من المعنى المعنى
فقد علمنا انه غير باق **الطلب** فعل اختياري لا تاتي الا بارادة متعلقة
بخصوصية الخ قال الفاضل في بيان صدق الفعل الاختياري عن المثال
لا يمكن الا بعد تصور بخصوصية الطلب من الافعال الاختيارية فلا يكون
بحققة الا بعد تصور الطلب باياه بخصوصية وان يكون مخصوصا بصدق
متعلقة او المطر فوجب تصور بخصوصية متان اعماده وهذا يستلزم
لغيره مثل ان الماضي يجب ان تصور عند كل خطوة جميع ما يتعلق بتميزها
عامداها بخصوصية متان اعماده غير كمن وضع قدمه ووضعها للمشي
الواحد بينهما ارتفاعا وانخفاضاً من غير حركة رجله ويطورها الى غير
ومثل ان كل من يطلب علما من العلوم المدونة فيقول اشغال الاختيارية
تصوره بخصوصية متان اعماده غير ومثل ان كل من يطلب تحصيل مجهول
تصوره بالنظر وغيره فقد تصور سابقا بغيره ما وسيله اعماده و
الوازم كاترى محل الاسكال فان قلت يجوز ان يكون لكل من هذه المجهولات
وجه كذلك انتهى يحصل المطالبة قبل طلبه قلت لا كلام في الجواز وانما الترتيب
في الواقع المحقق سيما فيما يتعلق بالوضع والاصطلاح مثل المعلوم و
الكتب ونحوها ثم بعض ما اورد من المقدمات قاصرة عن فائدة ويجب
هذا التصور وجوباً بحيث لا يشك في قوله ان تصور باعتبار امر شامل وقصد
في ضمنه حتى لا يبينه فيما اراه الى غير المطالان المفروض انه لو تصور
شيئاً بخصوصية سوى الامر الشامل وهو ليس بمط لم يصير شيء مطلوباً فلم
يصف شيء بمقتضى المط ولا ينفذ هنا التناول الذي ذكره في الحاشية
قبل هذا من ان المراد ما يصير مطلوباً بحقيقته في المال فتأمل وسوق كلامه

اب من ان يقال مراده بوجوب ذلك التصور الاولية الانسية ثم ان المط
اذا كان كثر لها جهة واحد فقد معرفتها تلك الجهة وطلبها لا شكا للمط
كل واحد منها لا تلك الجهة مع انه لم يتصور كل واحد بوجه مخصوص فبان
عامداه بل ربما لم يتصور واحد منها كذلك بل بوجه شاملها فقد اطلب
لا تاتي الا بالاعتناء بالمط اعماده على الاطلاق محل نظر اقر من البين
الذي يحكمه القطر السليمان الفعل الاختياري مسبوق بتصوره اذ
الفعل الخيب تحصيل الامر الغير المشعوب به الى الاختيار المحصل بل بخلافه
ثم ان المشعوب به على الوجه الاهم لا يكون في تحصيله بالبرهان اليقيني
فان نسبة الامر الى جميع افراد على السواء فلا يتخصص بغيره وذلك
وذلك ظاهره في جملة التدقيق من قوله فيما اراه الى ما ليس مطلوباً
معنى ان نسبة الى المط وغيره من الافراد سواء فرما ادها الى غير ذلك
وحد في تحصيل المط وما اورد هذا المعنى من ان المفروض انه لم يتصور
شيئاً بخصوصية سوى الامر الشامل الذي ليس مطلوباً فانه يصير شيء مطلوباً
فلا يصف بمقتضى المط مدغم بان الكلام على تقدير تصور المط بالامر
الشامل لا ينفذ الشريطة ولا شك انه يستلزم ان يكون المط هو الامر
الاضحى المندرج تحت الامر الشامل لان المفروض ذلك فعلى هذا المفروض
يكون المفروض من ذلك الامر اعماده شاملاً للمط والمحصل ان هذا
المقدم يستلزم ذلك التالى وهو ظاهر ما ذكره مشتمل على المصادرة
اذ لو ثبت بعد ان المط يجب تصور بخصوصية ليس الكلام الا فيه
فلا يصح قوله انه لم يتصور شيئاً بخصوصية فليس شيء مطلوباً وذلك
لا يشبه على ذي مسكة واما قوله ان المط اذا كان كثر لها جهة
فقد عرف على غير ما تقدمت هي ان الطلب قد يتعلق او لا بالجزء من

حيث هي جازية ثم عند تحصيلها يتلوا الطلب بحرف جازي فالطلب بمنا بالحقبة تتعدد
 احدها شعلق بالكل من حيث الكل والبراءة شعلقة بحرف جازي فالطلب في كل صورة
 متغير بخصوصه اذا تم هذه فيقول طلبا لجميع فما يطلب كل واحد واحد
 والاول على الثاني والثاني يتبعه عند وكل من الطالبين سوق يتصور الطالب
 بخصوصه كما علمت واما ما اوردته او لا من ان يلزم ان يتصور الماشي عند كل
 خطوة جميع ما غيرها بخصوصه كوضع رفع قدمه ووضعها المسافة الى القدر
 بينها ارتفاعا وانخفاضا فبني على تصور ان العلم بالشي بخصوصه يتلزم
 العلم بخصوصه على التتبع وليس كذلك الاتري ان يتصور هذا بخصوصه
 عند الاحسان والتفصيل انا علم شخصا متصلا فالماشي عند كل خطوة
 يتصور حركته بخصوصه على الوجه الجزئي وان لم يعلم شخصه على التفصيل
 ثم تدفع الخطوة على الوجه الذي يتولد من غير تفاوت وتكون صادرة
 الاختيار وقد تحرف الخطوة الواحدة عن ذلك الوجه بالاسباب الخارجية
 والداخلية لعدم مساعدة الالزام يكون الخطوة صادرة عن مجموع القوى
 الارادة والقوى التي هي مبدأ الاختلاف ثم الفعل الاختياري اذا صار
 ملكا لا يحتاج في تصوره الى تحسم تحديد النظر في الوجه التام بل يكفي ادق
 التفات بل بما ادى الوجه التام الى تولد الصانع الماهر على ما ذكره الشيخ في
 الشفاء ومن الحاد في ضرب الانا اذا احدثت قوى في كل فترة يتولد وتكون
 والامر الذي لا يحتاج النفس فيه الى تحسم انزياح الى الدهر والسيان فلهذا
 قد يشبه الامر على من لا يرجع الى وجدانه الصحيح او قد وجدانه هذا وما
 وقع في كلامه من تخصيصه بالعلم بالوضع والاصطلاح مثل العلوم في
 الكتب ونحوها فلا يظهر وجه التخصيص ثم لو هي ناعث وهو انما اشتراك
 الفاعل نفسا منطبقا بعد ثبات النفس المجردة ليصدق عنها تحيل الحركة الشخصية

على الوجه الجزئي ويطلق بان الراي الكلي لا ينبغي ان ينعكس عند سوق جزئي فاني
 الكلي الى سائر جزئياته على السواء فلا يخصص منها ما دجى فلا بد من
 ارادة جزئية وكان الارادة الكلية توقف على الشعور الكلي الارادة
 الجزئية توقف على الشعور الجزئي وفيه نظر لانا نقول بنبات الشوق الجزئي
 معين بدون تصور بعينه يدهي الاستحالة فلا ينبغي الشوق الجزئي عن
 الراي الكلي كما ذكرى لكن الكلام في ان صدق الامر الجزئي بالارادة هل
 يرتفع على الشوق الجزئي ام لا اذا الامر الكلي اذا انحصر في جزئها كان الشوق
 الى ذلك الكل سدا يحصل ذلك الفرد فان ما سوى ذلك الفرد متبع وحيث
 ما هيما في التحصيل يات بصحة المعلول الذي لا مثل لمن نوعه كالتصور
 العقل لثبات ان يوجد من راي على هذا يجوز ان يكون كل من الحركات
 الجزئية متصورة وحدة على تحصر في ذلك الفرد فلا يحتاج للثبات المترة
 المنظمة والفرق بين النفس والعقل بين الحركات بان الامر الكلي في الاذن
 نوع لما يختلف الحركات لا يعدي كما لا يخفى ثم هيما اشكال آخر هو ان
 الكتب التصديق انما يطلب نسبة الى اعيان وهي اعم من السلب والايجاب
 يتصور شيئا منها بخصوصه الجواب بان نسبة النفس الى المطالب كنسبة العقل
 الى المقبول وما هو فعل النفس انما هو تحصيل الصور المناسبة وترب تلك
 الصور بخصوصه الخاصة في النفس فذلك معلوم بخصوصها على ان النسبة
 الواقعة بخصة اما في الاعجاب او السلب وكل ما حصل عند الطلب بعد اكتساب
 فهو النسبة التي اقيمت عنده فقد تصور بامر محصور لا معنى للاختصاص
 الاختصاص عند الطالب متدبر الابارادة شعلقة بخصوصه المطالب
 يوجد هيما حاشية منوهي هذا الامر الذي يصدر مطلقا بالحقبة في
 المال بعد تعلق الطالب به وانا اجمع الى هذا التناول لان متعلقا العقل لانا

شريحها في الطاهر بالاصان التي تبث لها مع قطع النظر عن تعلق ذلك الفعل
 به وقد نقل ذلك عن سيبويه وقد يوجد في بعض نسخ هذا الحاشية
 وان تصور باعتبار امر شامل وجب الاحتجاج الى هذا الثاني بلح انهم لا يرون
 على هذا التقدير ان يتصور بخصوصه فلا يتعلق به الطلب الا في المال بعد ان
 يتصور بخصوصه هذا ولكن سياتي في حاشية الحاشية عند قوله ان لو اندفع
 الطالبها من حيث انها خرجت للغير لم يلحق ان نسبت الطلب اليها من حيث انها
 من جهة اخرى الكلي الذي هو المطلوب لا لانها حقيقته وهذا ينبغي
 لا يكون هذا الحاشية عند قوله وان تصور باعتبار شامل لان هذا الثاني
 يعين جان هناك فلا حاجة الى تأويل آخر ولذلك قال في صدره ان
 يقول عليه في قوله الفاضل قد يخفى انه وجه هذا الحكم بقوله ان لو اندفع الى
 طلبها قبل ضبطها في هذا يمنع ان يكون سبب عدولها بدل على الوجوب
 الى هذه العبارة ما ذكره الفاضل لان شيئا من التقديرات التي ذكرها على قوله
 عدم معرفة الكثرة المطبوعة الوجهة ليس لانه عدم الامر ذكر التام بل لا يتم
 لتقدير عدم تصورها بوجه لتقدير تصور كل منهما بخصوصه استحالة لطلبها
 ولتقديرها مكان هذا التصور المتعدد من عدم الامن من فوات ما يعينه
 اذ مع هذا التصور وان كان متصرا الامن من الفوات او وضا اذ كان
 مع مجرد المعرفة بجملة الواحدة وهذا الكلام من الشارع يوم الى امكان الطلب
 التي بدون ضبطه وعرفته بوجه ما او قوله هذا الحاشية ليست بعبارة تقديرات
 التي ذكرها السيد الحق اذ من جعلتها ان يتصورها بما يقبها وبغيرها جعل
 الا انهم على هذا التقدير ما ذكره التام ثم اشار في حاشية الحاشية بقوله نسبة
 الطلب اليها الى الان المطابقة حقيقة على هذا التقدير هو الامر الكلي دون ما
 فرض ولا يكون مطلوبها ككانه قال وان تصور بما يقبها وبغيرها لم يتعلق

الارادة بتصورها ولم يميز ما فرض ولا انما المطع عن غيره فيما الذي يطلب
 الى غيرها فرض فلما لم يميز عن فوات ما يعينه وصنعان الوقت فيما لا يعينه
 وهذه الملازمة مع قطع النظر عن استحالة حصوله بذلك التصور بل على
 طريق الاستطها كان له لم يرد بناء الكلام على ما يحتاج الى مزيد بيان في
 اكتفى بهذا التقدير الدال على ما ادعاه من ان حق ان تعرفها تلك الجهة ثم
 ان الحق قد سبغ في فعل العدول عن الوجوب الطلب فعل اختيار
 الى ان لا تفضل في هذا المقام نظرا الى الاختصاص اما اجالا من وجوه
 الاول ان لا ترى ما ادعاه من توقف صدور الفعل الاختياري عن فاعله
 على تصور متعلق ذلك الفعل بتصوره متنازعا عما ادعاه للزم ان الماخو
 شلا يلزم ان يتصور عند خطي جميع ما يتعلق به حركته هذه بالتعين في
 التفصيل كما كان رفع قدمه ووضعها والمسافة الواقعة بينهما ارتفاعا في
 انخفاطا وسرعة حركته رجلا وبطنها الى الخيرة ذلك مما لا يحصى وان شاء هذا
 ظاهرا هذا ينبغي على قولهم ان العلم بالشيء بتصوره يستلزم العلم
 بجميع مخصصاته على التفصيل وهي قولهم بحجب الا ترى ان يتصور من هذا
 بتصوره عند الاحساس والتحصيل مع اننا لا نعلم اختصاصه بمفصلا فكذلك المالك
 عند كل خطوة يتصور حركته المخصوصة على الوجه المجرى وان لم يعلم شخصا
 على التفصيل ثم قد يقع الخطوة على الوجه الذي تختلف من غير تفاوت وحيث
 يكون صادرا بمحض الاختيار وقد خفي الخطوة الواقد عن ذلك الوجه الا
 خارجا وادخله كعدم ساعدة الاله فيكون الخطوة صادرة عن جميع
 القوى الارادية والقوة التي هي بقاء الاعراف ثم ههنا قد قيل بما ان
 الفعل منها في شبيهات نظلة وهي ان الفعل الاختياري اذا صار ملكا لا يتنازع
 في تصور وتعلقه بالجهنم فتجد تام وتحدد النظر بل كنيته وفي التفات بل

يكفراد في الثبات بل وبما أدى التجرد إلى تلبس الصانع الماهر على مذكر
 الشيخ في الشفاء من ان الحاد في ضرب الاثا واذ اخذت روى في كل من
 قبله وشيئ من الامر الذي لا يحتاج فيه الى مجسم واقر بالذات حول
 والبيان فلهذا قد تشبه الامر على من يتدبره اذ لم يرجع الى وجوده
 فيهم ان الفعل الاختياري قد يكون بدون تصور مخصوص قال الثاني
 ان ما ذكره يستلزم ان كل من يطلب تحصيل مجهول بالنظر او غير عيان تصور
 قبل شروعه بوجده جامع مانع فان قال لا استحالة في ذلك وادعى ان لكل مجهول
 وجهه كذا في بديهيات فبان هذا لا تصور فيما يتعلق بالوضع والاصطلاح
 كالعلوم والكتب وغيرهما اقول البتة شري بالفرق بين ما يتعلق بالوضع و
 الاصطلاح وبين غير ذلك لكل كتاب وكل علم وجه خاص او العلم به طالبه
 سواء كان بديهيا او نظريا وقلد العلم الذي تضمنه هذا الكتاب والعلم الذي
 يدبر فيه فلان الآن هذا العلم وكذا في الكتاب وقلد ما تضمنه هذه الاثر
 او ما ينظر فيه فلان الآن الى غير ذلك مما لا يحصى من الوجوه المختصة قال
 الثالث اننا قلنا قطعا ان طالبي كل علم كاصول الفقه مثلا فلما يتدبر واحد منهم على
 تفسير بوجده جامع مانع ومن هذا ما كان اقره هذا الذي هو من بديهيات
 بنفسه فلا ظاهرا ولا باهرا بالبيان ينسج بالاشارة قدوسا من العلم الذي
 تضمنه هذا الكتاب ونظائر كذا الذي دونه فلان وان كان فلان دون غيره
 هذا العلم فيخصصه بما يحضر كذا ان التدوين او مكانا واما اخرى فبان
 بخصوصه العلم الذي قيل في حقه كذا ثم على تقدير التسليم لا يلزم منه عدم
 تصور بخصوصه اذ بهما تصور بخصوصه لكن لا يقدر على التخصيص للبيان عند
 الاثنان وكل واحد من الناس تصور ما شاهد من انواع الحيوان والنباتات و
 غيرها من جنس من حيث لا يشبه عليه ويجز من تعريتها بوجده مانع قال وايضا

لنا بالوجود اننا اذ تصور العلم الاصول بالعلم وبني بل علم بالبين الاصول
 الفاضل المرغوبه امكننا ان يطلبه وبشغل تحصيله ومذكورة كلامهم كثيرا
 انه يكتفي في طلب المجهول تصور بوجده اعم اقل وجدانه يكتفي به وجدان غيره
 كيف لا لا المقصود المذكور انما يتصور بالحقيقة الا من اعم وهو العلم المطلق
 الذي هو العلم المطلق او الامر الفاضل المرغوب اذ ليس عند الاصول الا
 الاعم ومعلوم بالضرورة ان لا يتصور الا ذلك الا من فالمطلوب في هذه
 الصورة بالحقيقة هو الامر الا علم الاصول انما ما نقل من تصور بوجده مانع
 يكتفي تصور رابط بالوجدان اعم فلم يعر عليه نعم ذكره انه لا بد من تصور بوجده
 ما او التصديق بما ذكره ما ولا لا في ذلك على ما ذكره قال وما تفصيلا فن
 رجع ايضا الاول ان قوله الطلب فيه الاختيارى لم يجرى كاصول بوجده اعم
 الفاضل في من اضع قسم من قسام الكلام التقى الحق في المخلوق والاعتبار
 الخاص من المعلقا بالخصوص في كلام الله تعالى اقول هذا غلطنا من
 عدم الفرق بين الطلب الاصطلاحي الذي هو قسم من الاشياء الذي هو قسم
 من كلام التقى بين الطلب للغير المقصود ههنا وبينها من بعيد وكيف
 والاول يتبدى في مخاطبة محققا او متدبرا بوجده المطالب بالطلب الى سجدان الثاني
 وقوله طلب العلم عبارة عن الطلب الذي هو قسم من الاشياء اعني الامر والشي
 هذا مما لا ينبغي ان يترجم من الماد في مسكنة قال وقد وجدنا شاهدا بان الطلب
 دائما في غير نعم يصعد الافعال عن الطلب تحصيل المطلوب لكن هذا ايضا ليس
 بل انهم وايضا يكتفي كل طلب بالاعتبار بالطالبيج اللهم الا ان يقال مراد من
 الطلب ما يتقرب عليه وان كان غير لازم من الافعال الاختيارية فتفصيل المط
 المستبعد عن الطلب قول المراد من الطلب ههنا هو عبارة اسباب التحصيل كما هو
 المتعارف في العرف فان الشخص لا يسمى طالبا للعلم بمجرد ارادته بل بالتحصيل

ولا شك ان الطلب بهذا المعنى من الافعال الاختيارية اذ هو عينه الشروع في
التفصيل وعبارة المحقق قدس سره في ادى على ذلك بحيث جعل الطلب متوقفا على
الارادة متوقفا عليه وادى بذلك ما ذكرناه قال في شرح المذموم عند اعتراضه
هو ان الله تعالى يطلب من الكافر والعاصي والايمن والطاعة والبرية هالهما
الله عندنا وادى فاعترض على ذلك التقدير ظاهرا قول فوجرا لا يمتنع مني على
جعل الطلب على ما هو قسم الكلام النفس وقد عرفت فساد ذلك ولا ورد له اصلا
الثاني ان قوله وان تصور باعتبار ما شمل كلامه خالف عن التحصيل لان المقصود
ان لا يتصور شيئا بخصوصه سوى الامر الشامل وهو ليس المطلوب وغير المقصود
بخصوصه لا يكون مطلوباً على زعمه فلم يصح شي يطلب بالامر نصف شي بفان المط
الهم ان يقال مراده من المطلوب ما من شأنه ان يطلب على وجهه حيث ذكر
المط في بحث واحد مرات متعددة وادى به في موضع واحد غير ما اراد به في
الموضع الآخر فلا فرق بين ظاهره اقول الكلام على تقدير كون المط متصورا بالامر
شامل فتدفع فصح فيكون المط هو الامر الخاص المتدرج تحت الامر الشامل
لا شك ان على هذا التقدير يكون ما عدا ذلك الامر الخاص الذي فرض ان المط
منابر المط وما ذكره شمل على المصادرة اذ الكلام في اثبات كون المط لا بد ان
يكون متصورا بخصوصه فالمرتب في ذلك لم يصح ان يقال ان لا يتصور شيئا
بخصوصه فلا يكون شيئا مطوبا قال في المصطلح ان ههنا مطلوباً سؤالا كان بمعنى المط
او بمعنى ما من شأنه ان يطلب فاذا ذكره لا ينبغي مطلوبه اذ لا فساد في تألي الترتيب
لان عدم حصول المط وحصول غيره لا ينافي شيئا منهما تحقق الطلب فكيف لا ينافي
كما يدل عليه قوله فيما اداه الخ من ان يلزم وجوب نقص المطلوبين وان
عن غيره ان كان واحدا وان كان المط بمعنى ما من شأنه ان يطلب فالامر
الظاهر في كل واحد في حاله كان قد فانه ما من شأنه ان يطلب الا يحصى

اقول المراد من الطلب مباشرة اسباب حصول المط كما مر وقوله فان كان واحدا
للم فصل لما هو وظيفة الشارع مما يجب تحصيل المط واستحسانه في ذلك
اولا ان طلبا لشيء يتوقف على اعادة تعلقه بخصوصه المط يتوقف على اعادة
اعاده ثم ذكر ان ذلك الشيء ان كان واحدا فليس وظيفته الا ما هو الواجب
اعني تصور بخصوصه وليس هناك امر واجب وامر مستحسن وكذا في صورة
الكثرة ان لم يكن لها جهة وحدة فليس تصور كل واحد منها بخصوصه عند التوجه
الى تحصيل ذلك الواحد كما في الصورة التي في وجهها بان ههنا امر مستحسن
هو ان يتصورها اولا بتلك الجهة ليسهل عليه تمييزها هو من احاد تلك الكثرة
عالمين بها جعل المتعذر الكلية الخاصة من التعريف كبريا وصغرى سهل
الحصول كما فضل قدس سره في غير هذا الموضع فيحصل له الامن من فوات
ما يعينه وصيغ ان الامر بما لا يعينه فيكون شروعه على بصيرة كما انصح
عنه الشارع اخر بقوله فان لا بد لكل طالب علم ان يتصوره اولا عند
اوسمعه وهذا المعنى ظاهر من عبارة الشارع من غير تحلف الخ فان
قد اعترضت بان لا بد في تحصيل الكثرة مطلقا من تصور كل واحد واحد
بخصوصه وقد صرح المحقق بان ذلك متعذرا او متعسرا قلت غرضه ان لا
في اول الامر متعذرا او متعسرا يعني انه لو لم يتم تصور الاحاد بالتفصيل فقام
بالجملة الشاملة فانه ان يتصور العلم اولا بتفصيل ما لا يتعذر والمتعذر
انه لم يقع الى تصور كل منها بخصوصه قبل ضبطها جهة الوحدة لتعذر
وما تصور كل مسئلة بخصوصها في وقت التوجه الى تحصيل تلك المسئلة فهو واجب
كما سبب متصلا بل في ذلك يلزم لا يحتاج الى بيان وذلك بتدبيرها بجملة
ليس متعذرا ولا متعسرا انتهى لانه القبيح بين ما هو من تلك ما لا احاد
ما ليس منها اذ اعرفت ذلك لاح ان كلامه الشرح ظاهر لا سقم به وكذا الظاهر

وجهد كلام المحقق قدس سره لما عرفت ان المراد بقوله فلا بد انما يجب عليه في
 تحصيل مطلوبه وما ذكره دليل على هذا الوجوب واصله انه بدون ذلك لا يتم
 حصول مطلوبه فلو فرض حصوله لا يكون محصلا باختيار بل انضمام اساسا
 اخر اتفقت حصولها مع افعال الاختيارية وشئ ذلك لا يكون اختياريا كما
 على اكثر من يطلب صانته قال الثالث ان المفهوم من كلام الشارع ان سببيله
 عن الوجوب الى ما ذكر ان عدم الامن المذكور لا يعنى الوجوب بل الاولوية
 فقط ونحو من لوازم التدبيرات التي ذكرها الفاضل ليس عدم الامن المذكور
 ولا ملتبس اليه لان الامن لا يقدّر عدم تصورها بل يقدّر تقديره فيكون
 واحدا منها بخصوصها لطلبها ولتقديره في حق هذا التصور في صورة امكان
 التصور دون عدم الامن ادع هذا التصور وان كان متصلا بالامن من الناحية
 اخرى مما اذا كان مع مجرد معرفة جهة الوجوب فلا يكون سببا لتقديره
 سيما بطريق التصراف لان عدمه على تقدير تصورها بما يعبرها وغيره والافتقار
 الى طلبها من حيث انها جرت في المفهوم العام قبل ضبطها بجهة الوحدة هو عن
 كاصح به المحقق قدس سره واصله ما ذكره انه على تقدير عدم ضبطها بجهة الوحدة
 يحصل التفرع او جرد الانضمام على احدها استعماله الطلب وعلى الثاني منها التفرع في
 التصرّف وعلى الثالث عدم كون الشارع ترك الوجوبين الاولين يظهر حالها
 فان قلت الانضمام على الوجه الثالث وجوب تصور ما هو محصل الاختيارية
 بخصوصه قلنا الكلام ههنا في اقامة الامر الاصح مقام الجهة الضابط كما بناء
 عليه عبارة قدس سره لا في الالتفات به في التحصيل وذلك لا يخفى على من اراد في
 نظامه ومحصول كلامه انه لا يحصل الامن تصورها بالوجه الاصح لعدم تقدمه
 ح على غير ما هو منها عن غيرها فلا يامس من ان يقع فيها ليس فيها انه منها
 بالعكس فيثبت ما بينه ويضع عمر فيما لا يعينه قال الرابع ان قوله ولو ادفع

الطلب

الطلبها من حيث انها جرت في المفهوم العام اعتراف منه بان يكون طلبا شئ بدو
 بخصوصه او بجهة واحدة منهم جميع ما بناه فلدفع هذا الكتاب على الحاشية ان
 نسبة الطلب اليها من حيث انها من جهة تحت الامر الكلي الذي هو المطلوب
 لا انها مطلوب حقيقة وفيه نظرا لان الكلام وهذا له ديدان فيما اذا كان
 هو الكلي لا الامر الكلي الذي هو واحد على انه لا يظهر فرق بين هذا التقدير
 قبل اعني قوله وان تصور ما يقعها ونحوها ولا يقال ليس هذا شئ اخر
 لما قبل بل هو دليل عليه بطريق القياس الخلقية تعبره انه لا يكون في طلبها الكثرة
 المذكورة تصورها بما يعبرها وغيرها اذ لو ادفع الطلبها من هذه الجبهة لزم
 عدم تميز المطلوب لكن الانضمام بطريقه المذكور فيثبت تميزه وهو الذي لا
 نقول لو كان مراد هذا لكان نسبة الطلب الى الكثرة على الحقيقة غاية ان يكون
 على سبيل العرض والتقدير لا حاجة الى التاويل الذي ذكر في الحاشية بل لا حاجة
 له على ان الشريطة المذكورة ليس فيه بطلان المتقدم بل هو بجهة واحدة وتنبه
 اقل ما يتشعر كيف يلزم من قوله لو ادفع الى الاعتراف المذكور فان فيها
 مقدم الشريطة لا يترتب منهم من الاعتراف باصلا وما كتب الحاشية ليس لما ذكره
 بل الاشعار بان كان ياتي قهرا ان يقال ان على هذا التقدير لا يكون المطهر
 الامر الخاص اذ ليس عند الطالب الا صورة الامر العام فلا يكون طلبه وتوجهه
 الا الى ذلك الامر الخاص منه فلا يكون ما فرضه طلبا بطول بالكون لم يثبت في
 ذلك بل اعرض عنه بناء على انه يمكن المسحوق اطلاقا المطلوب عليه بالاعتبار
 المذكور فاصح الخضم وبين الخلف من وجه اخر على انك قد عرفت ان الكلام
 ههنا في اقامة الامر الاصح مقام الجهة الضابط فكذلك الجهة الضابط لا يكون
 في تحصيل الآحاد بل لا بد عند تحصيل كل واحد منها من تصور بخصوصه فكذلك
 على هذا التقدير لا يترتب من تصور كل واحد منها بخصوصه عند تحصيله في

الطلب

الصورتين ما لم يتصور هذا الواحد بخصوصه لا يكون مطلقا حقيقة فلا بد
نسبة الطلب إليها قبل تصورها بخصوصها من هذا التاويل او ما اشار اليه سابقا
من انه يصير مطلقا بحقيقة في كماله لا يخفى علينا ان هذه التزديدات فيما اذا
كان المطلب هو الكثرة ولم يضبط بجمدة الواحدة والشق الاخر هو ان يقام الامر
الاعم مقام تلك الجمدة ويندفع الي طلبها قبل ضبطها بتلك الجمدة واللائم على
هذا الشق عدم اقتداره على التمييز المستلزم لعدم الامس عن فوات ما يعنيه
وضيعان العرف بما لا يعينه فظاهر ان قوله لو اندفع الي من جهة الدليل والبرهان
ما اورد من ان نسبة الطلب الى الكثرة هي الحقيقية فلا حاجة الى التاويل
بل لا محذور لان ما لم يتصور واحد من الاحاد بخصوصها لا يكون ذلك
الواحد مطلقا بحقيقة سواء تصور مجموعها بالجمدة الضابط او بالامر الاظم
من التاويل على التقديم كاعرفه وعلى ما قرناه يندفع قوله على ان الفطرية
المذكورة ليس بغير مطلق بل هو حقيقة واحدة ولو لم تقصده الى التامس ان
المطلوب ان كان كثره لها جهة فنعدهم عرفيا بتلك الجهة لاشك ان كل واحد
فيها لا يملك الجمدة مع انه لم يتصور كل واحد بوجه مخصوص بزمان عن غيره بل
ربما لم يتصور واحد منها كذا بل بوجه شامل لها فنقصه من كلام من ان
الطلب لا يتايل في الاعتبار المطلق اعاده على الاطلاق محل نظري بالجملة كلامه
في هذا المقام في غايته الاضطرابا قول لا يخفى عليك ان هذا بعد ما ضعف
من انه لا يكون في تحصيل واحد منها ولو قيل الحق بهذا الكفاية ولا يلزم من
كلامه ان هو خلاف المعلوم بالبدية فان من تصور المطلق شيلا بانها لا تتصور
عن الخطا في التفكير فكيف يمكن تصور هذا التصور تحصيل مسئلة من التفتا
مع ان نسبة هذا المفهوم للاجتماع مسئلة على الشك كيف يشترط قصدنا
المسئلة معينة منها في وقت معين ثم الى اخرى في وقت آخر ومن حوز الترجيح

بترجيح

بلا ربح فاما وقع فيه من حيث فهم ان تغلق الارادة باحد المقدورين دون
الاخر ترجيح على ذلك الاخر ولا يتصور ذلك لا يتصور ذلك المراد بخصوصية
حتى يتصور تغلق الارادة باحدها دون الاخر في تلك الظاهر جدا فاذا ذكر هذا
الفاضل قوله من وراء عباده وعند هذا يظهر ان الاضطراب في راي هذا
الفاضل جل على ان الاضطراب في هذا البحر الزخار كما يرى جالس السفيك
صاحب الدمار فاعتبروا يا اولي الابصار ثم انه قد يوجد منها حاشية يستحق
الى الحق قدس سره محتمل ان المراد من قوله لا يتايل في الابارادة متعلقه
بخصوصية المطلب ان ذلك بحسب العايب والعربة على قوله فيما ادعى الى
ما ليس مطلوب في صورة الوحدة وكذلك عدم الامس في صورة الكثرة وهذا
التاويل لا يكاد يصح ما اولا فلا نخرج بكون الوجوب في جميع الصور استحقاقا
واللائم على جميع المقادير سوى عدم التصور بوجه ما فوات الاستحسان
فيصح التفصيل والعرفين ما يكون المطلوب واحدا وبين ما يكون كثيرا
او لا يكون له جهة وحدة وبين الكثير الذي له جهة الوحدة ولا يصح الحكم
بالوجوب في بعضها والاستحسان في البعض لا يخرج كما يدل عليه كلام اصل الفاشية
واما ان يتايل فلا يخفى اما ان يكون المراد بالتفصيل باستلزام حصول المطلوب كما
ذكرنا انه هو اعم من ان يكون مستلزما او لا وعلى التقديم الاول يكون تصدق
بخصوصه لا سيما لا عاليا اذ في صورة التصور بالوجوب الامر لا يلزم حصوله
وعلى التقديم الثاني لا يكون غاليا او التبرر بالتفصيل اذ الشرط فيه استلزام
الحصول لا يقتضي تصور المطلب بخصوصه غالبا وذلك ظاهر فلا وجه لذلك
الا ان مراد بالتفصيل ما يتايل حصول المطلوب غالبا وذلك ما يدل عليه لفظ
التفصيل لا نقول ان هذا اصطلاحا ولا قرينة عليه اصلا لا يتعلق بهذا
التفصيل عرض ولعل بعض الناظرين يشعرون عليه هذا المقام قلت هذه الحاشية

تصحيح كلام المحقق ونسبها وغيره اليد وهي كما علمت من الحق من غير قوله
 وقد جتمعان كما في اصول الفقه قال الفاضل كلامه هذا يدل على انه ليس في
 المحتملين السابقين واجتماع الامرين اعني جهة الوحدة اللتين هما الموضوع
 والفائدة غير نظر ادما من علم بدون حسابا كان او غير الاول فانه عرض
 لا جلي جعله خطأ واحدا مفردا بالتدوين والا كان فاعلم هذا وصرفنا المعرفة
 تحصيله واكتساب لغوا دعشا يدل ان يتم على ان الموضوع اذا كان متعدد
 كالاول في المعينة للاصول لم يكن هي جهة الوحدة العلم وليس كذلك بل كل علم
 له غاية والمجهتان محتملان فيه كما يظهر من آخر كلامه اقل حاصل كلام المحقق
 قدس سره بان الاحتمالات العقلية واحدة ان يكون ذلك الامر الموضوع
 فقط والثاني ان يكون الفاترة فقط والثالث ان يجتمعا فلا محالة لا يكون في
 الاحتمالين السابقين اجتماع لا سرى وعدم ويقع بعض المحتملات لا يصح
 محتملا عقلا في قوله لم يعلم بدون علم انما يدل على عدم وقوع المحتملين السابقين
 وذلك غير قاصح في متصوره قدس سره بل لا وجه لا مراد هذا الفاضل لا انه
 ان يكون مراده ان الاحتمال لا يخرج في المحتملين السابقين كما هو طبعه
 وذلك كلام خال عن التحصيل واما ان يريد عدم وقوع المحتملين السابقين
 قد علمت انه غير قاصح فان قالوا ردت بالمحتملين السابقين السابقين المذكورين
 اعني على الحساب والنسب كان مناشرة في المثال هذا ويمكن ان لا يجعل قوله وقد
 جتمعان في خبر الاحتمال بقرينة غير لا سلوب فيكون المعنى محتملا عقلا ان يكون
 هو الموضوع وان يكون الفاترة من خبران بقية التحصيل فيبقى الاعم الاخر قد
 يجتمع الامران في الواقع فلا يدل كلامه على عدم الاجتماع في المثالين السابقين
 غاية ما في الباب انه اورد للاجتماع مثلا لثباته وان كان له ان يجعل في اليد
 المثالين السابقين ولا يجزى في ذلك فان قلت المجهتان محتملتان في كل علم كما ذكر

الفاضل خلاصه نقد المقدمة للجزيرة والتقييد في التمثيل اصول الفقه اذا
 كان موضوع الدليل المعنى الاول في المعينة قلت المحقق ولم يذكر ان على تقدير
 تعدد الموضوع يكون الموضوع جهة الوحدة بل في آخر كلامه ما هو كما يصح في
 ذلك كما اعترف هذا الفاضل والتقييد في التمثيل انما هو لان كلامه هنا في كون
 الموضوع يشاء الوحدة ولا يحتاج الى جهة واحدة كما يدل عليه قوله فان اتحد
 ذلك وان تعدد فلا بد من تناسبها في امر واحد ما يحسب بهذا القيد فاما
 الذي يصور مثلا لما يكون جهة الواحدة هو الموضوع الواحد فانه لا ينفك
 ولا يصير الموضوع جهة الوحدة كما قد مر هذا الفاضل على ان فيما ذكر في جهة
 النظر انما اذكر كل علم بدون داخلة عرض سلم واما انهم لا جلي جعله
 واحدا مفردا بالتدوين في محل المنع لاسيما بطريق الحصر المستفاد من تقديم
 الطريق كيف ووجه الموضوع كاف في جعله خطأ واحدا حق لو فرض ان غايته
 اخذ العلم المتعلق بموضوع واحد لا يرجع الى امر واحد بل قدح ذلك في
 اياه خطأ واحدا وما ذكره من الملازمة انما يدل على ثبوت اصل الفاترة لا على
 القيد المذكور ثم ان ذكر المحقق قدس سره في اخرها شيئا اخر فانه انما
 على تقدير كون موضوع الاصول هو الدليل الاول في قوله ان لا يجوز
 الاعراض الذاتية بخصوصية كل منهما وهو موضع تامل واقول في هذا الالتماس
 على ما يعلم متى كتبته لا بد في العرض الثاني ان لا يحتاج الموضوع في الاقتصار
 به الى ان يصير في عامين اثنين بالقول في تلك الاعراض مما يحتاج الموضوع
 فيها الى ان يصير في عامين اثنين كالقديم على القياس والاجماع وانت خير بانما
 يتمشى في اريد بالخصوصيات الخصوصية الجزئية المندرجة تحت الاجماع
 والقياس مثلا لا مثل نفس الاجماع والقياس فانها من الموضوعات لا انواع
 الموضوع ثم لا يخفى عليك انما من علم الا لا يبحث فيه عن الاحوال المختصة

بانواع موضوعه كخاص النبات والحجر والاشجار الحيوان والنبات
المعقود لها في العلم الطبيعي وخواصها لاجبة النقي وخواصها لثاني الجنس
والفصل وغيرهما في المنطق وخواصها لمتدا والخصر والفاصل والفاصل
واقسامه في علم النحو والاولية والتركيب المخصوص ببعض اقسام العدد
علم الحساب وتساوي الزوايا والفاصل المتساوي المتساوي في علم الهندسة الى
غير ذلك مما لا يخفى على من له ادنى درية في علم ان لا يكون شئ من موضوعات
العلوم واحدا ذكرها ان وجود موضوعات العلوم انما يقين في العلم الاولي
لان موضوع الموجود المطلق فمرد به اقسامه ويظهر على الفيلسوف انقسام
اليه فيها كالايجاب واقسام الموجودات العرض التي هي من جهة الوجود ولا
موضوعه الموجودات كما تقتضيه كلاسها من جهة بعضها في بعض فمنا يتفقد
لمعرفة وجود شئ منها من طالب ذلك العلم فان وجود الموضوع خارج
عن العلم اتفاقا من اهل الصناعة واعترا فانهم ايضا والتحقق ان تحول
المسئلة قد يكون عرضا ذاتيا لموضوع العلم كما في قولهم كل جسم فلان في
وقد يكون اختص من ذلك سائر موضوع المسئلة كما من الاشياء وقد يكون
اعرض بشرط ان لا يتجاوز في العلم موضوع العلم بهذا القيد اما اذا التزم
الحديث بالنسبة الى ارباب كذا ان موضوعات المسائل واجبة الى موضوع
العلم باحد الوجوه العلوية من كونها لها او عرضا ذاتيا له الى اخرها
كذلك مجموع المسائل واجبة الى العرض الذاتي لموضوع العلم اما ان يكون
بفرضه عرضا ذاتيا لموضوع لا يحتاج الى العقل ويكون عرضا ذاتيا له او بالخاص
عرضة اولى واخرها من الامور المتصلة في موضوعات المسئلة ولنا في هذا
المقام كلام لا بأس به وهي انه في قولنا العلم بمحمول المسئلة كما في قولنا
موضوع العلم وموضوع المسئلة وكما في قولنا هذا البحث في بعض التعاليم

والله الهادى الى سواء الطريق وبه اذنته التحقيق اذ لو اريد تعريفه
من حيث انه يتكلم لم يحصل المطلوب لكانت خبره ان الكلام على تقدير زيادة
تعريف علم خاص ولم يتبدد بتقدير الحسية المذكورة ولا يتعلق بتعريفه اذ العلم
تخصيص ذلك اكثر وهو يحصل بتصورها سواء كان من حيث وجودها او لا
الشراح فان لا بد لكل طالب العلم ان يتصورها قال الفاضل الطوسي اجيب
الشيخ عليه السلام ان اريد حقيقة الوحدة في الحد والاسم فغير صحيح لانه لا بد ان
ان يكون جهة الوحدة محمولة على موضوع والفاصل وان اريد حقيقة التعريف
منها فالتعريف خبر تام لان الاحتياج الى معرفة جهة الوحدة لا يرجع الى الاحتياج
الى التصور بالحد والاسم بل هو لمعرفة جهة اخرى وتخصيص البصيرة بها
والفاضل اورد لتقرير كلام الشراح استلزام ايراد تعريف
علم خاص من غير ما اخذ من جهة الوحدة واستلزام ذلك المأخوذ كونها
اورسما قال فقد ظهر ان لا بد لكل طالب العلم ان يتصورها او لا باحد هاتين
عند فيصير وجهها الى الموضوع ويكون على بصيرة في طلبه وفيه نظر لانه
انه اريد التفرع على مجرد ما ذكره كما هو الظاهر فهو لا يتفرع على الاستلزام
المذكور في الاحتياج الى تصورها باحد هاتين فاضلا عن ظهوره وانما اريد
التفرع على ما ذكره مع ما سبق من كلام الشراح في تعريفه ما اورد في الشرح
من جواز اتيانه بجهة اخرى وحصول البصيرة بها فقال لا بد من هذا
الحاصل ان حتى الطالب ان يتصوره بتعريفه المأخوذ من جهة واحدة وان
اريد بصيرة واسهل في معرفته وهذا لا دلالة على كلام الشرح بل لا بد من ذلك
فيه اعترازا بانه يحصل بوجه المقصود بالحد والاسم زيادة البصيرة الا ان لا
يكون الزيادة قوة والمفهوم من كلام الشرح ان عدم التصور باحد هاتين
كوب ما هو عند استلزام محط كحط عن الا بجهة هاتين بالنسبة الى من حصل

له زيادة بصيرة اقول حاصل كلام الحق قدس سره ان مراد الشارح بقوله
 ان كل طالب كثرة بضبطها جهة واحدة حقه ان يعرفها تلك الجهة ان حقه
 ان يعرفها تلك الجهة ان حقه ان يعرفها بالوجه الماخوذ من جهة وضبطها
 وكل علم سائل كثرة بضبطها جهة واحدة خلقها اليه ان يعرفها بوجه الماخوذ
 من تلك الجهة فذلك الوجه يحمل عقلا ان يكون بديهيا فلا يكون حدا ولا
 رسما لكنه لما كان غير واقع في شيء من المعلوم كما سيعرف في هذا القاضل للفتح
 هذا الاحتمال فيقضي ان يعلم تعريفه ثم ذلك التعريف لا بد ان يوجد من جهة
 حدته لما ذكره قدس سره وظاهره ان على هذا التوجيه لا يبقى الايراد المذكور
 لان الوجه الماخوذ من جهة الوحدة لا يتصور ان لا يكون محمولا كما اعترف في
 هذا القاضل لذكره ذلك علمنا ان ما سيذكره القاضل في ترجيح كلام الشرح
 مضيفا اليه من جهة العشر عليه ما صدق قدس سره في توجيهه مع ما يقتضيه
 ما استقصاه في موقعه ثم انتم هم ان قوله والحاصل ان اصلها عاقل قدس
 كذلك بل هي كذلك الكلام السابق وخلاصة ما توهم من ان في اعتبارها
 المحصور في زيادة البصيرة بتعدد التصور بالحد والربط متلفع بان عرضة وجهة
 كلام الشرح بان مراده بالبصيرة البصيرة الكاملة ولعل المباحث على ذلك دفع
 المناقشة ان اصل البصيرة قد يحصل بديها ان يعرف كل شيء من اجزاء الالهية
 عند الشروع في تحصيل سائل ذلك الخبر فلا يتصور مباحث الاله لا يحصل
 سائلها ثم مباحث الاجتهاد وتحصيل حاصلها ثم مباحث الترجيح وتحصيلها
 هذا في علم الاصول وقدر عليه مباحث الصوريات ومباحث الضدات والحق
 فان مثل هذه المعرفة بعد جديده من مراتب البصيرة وليست بحدية ولا رامية
 للعلم واذا حمل على ما ذكرنا لا يخرج هذه المناقشة من حق النظر ان البصيرة
 الحاصلة في الصورة المذكورة اقل من البصيرة الحاصلة من الحدود والرسم

وانما اقول ذلك كلام الشرح بوجه من يقع عند العباد بطلع مواقع الفشار
 لك ان كلامه سيدد لكن اذ القيت السمع وانت شهيد فاقول لا شك ان جهة
 الوحدة الكثرة او ايضا اشتركها وباعتقادها كالاشارة في يد وعرو للبيان
 للاشارة والفرق بحوزة ان يكون محمولا فانه لا يكون كونه اذا قلنا ينبغي ان
 يعرف الكثرة بجهة الوحدة فلا بد ان يكون محمولا لان غير المحمول وان
 هي ضابطة لها في نفس الامر وهو منشأ ذلك ومنها انها لا يعرف بها الكثرة اصلا
 فان معنى معرفة الكثرة بها ان يكون هي التي للملاحظة بما ينشأ وانما سئل
 هذا فرضا فثم من كلام الشرح ان مراده بجهة الوحدة النظائر للكثرة
 للجهة المحمولى عليها اقول ما ذكره من ان الشيء لا يعرف بما يشبهه الذي يحمل
 الحق قدس سره على ان مراده ان يعرف الوجه الماخوذ من جهة الوحدة و
 ما ذكره من ان مراده للجهة الوحدة الجهة المحمولى بالي عند قوله ومن تلك
 الجهة مراد تعريفها على هذا التوجيه يكون التعريف نفسه جهة الوحدة
 فلهذه الدقة اختار الحق ذلك التوجيه الذي اشار اليه قال ثم اراد
 به ان اعطى الجهة المحمولى بالنسبة الى العلوم في الحد والرسم ليس ان
 حتى الطالب للعلم ان يتصوره باحد هما فعال ولا شك ان كل سائل كثير
 جهة واحدة باعتبارها بعد علما واحدا اذ لا يزال احد في انهم لا يعدون
 من المسائل علما واحدا من بابا للتدوين وطائفة اخرى علما آخر كذا قدس سره
 يكون كل منهما جهة جاسدة بخير لها من الاخرى وتلك الجهة بحسب الاحوال
 اما الموضوع ولما القاه وما عنيها والواقع الاول هذه الامور المحمولى
 جهة الوحدة غير محمولى على تلك الكثرة فلا يصح شي منها يعرف بها الكثرة فلا
 ان حد من واحد منها اي من حيث وحدتها لا يجب كثرة ما من حيث ذلك
 محمول وهذا الماخوذ لا بد ان يكون جاسما محمولا لهذه الكثرة عن غيرها والا

لو كان مأخوذاً من جهة الجاهل معاً الخيرة من حيث هي كذا فتكون تعريفاتها
 تكون اماحداً او كلياً لان التعريف سواء كان بحسب الحقيقة او بحسب الانضمام
 فيها القول لا يصح حصر الجاهل بحسب الاحتمال في الموضوع والغاية ونحوها بناءً
 على ما ذكره انما من ان جهة الوحدة قد يكون محمولاً اذ مراد بنحوها ما عداها
 من الامور الغير المحمولة كما يدل عليه قوله وهذه الامور المحملة على جهة
 ولو اردنا ان يشمل الامور المحملة في جميع ذلك فاما ان يكون الحصر باطلاً او يكون
 هذا الحكم بالاطلاق قوله والواقع الاول لا يلزم ما سبق منه من ان وحدة الشيء
 والغاية يتبعان في كل علم فلا يتصور في الاول كيف وعلى ما قرره انما يكون
 نفس الحد في الرسم المأخوذ من الموضوع والغاية او غيرها ايضا جهة الوحدة
 فلا يتصور الواقع في نفس الموضوع قال فيقترن لهما ان كل من يطلب علماً من جهة
 ان يتصوره اقلاً باحد هاتين الاضغيتين ما يعينه او لا يتبع وفيه فيما يضيفه
 وهذا الغرض والاضغيت هي المراد بالخط المسية بالخط عشراً والنص في
 عدم النص باحدهما بل يشمل هو المعبر عنه بركوب من عا القول قد عرفت
 سابقاً ان التصديق بالامر الشامل لا يكتفي في التحصيل بالاختيار لقل لا بد من تصور
 المطبوع منه فالنص بالوجه الخاص واجب لاصل التحصيل قال ان قلت
 جهة الوحدة المحملة ايضا غير متحصنة في الحد في الرسم لجواز انما لا يتصل
 النظر وترتيب فلا يكون تعريفاً حتى يكون جدياً وربما قلت هذا احتمال لا يتصل
 لا يتحقق له في شيء من العلوم ولان كان نادراً فلا يتأهل ان يكون الاخر والاول
 محال للطالب ان يتصور العلم تعريفه المتحقق المبدأ كمال البصيرة وليس مثل
 هذا المتألم من مواضع البرهان حتى نتج فيها الاعتبارات العقلية البعيدة
 وانما الغاية التصورية فيها الاتقان اقول اصل الجواب من حيث كاشف اليأس
 وما قوله ولان كان نادراً لا يتصل نظر لا نداه الاعتراف بتحقيق الوجه المحل

البديهي في بعض العلوم وان كان نادراً لا يصح الحكم الكلي بان الا
 ان يتصور العلم تعريفه لان ذلك الوجه البديهي لا يتصل عن
 في افادة البصيرة فلا يكون التعريف احمته بل الجواب على هذا
 التقدير ان هذا الحكم ليس كلياً بل بحسب الغالب ولا يتحقق بعد عن
 اللفظ ان ليس ما ذكره هذا الفاظ بل قال فيها بحث وهو ان مراد الفا
 من جهة قوله من تلك الجهة من جهة تعريفها ما ذكره من جهة الوحدة
 اعني الامور الشاملة للكثرة كالموضوع والغاية وامثالها فترد ان تعريف الكثرة
 لا يلزم ان يوجد من تلك الجهة او يحد ان يكون امران كل منهما اهم من
 تلك الكثرة فيكون مجموعهما مختصاً بهما فيكون خاصته مركبة شاملة لها
 فيكون معاً لها نظيره في تعريف الانسان بالحيوان الناطق عند منقبه
 المبررات فان الحيوان اهم من الانسان وهو كذلك الناطق يصدق على
 العقول عندهم لكن المجمع يختص بالانسان وكذا تعريف الخفاش بالطائر
 الولود فاذا شمل علم الكلام بانه علم شرعي يعصم مراعاتها الذهن عن
 الخطا في الكثرة فهذا رسم صحيح غير مأخوذ من جهة وحدته كالموضوع
 فالغاية ونحوها اقول من البين ان الامر الاهم من جهة الوحدة فاما
 احاد تلك الكثرة فتشترك في المتعلق بذلك الاعم فلا محال ان يكون
 امر يتشارك تلك الكثرة بالمتعلق به وكما انه توهم ان المأخوذ من جهة
 الوحدة تحتاً ان يكون مساوياً بما وعلى ان الموضوع والغاية يختص
 بالعلم فالمأخوذ منه يكون كذلك وهو توهم فاسد فاما اذا اخذنا
 لتعريف علم الكلام مثلاً من موضوعه انه علم يبحث عن الموجودات المطلقة
 ومن غايته ان يترتب عليه المثبتة الاخرية وعرفناه بانه علم يبحث
 عن الموجودات المطلقة يترتب عليه ثواب الاخرى كان ذلك رسماً لما

من جهة واحدة فانه الامران كل منهما يكون مأخوذاً من جهة وليس في
 كلام الشارح ما يوجب انه لا بد ان يكون تمام التعريف مأخوذاً من جهة
 واحدة وما ذكر في تعريف علم الكلام فالجزء الاول منه مأخوذ من المصنف
 ان يقدم من جهة يكون البحث عند على قانون الاسلام او من المذهب
 بمعنى انه علم دون اهل الشريعة والجزء الثاني مأخوذ من الغاية فان العصب
 وان لم يكن هي الغاية التي دون الكلام لاجلها لكنها الاصل لما غطتها
 بل من الغاية المترتبة وان لم يكن غاية دون لاجلها وجهة الوحدة التي
 ذكرها الشارح اعم من الموضوع والغاية والمهدف والغاية وغيرها
 من الامور التي لا يكاد يحصى كالجوز خلا اذ اقول في الشرح المأخوذ في تعريف
 هذا الكلام ما يجوز في الشرح قال نعم هذا لا يمكن في الحكمة لا بد من
 ذكر الفصل القريب وهو جهة واحدة وان اصله هو مركب في انهم يقولون
 الجبلان الناطق عند نام الانسان قد دفعه فذكر في الاثر فظنوا به
 المقام اقول هذا مبني على افتراض تركيب الهمية الحقيقية من امرين بينهما
 عموم من وجه وفي ثباته انظاره فيقيد قال ويحتمل انما راد بقوله من
 تلك الجهة يوخذ عن معنى انما باعتبار الجهة وبسببها يوخذ عن معنى
 انما باعتبار الجهة لا يحسب اكثر من حيث هو اكثر وفي كلام الفاضل
 اشعار بهذا المعنى فلا يرد ما ذكر ويجوز ان يقال على الاول مراد من الحكم
 المطلق الاكثر لا اكثمية اقول لا يخفى ما في المتن جهتين من البعدا كما
 في الحاشية قلت ما فائدة ذكر الاسم وهذا قال حقيقه سماه قال
 الفاضل كان الاصل ان يقول وهذا قال حقيقه اذ الاحاجة الى ذكر اللفظ
 مع ترك ذكر الاسم ويدل على ما ذكرنا جهداً في الجواب اقول الضمير في
 قوله سماه راجع الى الاسم المذكور في عبارة الشارح فكأنه قال المذكور

حقيقه

حقيقه الاسلام ولم يذكر حقيقة فسق الاسم الذي هو نفس العلم
 اذ لو لم يصدق بقاؤه فيه استحالة فدا منه عليه قال الفاضل
 هذا لا يوافق مذاهب اهل السنة فانهم يجوزون ترجيح المختار احد الثنتين
 من غير رجاء من اعتقاد جلب يقع او دفع ضرر فلا يتناسب ذكر هذا في
 شرح كلامهم ولهذا لم يذكر الشارح ههنا ولا في المواقف والبيان
 الفاضل في شرحه المواقف قال لظهور هذا لم يذكره المصنف ان المختار
 اثبت هذا المذهب وذكر في مواضع ذلك الكتاب اقول يجوز لهم ترجيح
 المختار احد المتساويين من غير مرجح لا يستلزم تجوزهم صدور الفعل
 الاختياري عن الانسان من غير تصور فائدة فان الاول اعم من الثاني
 اعتباراً احدهما عموم المختار للانسان وغيره والثاني ان المرجح المختار
 الفائدة فان المرجح هو الفائدة المختصة ونقي الاخص اعم من نقي الاعم نعم
 تصريحيهم بانما يجمع يختار احداً لرفيعين والآخر واحد لطريقين من
 دون تصور مرجح لاحدهما يستلزم تجوزهم ترجيح الانسان احد المتساويين
 من غير مرجح ولا يلزم من ذلك تجوز صدور الفعل الاختياري عنه بدون
 تصور فائدة ما لم يقل هذا الفاضل انه قد انقضت العيب بحسب العرف في اصل هذا
 الكلام بوجه وفي الحاشية باخر وفي شرحه المواقف باخر بحيث لا يوافق
 اثنان منها فان الفعل الذي يترب عليه شيء يعتد به في نفسه

الاقتضاء منه لم يعتد به
 الاعلى في الحاشية
 والظاهر فيها اقول التوحيد بان سطوت في اصل الحاشية بان هذه
 الصورة بعد ذلك احرى من ان تتركز في الحاشية تعريف ما هو العيب
 والعرف في الواقع قال فان قلت ما لا يترب عليه فائدة اصلاً هو العيب
 بحسب اللغة وليس في العرف نسبة المعاني العنصرية الى العرف قلت مراد من

آخر لا يحصل الا بهيئة عرضة لذلك الفعل هذا يدل على ان غرض الفعل
ما لا يمكن حصوله بدون ذلك الفعل وهو ما يتا المستند العقلي
فلا معنى لاثباته ونفيه في مثل هذا البحث فانه بحث لغوي وبما
لان لفظ الغرض لا يوضع وفي مثله لا يتصور المستند العقلي قلت
المجرب في قوله الا بهيئة ارجع الى الجنس الفعل لا الى الفعل الذي يعتبر
عرضة له بقرينة تعريفه الغرضية على كونها فعلا لجميع الاشياء ابتداء
اذا امكن صدور الشيء عن فاعل بلا توسط شيء آخر فلا يصح الاقدام على
شيء اصلا لحصول الاول واما اذا احتاج الى توسط ويكون المتوسط
متعددا بحيث يصح حصوله من كل واحد فيصح الاقدام على ايها كما في
يصلح عرضة له والمراد بنوع المستند العقلي ان الغرض معلوم انه من نوع
الاقدام على الفعل وهذا بمقتضى العقل غير موقوف على انه لا يمكن حصوله
الا بدلالة العقل اقول لا خفاء ان رجح المجرب الى الجنس الفعل بعد هذا
وما جعله قرينة عليه من ان اذا امكن صدور شيء عن فاعل بلا توسط
شيء آخر فلا يصح الاقدام على شيء اصلا لحصول الاول واذا احتاج الى
متوسط ويكون المتوسط متعدد ايصح حصوله من كل واحد فيصح الاقدام
على ايها كما في ويصلح عرضة له فنبه الى المقدمة الاولى في خبر المنهج
ان يحتاج الى فاعل صدوره عند توسط فعل آخر مع قدرته على اصداره
بلا توسط وكذا الثاني بناء على امتناع الترجيح بلا مرجح وان نجى على
مذهب المتكلمين كما هو الملازم للقيام بقصة الاقدام مسلم لكن لا يمكن
ذلك الامر في كل عرضة لكل واحد من المتكلمين بل عند هذا المقابل ليس
عرضة لشيء منها لانه امتناع حصوله بدون ذلك المتوسط معتبر في القوة
عنده وليس للترجيح الا في قضية مصادرة على المطلوب والاضافة فيها

الموافق مستند لهذا المقابل لكن المحقق قدس سره لم يلتفت الى ذلك بل
يعتد به لانه ليس في كلام امته الكلام والتحكمة ما هو انفة هذا الكلام
بعينه جازي في كلام صاحب المواقف فمران هذا الفاضل اعترف به ان العرضة
معلوم انه موضوع بسبب الاقدام على الفعل فنقول كما انه مقتضى العقل غير
موقوف على ان لا يمكن حصوله الا بطلق الفعل ومن ندعى خلافا ذلك
فعليه البيان وهو ان فاعل شيء مما لا بد من ادراكه فان كان
تصوره ذلك للقول الفاضل حلل التصور المذكور في الشرح على خلاف
معناه المشهور المتبادر منه فصار الكلام فظاهرا الا انه لا بد في كل
ما يستمد منه من ادراكه وتجليه وتحقيقه وهذا فاسد لان منه ما هو
تصور فقط والتسليم والتحقيق انما يكون في التصديق فتعذر في الكلام
شرطيتين للصحح ذلك للمحتاج الى جعلها والعطف بمعنى في مقام
لا يشبهه المتصوّر انه لو ذكره ولا يسميه المقابل بين المذكورات على
نقط واحد ليس كذلك لانه التصور ليس فيما التسليم بخصوصه كالتحقق
اقول قد توهم هذا الفاضل ان الباعث على الترجيح الذي ذكره المحقق
قدس سره ان لا يحتاج الى جعله لوان بمعنى او مع ما نقل عنه قدس سره في حاشية
الحاشية من انه على الترجيح الذي ذكره غير يكون المتعارين وصفه ان كان
محررا للسناد دون المتعارين والعكس انشأ فانظر كيف هذا
الوجه المنقول عند قدس سره وبين ما توهمه فانه لو فرضنا ان الواو بمعنى
او لم يندفع به الركك كما اللان ثم يترتب له لفظا وصريحا في الاخيرين المتعارين
وصفاً فترك هذا اليراد في الاولين المتعارين ذاتا ولا ان العكس
ثم ان ما قال في ذكره ولا ولا وهم ان التعايل بين المذكورات على نطقها
انما يشي اذا ذكر في الاخرين اما لو عكس كما قاله قدس سره فلا انها

اصلا وكان ايراد حرف العناد في الاولين صريحا والعددل بحسب الطال
لفظا لها وبها على قوة التقابل بين الاولين ثم ان جعلها ذكر قد ستر
في تفصيل معنى كلام الشارح على انه قد مر في كلامه شرطيتين وهذا
عجيبا اذا على هذا السياق وكل ما نقوله الشارح في ما مقصود المصو
تفصيله بعد من منهم في كلام الحق وذلك مما لا يتوهمه عاقل فضلا
عن فاضل وما توهم من ان الكلام على هذا الترجمة بظاهره يدل على
انه لا بد في كل ما يستمد منه من ادراك وتسلية او تحقيقه من دفعه بان المراد
بين التسليم والتحقيق المعطوف على الادراك لفظا الى من قبل التحصيل
بعد التعميم فيصير المعنى لا بد من ادراك والتصديق به على وجه التسليم
التحقق وليس المقام مقام الاشتباه فارجح الى جعلك السليم هل يرضى
ما ركنه هذا الفاضل من التفسيرات في الايراد عليه قد مر من ذلك والعرض
عن مقصوده والكلمات في ترجمه فرع قوله ويرد عليه ان البيهقي لا يحتاج
الى البيان وتحقيق التوفير ان هذا القول لا يقلل اعتبارا الى البيان والتحقيق
بل قال انه تبين ان كان تصورا وان كان تصورا وان كان تصديقا فقد
ذكر انه تحقق في هذا العلم ولم يصح في شيء من التفسير بالا حجاج بل
قوله في البيهقي انه تحقق في هذا العلم وفي الكلي انه تحقق في علم آخرنا
على ان البيهقي يتحقق بنفسه لانه بين نفسه والكلي يحتاج الى ان يحقق في
سلمه ان كلامه يدل على احتياج التصور البيهقي الى البيان فاليان هما
بمعنى التفسير فلا شك ان المنادى البيهقي ايضا يستحسن ايرادها ولا معنى
لاحتياج فهمنا الا هذا القدر فلا مذهب لا ترجعه عليه هذه الايراد
ولا حرج الى نقل هذا اللفظ عن معناه الاضا في الاصل قال
الفاضل لما اشار بهذا الى ان معهوده يجعل المنقول على مقصوده بالمركب

الشارح

الاضا في ولا اكثر الالفاظ المنقولة في العرف والاصطلاحات باق على
كونها اسماء اجناس وهذا صحيح لكنه غير مطرد في اسماء العلوم والكليات
الوجوه المطردة ان كل عرض تخصص بحيث لم يبق فيه احتفال بالشركة الا
الحال وقد قرى شهره بالنسبة حتى لا يمكن تجديدها كالتخصص المحقق في اللغة
اهل العرف به وجعلوا اللفظ الموضع بان لا يروى قوله على ما عهد
في الغضرات والصلاب في العرف اذا النقل في اللغة ليس بهنود الا ان يريد
على ما عهد في نقل اللغة قول عدم الاطراء والوجه المطرد كلاهما
كما قد تظننا انما يل اشفا لنا بهذا الكتاب ولكن كما كنا نحزم بان المفردات
في اسماء العلوم والكتب اعلام اليه بل كما نطق ذلك ونقول انه الظل لانه
لا يعلم من الشرح فان هذا الوجه المطرد يجعل من قبل اعلام الاشخاص كما
اشرا اليه في السابق ولا يتوجه السؤال الذي اورد هذا الكلام لدفعه
كما ذكر قد مر في حاشية الحاشية وما ذكر في حاشية اخرى على الحاشية
ان الضرورة في مثل اسامه داعية الى الحكم بالعلية وهما الى جعلها
على ان رعاية ما هو في اللغة ضروري وقد بنا في غير ذلك الامر فيه حين فان
المستحسن في حكم الضرورة في مثل هذا المباحث ويمكن الجواب عن اصل السؤال بان
الحكم بالعلية في مثل اسامه مستند الى الضرورة لانهما خلاف الاصل ومن التخص
للعقلى العلمى ان يكون في هذا المباحث فان قيل فان حكما بعلمه اصولا لغة مستند
الى ضرورة لما قلنا نوضح المصطلحين بعلمه بضره الى الحكم وانما يحتاج
الى العرف في مثل اسامه لعدم الا الى ويمكن ان ما ذكر قد مر جواب هذا القول
على سبيل الاستظهار او يقال هذا بيان لما بحث ههنا والباقي من المعاضع لم يضر
لعدم تعلق الفرض بههنا او الظهور مما ذكر فانه اذا ظهر انه الاشب في كذا
جعلها اعلاما يكون الاشب في غيره ايضا ان يكون على هذا المنوال فلا يتخلف

اسماء الكتب والعلم في العلية وعندها وايضا معناه لغيا علم
قال الفاضل حقيقة هذا الفرق ان معناه لغيا علم ومعناه مضافا ليس
كذلك واما ما ذكره من كون معلوما فلا يدخله في الفرق اذ معناه لغيا
معلوم كعنا مضافا بلا تفاوت وان لم يرد من كون معلوما انه متعلق
العلم الذي هو المعنى البقي فان العلم بالمعنى البقي هو التصديق بحال
الاحوال الالاد فهو متعلقه في الجملة كما قال الخضر البقي علم والمعنى
المضاف لمعنى من ان المعنى البقي ليس معلوم نفسه وهذا وجه آخر
من الفرق خبر ما ذكره هذا الفاضل ولغيا حال عنه باعتبار اللفظ
لكن يمكن ان يجعل يمين من النسبة بين الحد والمضاف اليه فيصير المعنى واما
حد فغيره فلا حاجة الى هذا التكلف وحيث كانت الاضافة ذواتا
له ولا نعمة لكونها لا نعمة له بحسب الحاجة لا يخرج الى التقييد بما لا يخرج
كقولنا لا نعمة له بحسب النسبة وهو قال الشارح فاشنع حفظها كلها
الحاجة لكل قال الفاضل الانسب بمقصوده ان لا يذكر لفظ الكل ليعتد
حفظها لا يمكن باحد هو الواقع الا ان يقال ان قوله لكل متعلق بشئ
لا يحفظها يحصل ذلك المعنى فان قلت لا متعلق ليس النسبة الى الجميع انما
الاشارة لبعض ولفظ ايضا يقتضيان يكون الاول ايضا كذلك قلت
لفظ ايضا يقتضيان يكون في كل من المقامين امتناع ولا وجوب ان يكون
متعلق الامتناعين واحدا فان قول الطال كما لا يمكن لاحد
كل الاحكام بالتفصيل لا يمكن ايضا للجميع استنباطها لا فائدة غير ان
اتحاد المتعلق استنباط قول هذا الامر في قريب الماخذ وقد كانت تفتناه
هذا الكتاب بعدا حساسا بان المراد عموم الامتناع العموم وذلك بان
بالكل لكل الا فرادى وحسب متعلق بالامتناع او بالحفظ ويندفع هذه التهمة

الشارح

اما على الاول وقد ساعد عليه هذا الفاضل فلان المعنى متعلق لكل احفظها
واما على الثاني فلا نزع يكون المعنى متعلق حفظ كل واحد وهو المقصود لا
كلية لا نزع الايجاب الكلي اذ ليس هناك سلب صريح كما ذكرنا حفظ كل واحد
متعلق وقد علم من هذا الفصل ان مدار الترجيح على جعل الكل فرادى بالا
على المتعلق بالشمع كما قصروه ويمكن ايضا ان يتعلق بالحاجة الى وقت الحاجة
اي لوقت الحاجة لكل ما تدرى لا يذهب عليك مما بين العبارة التي قبلها
قلت العبارة بها وبينها من التردد فان وذا في تلك العبارة وذا في قوله كما
لا يمكن لكل حفظ جميع الاحكام بالتفصيل لا يمكن لكل ايضا استنباطها
على ان يكون مراد كل من الاول عموم الامتناع ومن الثاني امتناع العموم ولا
يغني عنه ابيد من التبرير العبارة التي ذكرها من وجوب احدهما بتدليل
لفظ الكل في الاول بالاختلاف في التاميم بالجميع اذ يحظر ان الاشارة الى
مطلق الامتناع دون المتعلق فقد يمد لفظ ايضا التوازيان كرها
صفة العمومات الظاهرة كتب على الحاشية كما نرى في الجانب اللفظ اذ لو كانت
صفة الاد لكانت البيان عنها قال الفاضل جانب اللفظ الذي نظر اليه
ان لفظ عومات وعلى اقرابا لها من لفظة اوله واما من حيث المعنى فلا
قرب ولا بعد لاتحاد واما ما ذكره فلا وجه له اذ هذا البيان ايضا صفة
لا دلالة في شئ من جهة اللفظ يقتضي احده صفة هي بان للوصف عن صفة
ليست كذلك فان قال المتأخرين الصفتان اللتان ليستا البيان فيقول هذا نظر الى
جانب المعنى لا الجانب اللفظ واما النظر الى جانب اللفظ واما النظر الى جانب
اللفظ وما ذكره حيث قال في هذا هو ايضا عما فهمنا معنى او كانت صفة
لعمومات وعلى يقال في تفسيرها الى كل سلب عموم اذ علنا واما هذا النظر
جانب اللفظ لان معنى الاد ومعنى العمومات والعلل واحد فلا فرق بين

العبارة من لسان جانبها للفظ وبما ذكرنا ظهران قوله تفصيله صفة ثانية للولد
على نظر قوله ما ضربها هكذا في نسخة الأصل بخطه والصلح عا ذن به وهي
من قبل هو العلم اقول معصية قدوسه ان لو كانت صفة لا دلالة لها لكانت
حتى لا يكون اقرب الى غير موصوف ما يتوهم انه موصوف فان قلت نعم اللهم
مكتبة معنوية فهذا ايضا نظر الى جانب المعنى قلت البتة على جعل صفة لعمومات
وعلى وهو عدم التاخير وهو امر لفظي غاية الامر ان الرأى الى التاخير على هذا
التقديم المعنوي ويحتمل ان لو كان صفة لادلة كان اللانق تايخه لكان
الامر المعنوي فاما ان يوضح على انه ليس صفة فلا دلالة لها كما ترى في قوة قياس
استثنا في الملازمة فيه حتى على امر معنوي وانفاد الثاني في امر لفظي
والبتة هو ملاحظة انفاء الثاني فانه العدة في القياس بمنزلة الحد الاول
فيصير ان نظري في ذات الجانب للفظ ولا يقدح في ذلك انما الملازمة على الملازمة
المعنوية ومنه يعلم ان دفاع الشبهة على الوجه الذي ذكره الفاضل ايضا وهي
ان يكون التاخير لعل المناسبة المتوهم بين الصفتين القتين ليستا جريان
هذا ويمكن ان يقال لتاخير معنى على الجهة للفظية وهي المشاكلة للفظية بين
الكلمة والتفصيل وهو امر لفظي من غير اشتباه فيدفع ايراد راسا لا يقال بان
مكتبة معنوية التاخير ان في العموم اشارة الى الكلمة من اذن ذلك لانه مناسب معني
لا تانقول بمصلحة ترجيح التكنة المعنوية على التكنة اللفظية فافهم ما ان
ذلك بعينه ما ذكره هذا الفاضل اذ كونه لفظ عموما وعلى اقرب من
لفظا لادلتها هو لتقديم البيان فلما احرل يمكن اقرب وقوله فاي حصة
من اللفظ يقتضي اخر صفة هي بان الموصوف عن صفة ليست كذلك
هو عطف على يستغرق لعل قوله ليس في وسع قال الفاضل الخصم ان يقال
مثله ويقول كان يقتضي الاستنباط والاشهاد لعل عطف على ليس في

وسع لعل قوله يستغرق ولعله اقل ما لفظا فلا بد على تقدير عطف على يستغرق
لا يبقى اللفظ كان وجهه اذ العبارة المحذرة ان يقال لتوقفها على ادوات
تحصيلها العرف يقتضي كذلك انفراد كان لسته على انه ليس عطف على يستغرق
واما معنى فلا بد بعد ما صرف لفظ ليس في وسع الكل واللفظ يستغرق في العرف
عن ظاهرها يارد ان الانقضاء الى تعطل غير من المقاصد الدينية والدينية
يصلح على متعلله لعدم كونها المقتضى اليه في وسع الجميع بالمعنى الذي جعله عليه
او لا يجوز له ان يرد به معناه الظاهر الذي هو الاستحالة لان فوات
المقاصد وحرف للملذات المطاولة الى تحصيل الادوات ليس شئ منها محال
ولا مستلزما لمحال المحرر به الا انه مستلزم لمفاسد ان مفاسد اكثر من
من فوات تلك المقاصد التي لا يتصور مقدة الا وهو شغل عليها فلا حاجة
الى خصم شئ آخر ليدل على ذلك مع انه لا دخل لتوقف مطلوب شئ
على صرف مدد مطاولة الى تحصيل ادواته في الفساد ولا اعتبار بضمه لعل
المقاصد لاخر فالاولان يقال ايراد التاخير بعدم الكون في الوجه الاستحالة
واستغراق العرف حقيقة واذا استغرق حصول ادوات الشئ العرف محصور
ذلك الشئ يكون محال لا محالة شرعا على تقدير الترتيب الى كونه في الوسع ومن
محال ان يقتضي الى فوات تلك المقاصد ولا شبهة في فساد اقول لعله قدس
انما انكب ذلك لان مجرد توقف تحصيل الادوات على صرف المدد المطاولة
لا يصلح على عدم كونه في وسع الكل والرضم اليه فوات المقاصد الاخر
فلذلك جعل قوله كان ينصو عطف عليه وتمه له وما ذكره الفاضل من
الانقضاء عنه مستقلة فلا حاجة الى خصم شئ آخر فيضدان الانقضاء انما
من صرف المدد المطاولة كما قيل تحصيل الادوات يتلزم صرف مدد
مطاولة وهو يتلزم تعطل غير من المقاصد فظهر من ذلك ان دفاع الوجه

المعنى الذي ذكره الفاضل في الازداد والازداد في الوجه المقطعي بين الامور
هي المعنى وغيره من غيرنا لفظا لما اذا عطف على مبتدئ في الجملة صفة
الادوات لم يكن في المعطوف على الصفة عارضا للموصوف لان صفة الموصوف
الى التفصيل وانما الضمير مقام المضاف الى المضاف اليه ضعيف هذا ما كان
من الوجه الاول وبناء قوله وكان مقتضى الترتيب لا على وجهه
اللفظ وضعف بحسب المعنى ما الاول فقط اذا اشار في العبارة بالترتيب
واما الثاني فلان استلزام تحصيل الادوات استغراق العرفية خبرية
ولا ضمنية ونحن نقول الاول عطف على قوله ليس في وسع ضمير كان
الانهاض الكلي لان المنص الى تعطل المقاصد هو انما هو الكلي لا يحصل
الات مطلقا والتحرر عن التحليلين القطعين فان قلت فلا يتم الدليل على
عدم كونه في وسع الكل كما ذكرت انما في توجيه كلام المحقق قلت بل يتم لان اذا
توقف الشيء على ادوات يستغرق تحصيلها العرف والمادة به الاستغراق الصريح
الذي مر جده صرفا كثر العرفيين ذلك الشيء في وسع كل احد او مقدما له
اذ لا يطرأ على احد صرفا بالجموع امر معين ثم هذا الانهاض انما هو الكلي
يتبين تعطل خبر من المقاصد وهو قل لان اشغالا لكل امر واحد يستغرق
تحصيل ادواته العرفية لا تعطل بالادوات التي تتعلق بها صلاح نتائج
وبناء التوصل الى استنباط الاحكام من حرج العلم بالقواعد المقصودة
بالذات لا تليق شي من القواعد مقصودة بالذات لان العلم المقصود بالذات
هي معرفة الباري بصفاته وهي خبريات ومنه ما ظهر وجه ما ذكره من التشبيه
لان كون وسيلة الى غيره يعلم ولا من تعلقت بالقواعد قول لا يتم شيئا من
القواعد ليست مقصودة بالذات كيف وقد ذكرنا ان غايات العلوم النظرية
حصولها انفسها ولا يتم ان ما سوى معرفة الواجب يتم بصفاته غير مقصود بالذات

بالجبر كالمعاد الجبر في مجاز كل انسان يحشره من المقاصد بالذات
بالجبر ما يتعلق التكليف بالتحقاد فكل من كان بعضها او كونه من بعض
ولكن تكلف متكلف باجاء جميعها الرصافات لباري فلا تفرق البحث
عن الباري وصفاته على الوجه الجزئي وكيف يتصور ذلك ونحن لا نعلم
ذات من ولا شيئا من صفاته على الوجه الجزئي وكيف يتصور قطعا بالبحث
عنها على الوجه الكلي وفيه بحث لان الاحكام ليست مستندة الى ادلائج اليه
نستنبط منها قال الفاضل في بحث لان تلك الاحكام يحتمل ان يكون مقتضى
التفصيل كان قال مثلا في وجوبها اقامة الصلوة ما هو بها امر
مطلقا في قوله تعالى اقموا الصلوة وكل ما هو بها امر مطلقا في قوله
واجب فاقامة الصلوة واجب ويحتمل ان يكون من الادلة الاجمالية ان
يقال وجوب الصلوة ما دل عليه الكتاب وكل ما دل عليه الكتاب هي ثابت
وكبروا الاول من قواعد الاصول وكبرى الثاني من قواعد الكلام وصحة
موقوف على ما هو من الاصول كما ان صحة كبرى الاول وتوقفها على ما هو
الكلام كما ان هذا التوقف لا يقدح في صدق قولنا العلم بان ما هو
موجب امر مطلقا في قوله تعالى هو واجب بقاعدة وتوصلها الى استنباط
كبرى هي خبرية من دليلها التفصيلي ذلك توقف صحة صحتها على
ما هو من الاصول لا يقدح في صدق قولنا العلم بان كل ما دل عليه الكتاب
هو ثابت علم بقاعدة وتوصلها الى استنباط ذلك الحكم من الدليل الاجمالي
فوجبا لا يخفى ان هذا تعبلا للدلائل التفصيلية الهامة ان يقال لا
في ادلتها شعر من زيادة اختصاص الادلة بتلك الاحكام وليس في الادلة
الاجمالية بذلك فيكون لبيان الاجزاء وتوضيحه لا نفس الخارج ولا
لجود بيان الواقع ثم ان نقل كلام الشيخ لا على وجهه مع تغيره في الترتيب

نظاهروا ما التعريف فلا نقول ان الشرح اذ لا يدينها على ان الكتاب والسنة
صديق وحق قد لا يظن ان المحقق وفيه ما ذوق كثيرا ومعنى كونها ان
مضمونها ثابت في الواقع سواء ثبت به حكم شرعي ام لا ومعنى كونها حجة هنا
انها نفس ثبت الحكم شرعي في حقها من الحق وقولنا الكتاب حجة موصلة
كلامية وقولنا الكتاب حجة مسلمة اصولية والتجربة كتابية لا في اختيارها الاصل
كلام الشرح على ترتيبه فرض على الخط على بعضه وصبر على كثره ولا يظهر ما
على ذلك ولما لم نذكر في قوله بل الحكم كثيرا ما يكون مركبا من قضيتين كلتيهما
احدهما اصولية والاخرى غير اصولية كل منهما اما مقدمة الاولى والثانية
فهي القياس لا فترافي يكون الاولى غير اصولية وفي الاستنباط اصولية كما ان
الاصولية وسبل الاستنباط ذلك الحكم كذلك غير الاصولية بل مقادير
ولا اختصاص بهذا التعريف بالكبرى في الافتراضي وبالملزمة في الاستنباط
يصح ان يراد في التعريف هذا فينتقض التعريف بغير الاصولية فامل قوافيه
بحيث كان المحقق قد سعى في منع كون الاحكام مستنبط من الادلة الاجمالية
صريحها فاصل الحاشية وبينه في حاشية الحاشية بانها اذا قيل ثبت الوجوب
في الصورة القلائد لوجوب دليل من الكتاب مثلا لم يحصل من علم بالترتيب
ذلك الدليل فما ذكر ليس دليل هو دعوى دليل على ما هو الحق وانت خبير
ما ذكره هذا الفاضل في مثال الاستنباط من الدليل الاجمالي هو عينه
منع المحقق كون دليله من الترتيب الآية الدالة على الحكم واذا علق وقيل ثبات
وجوب الصلوة ما دل عليه قوله نعم واقيموا الصلوة وكل ما دل عليه قوله
واقيموا الصلوة فهو حق لم يكن دليل اجمالي والتجربة الفاضل قرأه الله
ولم تعرض لاثبات المقدمة المنوطة التي صرح المحقق بمنعها في الاصل والحق
واما المنقوص الذي ذكره آخرنا بما يرد على من عين مسائل الاصول كقولنا

فان

في الكل الاول وملان ما في الاستنباط وهذا في نقل المحقق قد سعى
ولم يقبله رد ولا قبول والذي قد هو ان تضاه ما ذكر سابقا في غير القياس
من ان المسائل الفرعية المخصوصة مستندة الى ادلة معينة يحتاج في استنباطها
منها الى معرفة احوالها التي لا يكاد يتصور عدد يتمكن من ضبطها صلبا فخرج
المعرفة على وجهها على اجمال الى مرجع اليد فيما قصد استنباطه ومحصل ان مسائل
الاصول هي القواعد الكلية التي تبين احوال الادلة التفصيلية باعتبار ارتباطها
بالاحكام الفرعية عنها وكيفية دلالتها عليها على وجه الاجمال وخلوها
يتعلق باحوال تلك الادلة من حيثها ادلة وبالقياس لا يخرج مسائل الكلام
اذ لا تعلق لها كقولنا ان تلك الاحكام بل ما تبين تلك المسائل حقيقة
فكانت الدلائل وتفصيلها ان غير علم الكلام هو كون بدلول قوله نعم واقيموا الصلوة
حقا نعم الاصول هو ان قوله نعم اقيموا الصلوة يدل على وجوب الصلوة مثلا
وان هذا القياس المخصوص من حجة وان هذا الاجماع حجة ومسائل الاصول
هي الاحكام المتعلقة بغير الثاني على وجه الاجمال مثلا ان صيغة الامر بدلول
على وجوب ما هو من ان القياس حجة وان الاجماع حجة الى غير ذلك
الله اعلم بحقائق الاحوال اذ لا يتوصل الى ابتداء اي الاصول
مسابقة لاثباتها ان مخصصا لم يحصل فيه والحاصل انه لا يتوصل الى
قواعده واجوب بان المراد معرفة من حيث هو هذا المركب المخصوص
بنوعه خصوصية كالبينة مثلا فلا بد من معرفة المفردات من حيث يصح تركيبها
بحيث يحصل هذا المخصوص يدل على هذا حقيقة تكون في عبارته ما هو الذي
فيه بحث لان ان اراد ان تصور هذا المركب المخصوص بوصف التركيب مثلا
لتصور المفردات مع وصف حقيقة تركيبها منها مع والسند له في هذا البيت
المخصوص مع تصور كون مركبا بدون تصور مفردة تخصصها بفضائل تصح

مع وصف صحة تركيبه منها وان اراد ان تصور من حيث التفصيل مع وصف الكسب
 يتلزم ذلك من غير ان يعارضه ما يتلزم تصور ذات الاجزاء لا وصف صحة
 تركيبه منها والثاني في حاجة الى معرفة الصفات المذكورة لاجل اصدق فعل
 البناء عند لا تصور الميت من حيث انه مركب على ان الثاني يحتاج الى التصديق
 تلك الاصل لا لا تصورهما فقط ولا يمكن ان يدعى ان تصور المركب من حيث
 انه مركب يحتاج الى التصديق بل لا اوصاف على ان المطلوب هو ما يعرف ذات
 المركب على المعنى الاضافي ولا يتعلق عرض تصور وصف التركيب والاولى ان
 يقال مراده قدس سره من معرفة من حيث هو مركب معرفة بطريقه الفصل فان
 التركيب اذا عرف بوجه اجمالي لا يكون حجب هذا التصور مركبا ولا شك ان التصور
 التفصيلي للمركب يتلزم تصور اجزائه على الوجه الذي اعتبرته الاجزاء وبذلك
 الوجه يعني ان اعتبرته كنهها فينظر في تصورهما بالكلية واعتبرت بوجهها
 تصورهما بالذات لوجه وذلك هو المراد قوله من حيث هو تركيب منها في هذا
 جدي في توجيه كلام الشرح والحاشية الا ان قصده الثاني مطرعه في
 الشارح ونقل في الاصطلاح الرابع قال الفاضل قد ذكر الاصل اربعة
 معان اصطلاحية هي من لم يذكره وهو المقتضى عليه والمراد بالاستصحاب ابقاء
 ما كان عليه على ما كان من غير دليل على ابقائه عليه او بدله من غير دليل
 الشارع وثوب القصاب على الطهارة ما لم يرد فيها اجسادها والظاهر ان اغلب
 على انظر من غير تعيين كجسده المذكورين ولما اصر على قلده كل واحد من
 او المستصحب قد علم على الظاهر عند تعارض المستصحب والظاهر يحكم المستصحب
 لا بالظاهر المذكورين يحكم بالظواهر لا بالاجسام اقول تعريف الظاهر ما اذا
 اخبرنا بغيره وانما من لا يحارف بجاسده الماء فانه لا يوجد الشئ مع انه
 مقدم على المستصحب فينبغي ان يعتد عليه في الظن في التعريف بان يكون مستند

الاضايف في مثله كما هو في كتاب الفقه فان المرجع كالجواز مثله لرفع
 ابناء على الحاج كالحققة اقول الاشياء في المثال ظاهر لا مطلق المرجع اللهم
 الا ان يقال المرجع مقدم على المرجع قلته بتعبه بالنسبة اليه ويمكن ان يقال
 الشايع مع بعض الافراد كان في التقاليد لا لا يعطى توجيهها لعبارة الحاشية
 الا تكلف ما بان جعل المثال محض صواب حتى يكون معناه ان المرجع الذي هو
 من هذا القبيل له اسما على المرجع الذي هو من ذلك القبيل فانه وان
 كان مستفاد من تلك الالاف لكنه بطريق المحذور اقول لا يجوز ان يكون بغير
 الكتاب يكون كذا قال في علم الله حاصل مع العلم بالدليل غير مستند اليه
 بل هو تعالى عالم بهما معا غير مستند احدهما عن الآخر قطعا اقول لو كان عليه
 تعالى بعض المعلومات مستندا الى علمه بعض آخر كان علمه بذا علمه بعلو
 على ما ذكره الحكماء لم يلزم محذور ولا يمكن مستندا الى علمه من غير تعذر ذلك علم
 كبيرا واما ثانيا فلان العلم بالمعلوم لا يجبان يكون مستفاد من العلم
 اقول هذا محال لما قررته الحكماء ان التمسك لكل الدائم بذات السبب لا يحصل
 الا من العلم بسببه وفي هذا المنقول خلل آخر وهو ان كونه علما بالاشياء على علمه
 علم بالاشياء على ما هي علمه في انفسها فاما يقتضي علمه نعم بالاستناد والاستناد
 علمه بها الى علمه باسبابها ثم الدلالة على الحبيبة اما صريحة لثبوتها
 ان يكون دلا لتضمنه حفيده وان كان التماسك انظر الاصل فيتمسك اشعة
 بقولها والتمسك على ما هو عليها وقد يقال هي باسبابها الى من فعله
 الا كما ذكرته والاولى ان يقال لدفع توهم دخول علم الرسول على جبريل عليه السلام
 توهم ان الحاصل من الالاف قد لا يكون بالاستدلال على التمسك من المظهر
 وقال الفاضل الشرح الذي ذكره بعد ما ذكره ليس هو انما الترتيب
 الشرح وايضا لا يشاء ان الحبيبة ليست صريحة اقول لا بد من موافقة

لترتيب الشرح ان دفع الهمم مقدم على البيان في الشرح وهو رغبته في الحاشية
والاخر في ذلك سهل فليكن قال ان المناسب على هذا الترجمة تقديم البيان
على بدء دفع الهمم لكون النص صريح بما على التزاما ما شاركه في الالتماء على ذلك
الا التزاما في ذلك لا يلائق ان يكونا متغاويين للثلاث بل ان لا يتغاوا في الحاصل لكون
الاول والثالث متشبهين على الالتزام وكون الثاني مستقلا على الدلالة الصحيحة
فلما يمكن ان يكون تقديم دفع الهمم عليه لانه او كذا من البيان الذي يرجع الى
مجرد الترتيب لا سيما على قاعدة زمانية هي دفع الهمم فاسد فلهذا لا جاز ذلك
اش هذا الترتيب ولا مشاحة فامثلة ذلك واما وجوب احدا للدلالة على
الحقيقة فقد سلف ثم قال هذا الفاضل بالصواب ان يقال للدلالة الحاشية
الالتزام فاما ان الالتزام معتبر في الجمل في الترتيبات لا على الاول اما ان يكون
هذا من الالتزامات المعبرة في الترتيبات لا على الاخير هو الصريح بما علم
الترام ما على الاول ان احتمال فهم الخلاص فهو دفع الهمم والامتنان به لا
بيان المراد واولا لا يظهر الترتيب الاول فائدة بل يكفي ان يقال ان لم يكن هذا
الالتزام معتبرا فهو الصريح الآخر فاما على ان ينادى الكلام على مجرد الاختلاف
لا العقلية من غير تحقيق الحال لا يلائق بالمحققين اذ لا يرجع الى طائر الالتماء
معل ان احتمال فهم الخلاص كره واما على ما ذكره المحقق في الترتيب
على اختلاف المذاهب وليس فيه ما في البناء على مجرد الاحتمالات العقلية
لقابل ان يقول استعمال الجان مع القرين شاذ في التعاريف من غير خلاف
فيكون كلامه ايضا على مجرد الاحتمال والجواب ان اعتبار الالتزام غير متعالم
الجان بل هو ان يستعمل للفظ في مدلوله المطابق ويعتبر مجرد لانه ايضا كما في
هذه الصورة وذلك هو في جواب ما مضى مطلقا عند المنطقين وعلية
معتبر عند أهل العربية فلذلك رد قوله فقد خطب حشا ادعي تبادر المعنى

وقال في الحاشية وبالجملة من قول ان قوله عن الاول لا يتناول ما علم ضرورة
كيف يقول ان قوله يتناول الدلالة عليها ولما دل ان يقول تعري ما يقتضيه
الاجمال ثم اذا حصل كلام ان المتبادر منها الاستدلال فان سلم ذلك وجعل
ظاهرا في ذلك ذكرنا كان كذا وان لم يستلزم ذلك وجعل متساويا للنسبة كان
كذا وليس فيه الا تجوز صدق وضع الظهور والتبادر من احده لا تجوز اجماله
فضلا عن اقتضاء اجماله ولا تحكيم تساويا للدلالة عليها ^{فما لا}
اليد الا فيه صرف للفرعية عن معناه الاصطلاح في ذلك يجب الاصطلاح
فيقال في الاصلية كما سبق في الشرح ولا نخرج بهذا القيد الاحكام
الاقتضاء تفرقا ايضا في فرع على ادلتها التفصيل قال الشارح واعلم ان لغيرنا
آخر قال الفاضل واخره كما قصده للضاف وهو هيئة الجمعية ثم هتج
المضاف فان كل منهما معنى مجسما لوضع وفيها المباحث والاختلاف في
لعله لما لم يذكر هذا لانه بجري في الكتاب قول ما هيئة الجمعية فهو دخل في ذلك
الذي هو واحد منفرد اش هو جز الجز ليس جزء تلك الاجزاء واما هيئة الجمع
المضاف فهو هيئة هيئة لاضافتها بلا و قد اجترعت فيها عدة معينة
وما ذكره ابن الحاجب عن الاضافة المعنوية الى قوله فلا مشافاة قال القائل
لا شبهة في انه ليس المراد بالالتزام ههنا المصطلح المنطقي يعني ما يكون متساويا
الزوم العقلي بل الدلالة على الحاج ولولا لقارئ قوله فيما دأ عليه لفظ المضاف
نوعا فائدة مع ان في كثير من هذا ايضا جعل هيئة الاختصاص معتبرا
جانبيا لضافه فانه لا يتصور الحقيقة فاهم صح لغا طلاق كل من العلم
والمعنى حلة كذا يعني ان يطلق عليه اسم المعنى والمضامين اليه الآخر كان
حقيقه وان لم يضم اليه الآخر كان مجازا ويجوز ههنا في بعض النسخ حاشية
منسوبة اليه ودرجوه وبين هذا كالمضارب شيلا فانه موضوع لشي يعنى

نفسه وهو الذات باعتبار معنى يتوهم به وهو الضرب على هذا الصريح لطلاق كل
 من اسم العين والمعنى على المعنى المعنى المشتق بشرط انضمام الآخر اليه وهو
 الضرب على قول من يقول ان الضرب من وضع لها او بالتجزئة على قول من يقول
 ان الضارب من وضع لذات له الضرب والضرب خارج عن معنى به وهو
 واقول هذه الحاشية مع ما فيها من الكمال حيث قال جميع الملاحق كل من اسم العين
 والمعنى على المشتق بشرط انضمام الآخر اليه وهو الضرب لم يحذف جارا فان لفظ
 تخرج الضرب عن المعنى الذي وضع له لفظ الضارب بكونه يكسبه ما تفرقه
 الاشتقاق وليست هذه الحاشية في التبع المتولد عن خطه قدس سره
 اما اولاد ان اختصاص اللفظ الحرفي ان يقول اختصاص المكتوب شيلا
 زيد ايضا باعتبار تعلق الكتابة الذي هو خارج عن معنى به اذ المعنى في
 المكتوب هو تعلق الكتابة بالمعنى وانه تعلفها بالفاظ وكذا له
 يتبع من عبارته ان الكتاب الحرفي يدل على عبارة الكتاب ان اضاف اسم المعنى
 شيلا اختصاص المضاف باعتبار ما دل عليه فالمختص هو المضاف وما دل عليه
 جهة الاختصاص وهذا القائل جعل يدلول المضاف مختصا وله ان يقول
 جهة الاختصاص قد يكون نفس مفهوم اللفظ كما انه قد يكون جزؤه ولا
 عنده غيبة الامر انه على الاول يكون التعاريف بين المختص وهذه الاختصاص
 اعتبارا ولا يحذفه قوله ولا تاينا فلا ان اضافته الغرض الى زيد الحرفي قال
 القائل فيه جسا اما اولاد لا لا لام ان هذه الاضافة لا ينفذ الاختصاص
 باعتبار اللون وغيره فاما اذا اقرخص بان هذا من زيد لا يكون دليل
 اخر اصلا على اختصاصها به ثم غير ان حيث ينقص في العرفي وتسمى ولا
 يحدث به اعتبارا من غير ان زيد لا انضمام فلا ان الاضافة لا ينفذ اختصاص
 اللون شيلا لما كان كذلك فانيه ان افادتها اختصاص اللون تبع لافادتها

المضاف

اختصاص الذات وهذا المضاف الى الاخرى فالجهة المتبعة صريحا نقل
 عنه الفاضل انما وكذا الكلام في الحركة ونحوها واما تاينا فلا ان قوله
 لاضافتها لا وجه له لان منافاة بين كونها تابعة بالذات وبين كون فهم
 اختصاصا بها بوسط فهم اختصاص الذات تابع للاضافة واما تاينا فلا ان هذا
 في قوله ولهذا ثبت انما اشارة الى كون المعاني التابعة بالذات تابعة قد يقع
 سلبه الاجابة على قولها تاينا فامية بالذات تابعة لها الا على الاضافة وما فيه
 اليه من الصريح فيما يندبها من غير دخل الاضافة في واقع فان حكمه بان كثير من
 المسائل التقية في البيع والايمان والوصايا والاقرار مستند على ان اضا
 اسم العين شيلا اختصاصا بطلق لا يستلزم كون هذا السلب منها اختصاصا
 الصريح وليت شعري كيف يحكم بان تخصيص اقول حاصل كلامه قدس سره ان
 الاضافة لا ينفذ اختصاص المضاف اليه في معنى من المعاني فان كل ذلك المعنى الذي
 الاختصاص محبة غير الملكية فلا يستلزم اختصاصا بغير اوصاف المضاف
 وان كان الاختصاص محبة الملكية فهم اختصاصا من اوصاف او اشتقاقا لا
 بتبعيد الملكية الاختصاص بغير اوصاف يعني ان جهة الاختصاص للمعنى
 الذي الاختصاص محبة انما الملكية وهو متبع اختصاصا هو اشتقاقا لا اشتقاقا
 لا اختصاصا بغير اوصاف فانها ليست جهة الاختصاص والمعنى الذي الاختصاص
 محبة ولا كان تلك الاوصاف مختصة به ايضا محبة من المعاني كما اشتقاقا
 ان تصنها ثم اوضح قدس سره ذلك باننا اذا قلنا ان زيد فان فهم اختصاصا
 محبة الكون فلا قال لزمهم فان اختصاصا بغير المعاني والاوصاف التي
 مختصة في هذا المعنى في الكون ولا جهة اختصاص المضاف وان فهم اختصاصا
 في الملكية فهم اختصاصا اشتقاقا لما تبع تبعية الملكية لان الاختصاص
 الملكية يستلزم الاختصاص محبة اشتقاقا لما تبع وبمحمولة لان جهة

بالمضاف

الاختصاص وهي الامر الذي هو المختص بالتحقيق ليس الا معني قايما بالمضاف
 فان كان هذا المختص بالملك في الربح استيعاب اختصاص غيره وان كان هو
 الملكية اختصاصا متصفا بالمانع بمعنى انه اختصاص مختص بحسب ذاته بخلاف
 وسائر الاضاف فانها ليست مختصة بحسب ذاتها بل اختصاصها بحسب معني
 معني من المعاني المتأقية كما مر اذا تم هذه لك علم اندفاع الوجه الاول
 لانه اختصاص المانع في المثال ما هو بمسبة الملكية ولا نزاع له فيما يما النزاع
 في ذلك مفاد الاضافة ولم يثبت بما ذكره كيف وشمل كل الفرض وشمل المبدأ
 وجدنا ان ليست لا يندخل هذا الاختصاص بمسبة المثال الذي ذكره حيث
 يكون الاختصاص بحسب الكيفية وكذا الوجه الثاني لانه لم يدع المضافات بين
 كونها تابعة وبين فهم اختصاصها من الاضافة بل حقق ان ذلك اختصاص
 ليس مفاد الاضافة بل انما يلزم من خصوص المادة ويكون الوجه الاختصاص
 منها هو الملكية وما قوله في الوجه الثالث من هذا اشارة الى كون المعاني
 القائمة بالذات تابعة لها مع توسط قوله فاذا اخل دار زيد فاذا اجمع
 منافعها مختصة به فتعسف عليك وتعلم صريح وكذا نسبة الى الكذب في نسبة
 الصريح الى الالهي في تفرغ على الاضافة اذ لا يربط بين نصف في امراده
 الالهي بنوعه كثير من المسائل التفصيلة في البيع ما شمل سبله شرى الدار
 الموجرة وانكار ذلك نوع مكابرة فان فهم اختصاصها بحسب ذلك
 اى لمحال لتوهم افادة الاضافة لاختصاصها بالمعاني والاوراق الاضافة
 لكون صفاتها مسكني تبعا لها لا اضافة بمعنى ان اختصاصها بالمانع
 الملكية ولا تعلق لها بالاضافة وكذا الحال في مسألة الاجارة اى يجوز التخيير
 في الدار المستأجرة من غير وعرضها صاحبها لمشتريه من عدم تعلق هذه
 المسائل بالاضافة وفي التعجب عن قوله في مثل هذه الصفات قال الشارح

ولحل الاصول على معناه المعنى في المثال ففاضل فيه انك لا تميز وجه الاول
 ما مني حله للفقه ويحتاج اليه اشارة كثير غير معلومات هذا العلم ثم هذه الفتا
 يحتمل ان يوجد تفصيلا وان يوجد اجمالا او العلم بها كذلك ولا يمكن هذا الا
 بالنقل الثاني انه بعد ما حكوا ان ايد ليصار من المعاني الاصطلاحية للاصل
 فالاصول في الاصطلاح ان يحل عليه لا معناه المعنى الثالث في قولهم تسمية هذا
 العلم الشريف باسم خاص مع ان اصحاب الفنون لم يملوا شيئا من فروعهم اصلا من
 تسمية بعيد جدا اقول ليس مراد الشارح انكار النقل بل انه قال لا حاجة الى النقل
 كما صرح به فيمنع فجمع ما ذكره ثم التزم ان النقل مع الاستفاد عنه يكون لكنه
 مثل ان لا يخلو عليهم هذا هو اسم وان لا يحتاج في الاضافة على هذا العلم ويقتضي
 الى قيد مختص فلم يرجع الى غيره معناه الاصل في قوله من علمها
 بلقطة وعنه باضافة العلم اليقال في حاشية الحاشية مما قيل من اطلاقه على العلم
 اما على هذا المضاف او على صيرورته علما بالعلية فتبين ان الترتيب بطر والحق
 هو الاول قوله ان هذا شفرع على قوله لا حاجة الى جعله نقلا للعلم المختص من
 وصيرورته علما بالعلية بين النقل فيكون الترتيب بينه وبين شقيقه بالاطلاق
 الفاضل الطريق ويرد ذلك على سبيل المزج والاحتمال ونسبة الى بعضهم مع ان
 العبارة تبادي عليه هذا ويرد عليه وعلى العلامة الثغارة في اية ما ذكره انما
 من ان اصول الفقه بحسب المعنى المعنى يصدق على ذلك العلم صدقا فاعلم ان
 حاجة الى اعتبار حذف النقل واما العمل على بعض معني ولو كانت اكثرها
 لا سماع له انما قال ففاضل لا يبعد في مقام الاطلاق لان يقرض لكل من المعاني
 ان لم يكن لبعضها اشارة في الواقع بل لا يحتاج شئ في الواقع والافضل ان يقال
 وهذا قال الصالح النخعي في هذا المقام المراد بالاحكام اما الكل ما كل واحد
 اما بعض له نسبة معينة الى الكل كالصفى وهو وكيف ولا يدعى اختار ان الله

هو العلم بجولة غالبية من الاحكام فلا يتم الا براد على هذا الفقه الا باطال
هذا قوله فخره قدس سره ان هذا الاحتمال ظاهر البطلان فلذلك لم يترسخ
لداشاره فلا يرد الا براد بان بطلان ذلك ليس المحذور الذي ذكره الشارح
رج بل المحذور آخر وليس كلامه قدس سره ما يقتضي ان في التعرض بجميعه
المحتملات بعد كما جعلنا فاصلا عليه واعتبر عليه بل هذا كلامه على ما
بعد في تلك التعرض لا بطلان بعض المحتملات اذ كان ظاهرا البطلان والمرد
من قوله ما لا يتقاع له ان حمل العبارة على هذا المعنى لا يجوز العقل السليم
محصلا ان هذا المعنى ليس مما يحتمل اللفظ عند التحقيق ولا يتدرج في ذلك توهم
البعض حمل العبارة عليه والقول بان اجتهاد في بعض الاحكام الموقوفة على
يقضي هذا الكلام عدم مجرى الاجتهاد مع اني لمعجزة لا بد من توقف فيه على
سياق فاما ان يمنع ذلك الاجماع ويجوز مخالفة لانه ليس اجماعا قطعيا على
حكم شرعي واما ما ذكر من فساد ما ذكر في الجواب فيقال الجواب الاول انما
هو على تقدير عدم مجرى الاجتهاد والثاني على تقدير مجرى الاجتهاد وهو من دونه
الامر في قوله التوقف هو التردد وهو لا يستلزم الحكم بخلافه ويتضمن كلامه
قدس سره في جوابه وذلك لا يتلذذ توقف المصنف في حاشية وعنده والغا صلا لم
يفرق بين التوقيف الذي هو التردد وبين التوقيف بمعنى القول بالحكم مع ظهور
الفرق فانه الاول تردد والثاني حكم باسكان وهذا وحى الشيخ في الشفا بالنسبة
له والتجوز عن النسبة التي يلزم من القول عند قال قدس سره في حاشية
المحاشية لانه ان حمل فقهاء كان حرمنا لذلك الاجماع والالزام الثاني والقال
ان يقول قد حل عدم كونه فقهاء اجماعا لان الفقيه هو المجتهد على هذا
التعديري في الجملة فلا يكون جعل فقهاء اخرها للاجماع فان احسب بان مراد
ان النسبة عندهم هي المجتهدان الفقيه عندهم هو المجتهد في جميع الاحكام

التي يحتاج الى الاجتهاد في تنظيم الجواب بان المراد لبعض فالاولى ترك التعليل
والاكفاء بان الاجماع متوقف على عدم جملته فيها وعدم دخوله في الوقف
على الفقهاء والوصية لهم ثم ان هذا الفاضل المحتسب غير هذه الجائزات
اسلوبا آخر في بيان المرتبة التي قررها او لا يقال في هذا الكلام نظر اجمالا
وتفصيلا اما اجمالا فن وجهه الاول انه لو تم ما ادعاه من توقف صدور
الفعل الاختياري عن فاعله على تصور من متعلق ذلك الفعل بخصوصه متنازا
عاجدا للزم ان الماشي مثلا يلزم ان يصور عند فاعله جميع ما يتعلق به
منه بالنسبة والتفصيل كما ان رفع قدمه ووضعها والمسافر اذا ارتفعها في
انخفاضها وسرعة حركته وجله وبطءه الى غير ذلك مما لا يحصى وان شاء هذا ظاهرا
واقول بعد ما عرضت من حل هذه الشبهة انه قد وسع هذا التعريف اية الجواب
وجعل طريقة اذهاب التعريف اما بمعارضه ونقص اجمالا وعلى التقديرين فقد
صار سدحيا فيبقى على المنع ظاهر عدم ظهوره للملزم الثاني اذ ما للمرتبة
انه لا يلزم من تصور شيء بخصوصه تصور جميع محضاته على التفصيل قال
الثاني ان ما ذكره ينلزم ان كل من يطلب تحصيل مجهول بالنظر وغيره يجب ان
يتصور قبل شروعه في تحصيله توجد جامع مانع فان قال اشكاله في ذلك واجبه
ان كل مجهول نوجب كذا فكت بهما منع بان هذا لا يتصور فيما يتعلق بالوضع
الاصطلاح كالعلم والكتب وغيرها اقول وجوب عدم تصور فيما يتعلق بالوضع
والاصطلاح غير ظاهر بل لا يظهر الفرق بينه وبين غير فان لكل كتاب وكل
علم وجهان خاصا وقائلا العلم الذي يتضمنه هذا الكتاب او العلم الذي دونه
بطلان الى غير ذلك وهذا في العلم واقفا في الكتاب فكل ما تضمنه هذه الامور اية
الكتاب الذي يدبر فيه فلا في الآن والى غير ذلك النفس الى الطالب قال
الثالث انما نعلم قطعا ان طائفة من كل علم كاصول الفقه مثلا لا يتقدم واحد منهم على

تغير بوجه جامع مانع ومنع هذا كما به اقول هذا الدعوى ضمنية ولا ينبغي
ثم على تقدير تسليم عدم التدبر على ذلك لا ينبغي ان يلزم انه لا تصور من جهة
اذا بهما يكون قد تصور بوجه جامع مانع لكن لا يتقدم على الحقيقة العارية
عنه كما ان كل احد من الناس يتصور انواع الحيوانات والنباتات بخصوصياتها
لا يشبه عليه فرائض من تعريفها بوجه جامع مانع قال ولا يتم معلوما لنا بالوجه
انا اذا تصور طرا الاصول بان علمه في العلم بالعلم الاصول الفاصلة المرسى
ان يطهر مستقل بتفصيله ومذكور في كلامهم كثيرا لا يمكن في طلب الجمل تصور
بوجه اقول المصور المذكور ما تصور بالحقيقة العلم الذي والعلم المطلق
اذا الامر الفاضل المرفوع ليس عنه فترا في دليل في التصور بوجه الامر
في صورة الوحدة واكثر جدا الشايد لا ان المصور من كلام الشايع ان
سببا لعدد لان عدم الامن يستلزم الاول لا يلزم بل لا شعاع في كلامه
بقوله ان لا يرد كرماء الدليل بل ترك شق فانه في عينه ان جعل
العدل هو هذا الشق المذكور ولم لا يجوز ان يكون السبب في الشق المذكور
كما قد افهم قد سري بل يقول قال الرابع ان قوله ولو دفع المطلبها حيث
انما جزم من المفهوم العام اعتراف منه بان يكون طلبه التي يدعى تصور بخصوصه
او بجهة الجامعة في عدم جميع ما اشبه فلدفع هذا كتب على الحاشية ان نسبة الطلبها
من حيث انها من جهة تحت الامر الكلي الذي هو المطلوب لا لانها مطلوبة حقيقة
فيه نظر لان الكلام وهذه التريبات فيها اذا كان المطلوب هو اكثر لا لان الكلي
الذي هو واحد اقل لم يثبت شرعا كيف يلزم من قوله لو دفع الحوا اعتراف المذكور
فان فرض عدم الشريعة ما لا يتوهم فيه اعترافا صلا كيف وهو تدفع العدول
عن الوجوب الى لا يذنب على صورة تصور كل منها بخصوصه بل بوجه العدل فيه
كما سبق وذلك بناء على ان في صورة التصور بوجه الامر لا يمكن التفصيل لا انه

مكن ويشترط الاستحسان اذ لو كان كذلك لم يكن لهذا التخصيص جهة اصل كما لا يخفى
على من لم ادنى سكره واما كتب الحاشية فليس بالامر بها اشعارا بانها كانتا بينهما
ان يقال ان على هذا التقدير لا يكون المطلوب هو الامر الخاص اذ ليس هذا الطالب
الاصور الامر العام فلا يكون طلبه وبوجهه الا في وقت الامر الخاص عند
فلا يكون ما فرض طلبا مطلقا لكن لم يثبت في ذلك لا لا في فعل عند بعض
عنه بناء على انه يمكن الماسحة في اطلاق المطلوب عليه بالاعتبار المذكور
المتعلق من وجه آخر وهو عدم استلزام حصول المطلوب في البيان الذي ذكره
قد سري بان على سبيل الاستظهار وحيث تزل عن هذا الوجه على سبيل الماسحة
والزم على هذا التقدير جملها آخر فقد شجرة هذه الحاشية بان عدم العرض
لذلك الوجه ليس لانه مطلوب حقيقة بل على سبيل الماسحة والاستظهار
قال على انه لا يظهر فرق بين هذا الشق والذى قبله اعني قوله وان تقو
بما يعبرها وغيرها لانها ليس هذا شعاعا آخر معا بل لما قبله بل هو دليل عليه
بطريق الثاني بل هو دليل عليه بطريق الثاني بل هو دليل عليه بطريق
القبول الخلفي فمفهومه انه لا يمكن في طلبه اكثر المذكور تصورها بما يعبرها
غيرها اذ لو ان دفع المطلبها من هذه الحاشية لم يرد عدم تمثيلها لكن انما
بطريقه الملتزم ثبت يقضه وهو المدعى لا نقول لو كان مراده كان
نسبة الطلب الى اكثر على الحقيقة غايته ان يكون على سبيل العرض في
فلا حاجة الى الثاني الذي ذكره في الحاشية بل لاصحة لما اقول ظاهره ان هذا
شقا مقابلا لما قبله بل هو جملته وقد يوجد في بعض النسخ لفظ او بدل
الواو وما ذكر من ان لو كان مراده هذا كان نسبة الطلب الى اكثر
على الحقيقة فلا حاجة الى الثاني بل لاصحة لما قد قرأنا في الحاشية
وان عرضنا الاستعداد عن تركب هذا الوجه بناء على انه يمكن الماسحة

فيه والمأول في تعرضه له بل ترات عنه والزم الخلف بطريق آخر قال على ان
 الشرطية المذكورة ليس فيها بطلان بل هي حجة او اولية يقتضيه قول عدم
 الامتناع لعدم استلزام حصول المطلوب على احد الوجهين السابقين
 قال الخاسران المطلوب اذا كان كثر لها جهة واحدة فعند معرفتها تلك الجهة
 مع انه في تصور كل واحد منها وجه مخصوص به مما زعم غير بل ربما لا يتصور
 واحدا منها كذا بل سوجب شامل لها مقصوده من كلامه من ان الطلب لا يتاق
 الا بامتناع التصحاحا على الاطلاق يحمل نظرا لمجمله كلامه في هذا المقام
 في غاية الاضطراب اقول قد حسب هذا القاضي ان تصور اكثر بالوجه الثاني
 كاذب في حصول خبر خبر وهو خلاف المعلوم بالبدية وكيف شروهم ان من صحت
 المنطق بانها صفة من الخطاء في الفكر يمكن بحج هذا التصور حصول كل
 مسألة منه بالاختيار مع ان جميع اجزاء المنطق متساوية لا تفرق في ان لها مثالا
 في تلك العصمة نسبة هذا المفهوم الى جميعها على السواء فكيف يتوجب بقصد
 واختياره الى خبر معين منها من بين سائر الاجزاء في وقت لم يختر آخرها
 في وقت آخر من غير التجهيز بلا مرجع فاعا وقع فيه مرجع توهم ان تعلق
 الارادة بالحد المتعدد بين دونه الآخر بوجه على هذا الآخر ولا يتصور ذلك
 الا بتصوره من الحد يخصه حتى تعلق الارادة بهذا دون ذاك وهذا
 ظاهر جدا مما ذكره هذا المحقق فربما من ادعا وان وجد هذا يظهر ان الاستلزام
 في رايه بطلان الاضطراب في كلام هذا البحر الزخار كما يرى جالس المنفعة
 وصاحب الرواد اعتبرها بالاولى لا بصائرهم انه يوجد في بعض النسخ منها حاشية
 منسوبة الى المحقق قدس سره مضمونها ان المراد بمسألة لا تاتي الا بارادة متعلقة
 بخصوصه المطلوب كما انه كذلك بحسب القالب القديمة على ذلك قوله في رايه
 الى الذين يطلبون بدو كعدم الامر في صورة اكثر من واحد وهذا الثاني لا يكاد يصح

الا فلا نتج يكون الوجه في جميع الصور استصحابا ولا نتم على جميع التباد
 صوري عدم التقدير بوجدها فاما الاستصحاب فيصنع التنبيل والفرق بين
 ما يكون المطر واحدا وبين ما يكون كثيرا اذ لا يكون له جهة واحدة وبين اكثر
 الذي له جهة واحدة ولا يصح الحكم بالوجه في بعضها والاستصحاب في بعض
 كجمله عليه اصل الحاشية واما ثانيا فلا بد لاحكام اما ان يكون المراد بالتصديق ما
 يستلزم حصول المطلوب كاذبا او ما هو اهم حتى ان يكون مستلزاما او لا
 على التقدير الاول لا يكون تصور بخصوصه لازما غالبا اذ في صورة التقدير
 الا اهم لا يبين حصول المطلوب وعلى التقدير الثاني لا يكون غالبا اذا التمس با
 لتصديق اذ الشرطية استلزام حصول لا يقتضيه تصور المطلوب بخصوصه غالبا
 وذلك لما هو ظاهر وجد ان لا يراد بالتصديق ما يتبادر حصوله للمطلوب
 غالبا وذلك مما لا يدل عليه لفظ التصديق الا لغيره ولا اصطلاحا لا يدل
 عليه فربما اصلا ولا يتعلق بهذا التخصيص من غير التردد في تقدير تصور كل
 منها بخصوصه وتفسير هذا التعريف ظاهر كما ستبين ثم يريد علينا انما للتصور
 كل منها بخصوصه لا يمكن تحصيله بالاختيار اذ لا يمكن تصورها في ذهن الكل اجمالا
 في تحصيل كل منها كيف ونسبة الصورة الاجمالية الى جميعها على السواء فلا
 بها شيء دون شيء فذلك التصور لا يتم سواء كان ابتداء او في انشاء التصديق الا
 ان اللائق بارادته في المقدمة المناسب بمحال الشارح هو التصور بالامثال
 وقد يجمعان كما في اصول الفقه ان يبحث في دليل السعي كتب
 على الحاشية هذا تقدير ان يكون موضوع الدليل السعي لا الاول السعي فقال
 القاضي كلامه هذا يدل على ان الموضوع كان الموضوع ان كان متعدد اكاله
 السعي لا الاول لا يمكن هو جهة واحدة لعدم العلم وليس كذلك بل كل له غايته فاما
 فتمنع ان فيه اقول قد صرح المحقق قدس سره في اصل الحاشية بان الموضوع في

صورة التعدد ايضا جهة وحدة العلم لكن بعد اتحاد بجمعة وحدة ما يستلزم ذلك
 فهناك كون الموضوع هو جهة الوحدة لا يحتاج الى جهة بها يتحد كايديلة
 فان اتحاد ذلك وان تعدد فلا يكون تمازجا في اتحادها بحسب هذا التبد
 اعني كون موضوع الاصول هو الدليل لا الادلة انما يحتاج اليه ليس في القسم
 الاولى الذي يتبين جهة وحدة العلم في الموضوع الواحد بذاته لا لا بدوية
 لا يتحقق كون الموضوع جهة الموضوع جهة وحدة العلم كيف وقد صرح بذلك
 هذا ثم ذكر قدس سره في آخر تلك الحاشية انه يلزم على ذلك التقدير ان لا يبحث
 فيه عن الاعراض الذاتية بخصوصية كل منها وهو موضوع تامل واقله في علم
 هذا التامل على ما يعلم من كونه في العرض الثاني للموضوع العلم ان لا يحتاج
 في الانقسام به الى ان يصير نوعا معينيا فيها بقوله وتلك الاحوال اما يحتاج
 الموضوع فيها الى ان يصير نوعا معينيا فلا يكون عرضا ذاتيا للموضوع العلم
 خيرا انه ما من علم الا يبحث فيه عن الاحوال المحصورة بتمازج موضوعات
 الينات والحيوان والانسان في الطبيعي وخواص الارباب في الالهوي وخواص الملائكة
 والجنس والنصل وغير هذه المظن وخواص المبتداء والعرب والمبني وانما هي
 في الحدود والاولية والتركيبا لخص ببعض انواع العدة في الحساب في خبر ذلك
 ما يطول تعداده فيلزم ان لا يكون شي من موضوعات العلم واحدا ثم ذكر وان
 وجود موضوعات العلوم انما يتبين في العلم الاكهي لان موضوعه الموجد
 فيرد بين انقسامه وهو علم ليس انقسامه اليه بدويا كالواجب وانقسام
 الجوهري والعرض الغير البينة الوجود ولو كان موضوعه الموجد ان كان يتبين
 كلامه ههنا وصرح به في بعض تصانيفه لربيع يكون وجود شي منها من خطا في ان
 العلم فان وجود الموضوع خارج عن العلم انما فانما لا تقتضي ان يحل المسئلة فذلك
 عرضيا للموضوع كانه في فهم كل جسم تدبير طبيعي وقد يكون اختصاصه بكيه في

والموضوع المسئلة كما هو قد يكون اعم منه بشرط ان لا يتجاو في العموم في جميع
 العلم كما صرح به فاذا التفت على الحجة بالنسبة الى الربا وصرح وكان ان موضوع
 المسائل واجبة الى موضوع العلم باحدا الوجه المعلومة من كونها في العلم
 عرضا ذاتيا لبا الى آخر الوجه كذلك تحولات المسائل لا بد ان يرجع الى العرض
 الثاني للموضوع العلم بالترديد فيكون المعنى المرد فيها عرضيا ذاتيا للموضوع
 العلم ولنا في هذا المقام كلمة باسرها وهي ان فرق بين مجول العلم ومجول
 المسئلة كما فرق بين موضوع العلم وموضوع المسئلة كما قد بسطنا هذا
 المبحث في بعض التعاليم والله ولي التوفيق الحاشي قدس سره ولا يعرف لذلك
 الشئ اتم العلم انم الذي اعتبره الشارح رحم الله هو البين بالمعنى لا علم مع
 انقسام قداما آخر وهو كونه بين الاشياء من غير وحاسله الانتم البين
 الحسابا وليس فيه اعتبارا كونه بحيث تنقل لذهن منه الى المعلوم كما صرح
 به الحاشي قدس سره بقوله نعم هو هذا الذي ذكره هو كونه ملزوما بتمازج الخبر
 بالمعنى الاخص وانما هو من كلامه ان ما ذكره المشايخ غير عرضي لحيث قال
 وهذا الجواب يخالف المشهور ولم يستدرك على المشهور الا باعتبار كون الانتم
 بحيث تنقل لذهن منه الى المعلوم فحاصل كلامه ان المعبرة بالانتم المعترف
 كونه ملزوما بتمازج الخبر بالمعنى الاخص سواء كان لانما في العرف بالمعنى للام
 او لاخص ولا سواء كان بين الاشياء من غير ما ولا ثم ما ذكره من لزوم الحاشية
 المذكورة في محل المنع اذا الغرض في الرسم معرفة المطلوب بالوجه الى سبي كانه
 لذلك الحاشية في ذلك فاننا اذا علمنا الانسان مثلا بوجه الضحك وطلبنا ان
 نقرره بوجه آخر حتى قد بتنا الجحور والكاتب فلا فقد حصل لنا المطلوب
 ولا يدخل فيه الاشياء من الجحور ان كانا بتا الى الضاحك بل نفس العلم بالرسم هو
 العلم بالرسم بالوجه كما ان نفس العلم بالوجه هو العلم بالوجه وهذا هو المطلوب

ذكر الشيخ في الاشارات ان تعريف المثلث جائزا وعاديا به المثلث لثلاثين صحيح
لاجل المهندس دون غيره وهذا مشعر بان المعرفة المعرفه بكونه معلوم الثابت
للمثلث ان بناه اولاهو محال لما ذكره الشارع اقام الا بالوالدين في عبارة
الشارح بالتأخيرين يعرف الشيخ فوافق لكلام الشيخ وبقية ما ذكرنا من ان لا بد
لذلك في تحصيل المطلوب بالرسم والذي يظهر لي ان الحركة الاولى في الفكر لما
كانت لتفصيل المبادي المتعاقبة والمبادي في الرسم هو الجبر في الخاصة وكما كان
لا بد فيه من الخاصة فلا بد من العلم بالاختصاص لتفصيل العلم بالمتعاقبات اذ مطلق
الخاصية لا يكفي في اشياء الحركة الاولى لا بد من كونها في المطلوب المعرفة بالحد
لا يكفي في العلم بالخاصية التي العوارض بل لا بد من معرفة كونها في الحركة
الاولى جنسا فضلا عن كونها في صورة الرسم لا بد من معرفة كونها في العلم بالخاصية
الرسم كالجبر في الخاصة كما ذكر الشيخ في صورة المثلث محمول على ان هذا العلم
انما يكون كاسبيا بالنسبة الى المهندس فانه العالم بنسبته لثلاث المبادي المطلوب
والعلم بالخاصية شرط لاكتساب كاسبية ولا يجعل على ان هذا التعريف انما هو في
المهندس لا لغيره كيف والتعريف لاجل الغير تعليم وليس في التعليم الحركة الاولى
فان المعلم يلقى المبادي المناسبة في ذهن المتعلم وهو يتجرب فيها الحركة الثانية فاما
لانا لا تعلم المطابق وغيره من الصفات التي علم ان هذا العلم ليس
من المطالبات القصورية بل من المطالبات القصدية فانه العلم بالتصور هو المعرف في
والعلم يكون كذا او كذا من افراده وكذا وكذا ليس من افراده شي آخر فلهذا تعلم اصلا
ان شيئا من الاشياء في ذهنهم المعرفة كان تصور مما ليس غير تصور شيئا
يعلم ان قوله من علم الضابط على حصوله لا فراده واللازم على كون شيئا اقرب الى
التصواب وان لم يكن صوابا كما علمت مما سلفا اننا ولا يمكن فيها غارة
الى تفصيل كلام الشيخ اذ لا يلزم عدم حصول الجبر لان المبادي لا يتنازع العلم

الى ان يلزم اما عدم حصوله او عدم تكملة وحل المحل على الجبر الصحيح الى النظر
او الجبر المتكمن بناء على ان الجبر الغير المتكنا والمجبر كانه ليس بجبر لعدم
رسمه كما فعل قدس سره في دليل في بدا هتجيع التصورات والتصدقات بناء
على ان ما لا يحتاج الى النظر كما هو معلوم لم يعد بل كان اقرب في توجيه عبارة
الشيخ اذ حل العبارة على الترتيب بعيد جدا قدس سره في حاشية المحاشية من اجاب
ايضا بان المراد يحصل العلم بغيره وهو ليس نفس التصور غير ما فيه انتهى
ان الامر في التوقف على العكس ان العلق يكون نسبة بين التصور والغير يتوقف
على التصور المتعلق به هذا اذا اريد ذات التصور المتعلق به هذا اذا اريد ذات
التصور وما اذا اريد التصور مع وصفه المتعلق كان متوقفا على المتعلق سواء
اخرج التعبد واخرج القيد واخذ معرا التقييد والتقدير فلهذا بنا في تنبيه
حصول العلم بالعلم الحيزي المتعلق بذات الغير فاما لما يصح جعل التقدم فيما
للتقدم وفي بعض النسخ حكمه وكلاهما صحيح والمراد انه لو لم يحصل التقدم في قوله
لا يلزم من حصول التصور على ما يتضمن التعبد لم يصح حل التقدم فيما له
ومعطه عليه اذ اما ثانيا فلا بد من البعده والتقدم يتضمن التنا
الحديث ان الغرض من هذه الايات التعارض على مصطلح الجبر والاشارة مما كان يستلزم
الحضي قدس سره في حاشية عند قوله فتعارفانه قطعا حيث كتب على الحاشية قوله
التعارفان بما هو المشهور بما هو هذا لاشارة ولا شك ان هذا الغرض لا
يحصل الا بقى الملتزم على وجه التعبد والتقدم بما فشت التعبد والتقدم في
المراد يقتضي ان لا يكون متعارفان على ما هو مصطلح الاشارة فلا يحصل التعبد
اعتني ان التعارض على الاصطلاحين على هذا التقدير فحيث ان المراد
حيث تقدم التصور الحديث ان الخطيئة هي ما نعتزم لزوم كونه في البداية
كما ذكره في الحاشية اذ بدالك يتوقف الابدال لا لغيره وان التقدم لان ذلك المحل

لا يندفع الابرار على تقدير عدم دفع الزوم بل هذا الجواز على هذا التقدير
جواز كونه اوليا لهذا النوع لا يمنع التعارضات المقصود وهو بقي المبدأ
جبرية هذا الترجمة من ركائز النظم وبعد حمل قولها ومقدم جوازنا لنقدم
في حاشية الحاشية على ان جواز التقدم على المبدى الحزينة نظر لما لا فلا
الظاهر ان المراد بالجواز منها هو الاحتمال العقلي كما هو المتعارف في مقام المنع
لا الجواز للقبول الوجوب كما اعتبره فاحصل لا يمتنع ان يكون مقدر ما لا فعل فلا
يتشبه ما ذكره من عدم الوقوع وان حمل الجواز على المقابل الوجوب فاقضى جوده
النظم ان يحمل على احتمال هذا الجواز حتى يكون الممتنع محتمل ان يكون ممكن التقدم
ولا يتحقق ما في زمن كمال البعد وما ثانيا فلا بد بالحد آخر من ان المتقدم على البدي
اذا كان واجبا لتقدم عليه بدى في محل المنع لجواز ان يكون المكتسب لان من
ينتقل للذهن منه اليه من غير كسب ويتوقف العلم بذلك لان العلم بذلك
المكتسب بذهن العلم باللازم وايضا يجوز ان يكون بعض القضايا بحيث اذا
اكتسب تقدماتها لا تعيب قياساتها عن الذهن بعد طرح تصور الطرفين او
تصبح مباديها المرتبة وقدر الذهن بعد اكتساب تلك المبادى فلا يتعلق المكتسب
لذلك القضايا مع تعلقه بمقدماتها الواجبات لتقدم عليها الا ان في ذلك من دليل هذا
ثم اقول بعد تصور على حصوله البديهي لا يتلزم بذهن اصلا سواء كان المقدم
واجبا او جازيا لجواز ان يكون حصوله بنفسه مستعينا عن كسب وتصوره انما
عليه محتاجا اليه فاعلم بل على ان الرقع الاول هو الثاني بعينه فيرتفع
ليس الرقع في حقيقة حتى يكون باعتبار ما راعاه المحقق باعتبار آخر في الكل
بل ليس له الا الحصص ولا شأن ان الحصص المقيدة بالجزء من غير الحصص المقيدة
بالكل وايضا رجوع الجزئيات الى الوجه الكل فالرقع المضاد الى احدهما يعاير الرقع
المضاد الى الآخر قطعا في حاشية الحاشية من خواص الجزئيات مطلقا الى سواء

كان ذهنا او خارجيا فلا يمكن اعتبار هذا الحمل بل المعنى المحاصل ذاتا لهم
في بحث لان هذا مركب فلا بد ان يكون ذاتا لهم وقد فرض باطله المهم الا
يقال هذا رسم لما هو ذاتي له هو بسيط وحق توجده ان يقال يجوز ان يكون
المعنى المحاصل مع القيمة التي تخصصه بالتعيين ويعتبر مثل هذا التقدم
لا يتم الدليل فكذلك الكلام في قوله ان فرض المعنى باسرها حاصل للقرع المذكورة
وقوله وان اريد به ما يقيم بالنفس او وجوبه لا حاجة الى هذا المنع بناء
على ما سبق منه اما نظر الى حقيقة تعريفه لا اعتقاد الجازم المكتسب قد
على الحاشية لا يقال على هذا لا يكون الحد متساويا فلا يكون معنى لا ياتفرق هذا
حد ما هو المشهور من احدية كسب كسب تعريف مطلق العلم احسن واضبط فيكون
احسن انتهى وقد بحث لا يمتنع تحقيقه هنا شيان مطلق العلم ويعتبر تعريفه الا بهذا
والشم المشهور منه ولا يصح تعريفه الا بهذه فليس شيء واحد يصح تعريفه بكليهما
ويكون احدهما اصح والآخر بان الرجحان في الصحة راجع الى ان الانسب ان
يعرف التعريف مطلق العلم كما يشاء لا يخلو عن رخصه لان هذا الرجحان
ليس نفس التعريف ولا بالكلام وبما المقام عن هذا المعنى لا نذكر انهم ذكر
انهم ذكروا الحجة او اصحها كذا واذا لم يكن التعريفات الشيء واحدا يصح
هذه العبارة اذ لا يصح الحمل على ما يطلق عليه لفظ العلم وان لم يكن المنع في تقدير
ولعل الرجحان بان التعريف بالانحصار صحيح كما ذكر قدس سره في قصائفه
لكن التعريف بالمساواة اصح لم يعد واما قوله فيسبب تصديقا وطلائعا
من المقصود شيء اقول لما لمص حقيق ذلك والعلم بزمان علم بغيره ويسبب تصديقا
ومعرفة علم بنسبه ويسبب تصديقا وعلم واكتب على الحاشية في التعليق لان المقصود
هو العلم المقابل للنظم وهذا ليس من ذلك اقول لوجه العلم الذي هو المقصود
على المعنى الاصطلاحي لاشمال المقصود بالتعيين كما هو الظاهر ان من المقصود اذ

بعدم من غير ان العلم الاصطلاحي كذا لا يشل الصور روح يكون قوله يمتثل
وعلم من قبل تسمية الخاص العام وما له الاطلاق وهذا وان كان خلافا
لكن حمل العلم على ما يعيظن والتقليد ليس دون منه في البعد لا نه خلافا لا
صلاحي ثم الظاهر ان المراد بقبض التمييز كذا ذكرنا لانه لا يخفى ان الشارح
صرح بعد ذلك في القسم بان المراد بالمتعلق هو المتعلقان وبالقيد قبض
ما عنه الذكر الحكمي بالاثبات والحق وقد مر المحشى قدس سره الاثبات والحق
ها احدى المنبته المقصودة بين وجهي احتمال المتعلق للقبض على احتمال المتعلق
قبض ما عنه الذكر الحكمي من حيث بلا خط معه الاثبات والحق بكذا ويستدل
قبض الخط معه بوجه من الوجوه نحو الاثبات والحق فيكون المحال ان العلم
في اليقين لا يمتلن قبض ما لاحظ العالم مع ما من الاثبات والحق فالقبض
عنه بالحقيقة للاثبات والحق واما الحكم الضرورية والافاق من المحشى
قدس سره ايضا حتى لا يصرح حيث ذكر الاثبات والحق بوجهها قال ولو اجر على
ظاهرها كان داجعا الى الحكم فلا يتناولها وقال هنا في حاشية الحاشية ان المراد
قبض التمييز واسناده الى تمييز مجاز ثم اورد على ذلك ان التمس ذكر ان القصة
لا قبض له فيلزم عليه ان يكون التصور هو التمييز لا هو وجهه لانه فلا يكون علم
وكذا الحالة التصديق واقل انت خبير بان ما اورد في بان اسناد القبض الى التمييز
مجاز وان القبض بالحقيقة للاثبات والحق الذين هما قبة العلم التصديقي فن
المجاز ان يكون في القبض عن القصة حقيقة من غير ان كابر حتى اذا حصل كذا
ان يمتثل كون الشق حقا فوجهه ان لا يمتثل القبض ان طرفة العين من حيث لا يمتثل
معها الشبهة بالاثبات والحق لا يمتثل قبض ذلك اليقين ومقارفة لادان القصة
صفة لوجب تمييز لا يمتثل متعلق القبض القبض القصة من ان لا قبض له فكون
قوله القبض لا يمتثل له مجازا كون الحكم لا قبض ومغايرة له لا كلام فيكون

هو التمييز لا الصفة الموجبة ولا كون التصديق ايم كذا وتايل لم لو لم يكن اسناد
القبض الى التمييز مجازا وقد اعترف بجلالته وعلى ما ذكرنا من غير الايراد المذكور
في حاشية الحاشية عايد ما في الجواب ان يكون كلام الله في قوله لا يكون تمييز في
بحيث لو قبض قبضه لغعد على تقدير تسليم كون ظاهر قبض التمييز مبنيا على
المجاز وكلامه في في القبض عن القصة مبنيا على الحقيقة هذا بناء على ما في قدس سره
الكلام عليه من ان القبض بالحقيقة للاثبات والحق وهو من حيث لا يمتثل
الظاهر من المعلومات لا بين العلم وهو غير تمييزا لخاصة من التمييز
قدس سره والحق ان المصنف بالقبض هو الوقوع والاشواق او الامر الذي
بذلك لا داهن ومضرب لاش الاذهان وموصفا لاثبات ولا تنوع مجازا
ايضا وبما المتعلق وعلى هذا المنوال لخط القبض عن القصة ايضا باعتبار متعلقه
اخرى بذكره وعلى هذا سقيم كلام الشارح فلا يرد عليه الحدود التمييز الذي الله
المحشى عليه ومن على هذا البحث يعلم توجيه ما نقل قدس سره في حاشية واعترض عليه
بانه لا طابق كلام الشرح وبانه يلزم ان يكون في التصديق شاقصان ووجه التمييز
والاثبات وعرفنا هذا الجدل ان آخر ما قال يعلم وجهه من الاعتراض ولا تمنع بين
التصور ان فان مغير من الانسان والاشان غلا لا يمتلن انما نغان الحكم هذا الكلام
يقضي ان يكون المراد بقوله التصور لا قبض لاني القبض عن القصة من التمييز
التصور نفس التصديق في انهما لا يتصفان بالقبض بناء على تقدير اعتبار
بالمؤمنين وبان التمام بين التصور ان في حال اعتبار شقهما التمييز
تحققان تما فيان فالمحصل ان التصور ان من حيث انما تصوره لا يمتثل
القبض على هذا لا يوجب ما ذكرنا سابقا من انه يلزم ان يكون التصور هو
التمييز بناء على ان التمييز ظاهر التمييز وقد في القبض عن القصة من الانصاف
ان في كلامه قدس سره نوع اضطراب وكلاهما مجاز على التاويل فان قلت

توضح الشيخ في التفاضل بين القابل والسلب والاحجاب بين المفرد بين نتيجة
 هذا القابل في التفاضل بل يفتقر ليقوم ان القابل بين المفردات فما هو باعتبار
 المحصول في الموضوع وذلك يقتضي ان القابل في التفاضل انما يكون بين المفردات
 وان القابل بين القضايا انما يكون باعتبار مجموعها الى المفردات ليصح اعتبارها
 في الموضوع وكذلك صرح الشيخ في تأليفه برأس الشافعي ان القضية عرضية
 نظيرة في ذلك الى مجموعها التي تثبت مجموع الموضوع قلنا ان الشافعيين باسرها
 التفاضل اختلاف القضية بين سلبها واحبابها بحيث يقتضي لنا تصديق احدها
 كذب الآخر ولا نكتفي ان الصدق والكذب المذكورين هنا هو الصدق والكذب
 في نفس الامر لا يشترطهما الشيء الذي ليس القضايا والجميع بينهما ثباتا وتاويل
 ذلك بالرجوع الى المفردات مما يابا بصرحنا بهم فيلزم ان يكون ذلك
 اصطلاحا آخر يكون نسبة ما بين المفردات بالتفاضل كما ذكره قدس
 وكلام الشيخ من اهل الاصطلاح فقوله بالنتيجة ما يكون مجازا لاننا نقول
 بحتم ان يكون مجازا بالنسبة الى الاصطلاح الآخر وان فرض ان هذا
 اصطلاحا آخر وكلام الحاشي قدس سره لا يابى ذلك وهذا المعنى قل نعم
 كل شيء يقتضيه هذا العبارة احسن مما قاله في غير هذا الكتاب ان يقتضي كل
 دفع لان الاحجاب يقتضي السلب وليس يقدر اذ هما متماثلان في كسالة
 الانسان الواحد لا ينطبق على المدعى الا ان يلزم ان التمييز بمعنى التميز
 يلزم ان يكون العلم عند من يعرف بالتمييز هو الصورة وهو خلاف المشهور
 مذهبهم وعلى هذا العلم لا انسان لا يكون اصحاب هذا التعريف بل قد صرح بعضهم
 بنفيه وقال بعضهم انهم ان ارادوا بالصورة ما يشبه التجلي في المرأة
 فتحتل اجيب بان الصورة لا توصف بعدم المطابقة اصلا لانه بحيث
 اذ لا تجلي من اراد المطابقة مع ما له الصورة او الماهية اخذ الصورة

على التمييز لا فرق بين الصورة والصدق اذ كان صورة الانسان يطابق
 الانسان وهو ادراك له كذلك صورة زيد قائم بيطابق كون زيد قائم و
 ادراك له وكان صورة الانسان لا يطابق الشيخ العربي الذي هو ما خذها
 كذلك لا يطابق صورة زيد قائم الامر الواقع الذي هو ما جعله الله
 صورة له والجواب ان المراد بالمطابقة مع ما يقتضي الامر وما دل البرهان
 على الوجود الذهني فكل صورة تصور في امر متحقق في نفس الامر مطابقته
 تلك الصورة بخلاف الصورة الحقيقية الكذا ذب فانه ليس في نفس الامر
 ما يطابق تلك الصورة فان قلت كون الثلثة زوجا متحقق في نفس بدلية
 برهان الوجود الذهني كما اعترف به قلنا ان يكون لقولنا الثلثة زوج مطابقة
 متحقق في نفس الامر فلا تحقق الفرق قلت كون الثلثة زوجا متحقق في نفس الامر
 على وجه مطابقته الصورة التصويرية لا على وجه مطابقته الصورة الحقيقية
 الامر ان يصح في تحققه في نفس الامر على هذا الوجود والوجود الوجود الاول
 بان يقول ليس الثلثة زوجا في نفس الامر ولا يصح ان يقول ليس كون الثلثة
 زوجا متحققا في نفس الامر لان ذلك الكون متصف في الواقع باحكام ثبوت
 كالمعلول وشواكيتا وكونه في قوله الاضافة الى خبر ذلك موضوع الموجد
 صادقة لا بد ان يكون موجودا اذا السالبة فصدق ما شفاء الموضوع
 سواء كانت موجودة او معدومة اراد الوجود الخارجي وعدمه اذ جميعها
 موجود في نفس الامر باعتبار الوجود الذهني كما سبق لا يقال قد تصور الانسان
 ما لا تصور في نفس وجوده ما له تلك الصورة اما ان يكون في ذهن المصور
 لتدقيقات الكلا بترابطه فطابق الوجود في ذهن المصدق واما في ذهن المصدق
 والمفروض ان شاق نفسه لانا فنقول للبرهان انما دل على ان الانسان متحقق
 من الوجود واما ان في ذهن الانسان في لغوها المذكورة العايد في

الفرق المذكور مطلقا او نحو آخر من الوجود غير قائم بمحركا بنوع الاعتناء فيها لا
دليل عليه في هذه المسئلة بعد تسليم عدم تصور عرض من الاضافات المتعددة
المقصود لا بد ان يكون متصفا بالسادات العالية فان قيل بان علمها محصور فيه
فلا يكون لها بذلك اعتبارا بنوع آخر من الوجود فيقول عريان يكون موجد في
التفريق للعلية او بنوع آخر من الوجود لانه محلي بالجملة مقتضى البرهان اعم مما في
اشفاق فلا يبره الاشكل التمييز في التصديقا بعد هذا الاثنان التيقن
هذا بناء على ما ذكره من ان التمييز هو الصواب وقد عرفت ما فيه اوردك
المسرحات بالقرعة السابعة صنف السبع والبصر في نظامها لان المهم منها تمثيل
الادراكين ولما علمنا على الظاهر بعد ان الادراك معلوم فاذا اشر الخواص علم
في الاحساس باضافته الادراك اليها ويمكن ان يكون مراد من قوله بان المراد لا
حل السبع والبصر على الادراكين ثم في التبيين عن الاصطلاح بالمراد بعد ان لا
يحتج بقنا والاطبات المعقولة والمجربيات الموهومة وكذا يدخل في الجربيات
الصورة من المحسوسات المشتركة اذا لم يكن موجودة في الخارج والظاهر ان ادراكها
لهي من ما قابل المحسوسات الخواص الظاهرة فيدخل في تلك الصورة الجربيات
المتكلمين لا يثبتون الخواص باطنية عليهم يجعلون جميع المدركات الحسية بالاطنة
وهي اما الالهم يثبتون الوهم فقط من بين تلك الخواص ويحصلون مدركاتهم
بلقوا سطروا يحسون بعض مدركاتها بالمعقول وبعضها بالمحسوس وبعضها بالالهم
التي هي من احتمالاتها وتحتجب بان على هذا على هذا بانهم ان يكون الحس
المتجرب بعضها علما وبعضها خاها عنه ولا يخفى ما فيه والاولى ان يقال ان هذا
يشي على ان المدركات الخواص الظاهرة هي الاسماء العينية فالتمييز في متعلق تلك
الاسماء العينية بخلاف المدركات فان الادراكات العقلية والى هي ثباتها بانها العقلية
الموهومة لا بما في الخارج وهذا بخلاف ما هو التحقيق عند الفلاسفة من ان المدركات

بالذات

بالذات هي الصورة الخاصة بالمدركات وذلك للجمع بعينه قابل للتمييز
فيه بحثا لا يخفى بان الحيل عبارة عن ذوات تلك الجواهر مطلقا او مع
الجبرية وعلى الاول يكون هذا الحيل باقية في جميع الاحوال وعلى الثاني لا يكون
هذا الحيل قابلا للذهنية بل القابل لاجزائه وهذه ذوات الاجزاء وكذا
الحال لما اخذ تلك الاجزاء مع التقيد والتقدير الخارج كما ذكره قدس سره في ثبوت
كل قيد فظهر ان يلزم اختلاف الموضوع على هذا الوجه ايضا ويمكن الجواب
بان هذا الحيل عبارة عن تلك الاجزاء الشخصية مطلقا والتبدل في اوصافها
من الجبرية والذهنية وهي ليست باخلية في قيام هذا الحيل كما ان هذا الاسبق
يتبدل بحدود مع بقاء الهدية الشخصية فالموضوع هو ذوات تلك الاجزاء الشخصية
وهي باقية والتبدل والعوارض هي علم قدس سره في هذا مع ما ذكره من تسمية
المتعلقين على ان تقيس التعاريف في حكم النقص الاجزائي فانها نقص مدعى تعليقه
الاثنان ولا يمكن قبحان يقال له لا يجوز ان يخرج بعض الافراد المحدودة او يخل
فيه ما ليس من افرادها وكذا لا يقع في التعريف بان يستلزم المروءة بغيره
على التوافق الدليل ولا يكفي ان يقال له لا يجوز ان يكون هذا التعريف دون ما
به ذلك فيجوز ان يصدق ولا ذلك فيكون لاحد من المعنيين المتفقين
الاولى كما لا يخفى وما ينبغي من ان المعرفة مدعى صفات تعريفية تعليقية لبيان
مدفع ما يتم له يثبتون الى هذه المدعى الضمنية في التعاريف ان لا يلزم عدم
اثبات البحث كما اشرنا اليه والاحكام المنبثقة اذا بالبحث احكام وتسمية بغيره
الاحكام الشرعية تسمى فيها ما هو الاصل في تنظيم هذا وقد تسمى بغيرها
ان من زعم ان تعريف الموجود بما يمكن ان يخرجه عن نطاقه فيتم له العلم ولا
يجب ان لا الدليل لا يرد على قدامتها المنع بناء على ان المعرفة هي حقيقة
تعريفية فعلية فانه الدليل على انه لا يستلزم المدعى من نسبة اليه المدعى ما نفع هذا

من الجواب والده كثير مجده وكين يوم ان قول من قال ابتداء جنة كذا الموجد
والعدم وتغيرتهما باثبات العين او المنقوعين وكذا وكذا شمل على دونهما
نقض تفصيلي وليس بدعي حتى يكون معناه منع عدم لزوم الدود في هذه
التعاريف في حاشية الحاشية قلنا هي كذا فكذلك اراد زيادة الانبساط هذا جنة
الزيادة ايضا اذ لا يظهر رجوع المذكورة في الجواب الى منع التماثل ولا الى منع التماثل
الحق اذ انما الثاني فلا بد مسلم كما ذكر قدس سره واما الاول فلا بد على هذا التقدير
لا يحتمل احتمال النقيض كما اعترف به ايضا ووجه الانبساط ان منها شبهه اخرى
توجب المنع اليها وهي ان جازا لا انقلاب يستلزم احتمال النقيض وتجربته ان حال
الدليل ان محاش الجواهر وشرية الفاعل المختار يستلزم انما جازا لا انقلاب في
يستلزم احتمال النقيض مع اصل الجواز مع الملازمة الاخيرة فهذا المنع راجع الى
هذا المقدس وكان يكفي ان ينصرف على هذا المنع كذا اذ زيادة الانبساط فيكون ان
العلم العارضة لا يحتمل النقيض بناء على ما حققه من معنى احتمال النقيض
فاذا علم بالعارضة كونه مجزأة في وقت استحالة ان يكون هو بعينه الحزان طرأ الاستحالة
الواردة لا يكون في نفي احتمال النقيض فلا بد من التحمل على الاستحالة عند من قام به
النقيض وان اعتبر على ذلك الاستحالة بالمعنى المصطلح لزوم الدور وان اعتبر
النصديق بها مطلقا دخل في بطلان والتقليد لان من لم يكن ان نريد قايما في وقت معين
يستحيل عنده وان لا يكون قايما في ذلك الوقت والا لا يمكن اجتماع النقيضين في
استحالة التقليد لنسب حرام استحالة عنده ان يكون حلالا في شيء من الاوقات فلا
ان يكون المراد بعدم الاحتمال ما ذكر من استحالة المقتل قد حمل قدس سره النقص
او كمال احتمال العلوم العارضة النقيض بحسب الواقع بناء على امكانه فاجاب بان
المراد من نفي الاحتمال باسابقا لا امتناع بالعين وبعض العلوم العارضة تضع بالغير
في الواقع فليت محتمل في الواقع ثم انما في شرح عقودنا شرح الى ما يدعي البعض

عن اصل ما روي على الاحتمال بحسب الواقع وعلى الاحتمال عند العارضا لا امكان
يحيي هذا التوحيد كانه قدس سره والتحقيق ان نفي الاحتمال لعقل النقيض انما ينشأ
عن كذا الادعاء وكما ان الطائفة بحيث لا يميل النفس الى قول النقيض صلاحه
من معنى المجزم فاذا اريد في هذا الاحتمال بالامكان استلزم المطابق للواقع
باليقين بناء على ان العمل المركب في هريرة انما بان تنطق صاحب الواقع فيصدق
به او يجوز وكذا التقليد فظهر ان الاحتمال العقلي وقته لا يرجع امكان النقيض
واشتباها بالذات او بالغير كين كثيرا ما يجزم باحتمال النقيض من غير ان يخطى بالغا
اشاع الطريقة الاخر بالذات او بالغير فان كونه الوقوع مستلزم بالاجوب والواقع
مستلزم بالاشاع من لا يعرف الا بانظاره فبقية مرفوعة عنها في علم الكلام اذا
تحقق ذلك فظهر ان الاظهر في الجواب ان يقال النقيض في العلوم العارضة يمكن
بالذات ولكن غير ممكن عقلا عند العارضة لا يحصل عنده ان يكون كذا في الوقت
ولا شك في ان الامكان الذاتي لا يستلزم عدم جزم العقل باحتمال الطرفين مطلقا
الامر توجيه فظهر ان هذا تصور الاشاع بما ذكر من التحقيق لا انه غير ممكن
الذاتي لاحتمال المتعلق قاطلا فان قيل الى ان ذكره حيث هو متصف بالحر
ظاهرا بعبارة ان النفس اليه هو الذات مع هذا القيد ومع التعبد به وعلى القول
يكون الاستحالة الذاتية عند ذلك عقبة بالشك في الجواب صرفا عنه انما هو انما قاطا
النفسان الى الذات لا الى الجوز لان الحكم في الاصل على الذات فلا بد ان يعتبر في
النقيض اليه الحكم عليه ولا يكون تنقيضا له قد حقق ان الخبر العقلي
بناء على عدم احتمال النقيض في الواقع اراد بالجويز العقل كما ذكره سابقا كما روي حيث
لوقه في نفسه مدله لورينم فيشعنا لذاته وعدم احتمال النقيض في الواقع استحالة
النقيض بالغير فها صلا منحق سابقا ان الامكان الذاتي بل هو انحصار في ان
الممكن الذاتي قد يستلزم ما هيح لانه لعدم الصفات الذاتية لعدم الذات تعالى

عن ذلك على ما هو مذهب الحق لا شاعر القائلين بالصفات الزائدة ونحوها قلنا
 لا بناء على الاشباع بالغير وفيه نظر لان المتبع بالغير وفيه نظر لان المتبع لا بد ان يمتنع
 المتشبه بالذات لا تشبه الكمال الى الله تعالى ابتداء كما هو مذهب الاشعرى وابتداء ما
 بواسطه كما هو مذهب غيره فكل امر واقع يستند الى الواجب لذاته ففقيه يتكلم
 يستلزم ما هو متشبه لذاته لا يقال على مذهب الاشعرى يستند الى ارادة الله تعالى من
 غير وجوب لا ناسق قد دل البرهان على ان الممكن ما لم يجب لا يوجد والواجب
 بالغير لا بد ان ينتهي الى الواجب لذاته فاشفاق يستلزم اشفاقه وايضا تعلق
 الارادة باحد الطرفين ممكن بالذات فلا بد لو فرض سبب وجوبه في
 الى الواجب لذاته لا يقال تعلق الارادة مستند الى تعلق الارادة بهذا التعلق حكلا
 الى غير النهاية من غير ان ينتهي الى الواجب وهذا في الامور الاعتبارية
 ولا برهان على استحالة لا نعلق هذه السلسلة المفردة تعلقا وتقد في نفس
 الامر فلا بد لها من علتها يجب وقوعها بما اذا كان الممكن الموجود في الخارج يتجه
 الى ما يجب بوجوده وكذلك انصاف الشيء نصفه ما يجب نفس الامر يحتاج الى
 يجب بها ذلك الانصاف فلا بد ان ينتهي الى ما يجب بذاته والذي يمكن ان يقال
 انه نفي كلام على مذهبهم وان لم يصح في الواقع هذا ثم حاصل كلام ان النقص
 بالعلوم العاديه مني على انها محتملة التيقن يجب الواقع لا كما انه عاجب بان
 المراد بعدم الاحتمال كونه متضمنا بالغير ذلك لا بناء على الامكان بالذات وبهذه
 حقق انه عدم الاحتمال عند العارضا لا دافا لا يمتنع لا بناء على دفع النقص على ما
 الوجوه التي يذهب اليها الوهم مثلا لو نفي النقص على الاحتمال عند العلم بالانباء
 على علمه بامكان الانقلاب في زمانه تصدق فيه او لا بناء على علمه بامكان الانقلاب
 بعد ذلك لانه كان ما ذكره قهنا حيا باعترافه ما ذكره او لا بناء على هذا
 المتجربة ثبت نفي الاحتمال في الواقع الضرورية لا عند العالم من حسن وغير

وتفهم

من ضرورة او عادة او برهان جعل العادة قسما للضرورة والبرهان غير ظاهر
 فان المراد منه على ما صرح به قدس سره في حاشية الحاشية عند قوله فاذا علم بالعادة
 كونه غير لجران عادة الله بعدم قلنا الجمل ذهابا فلا شك ان لا يكون ذوقه في
 سببية العالم العاديه لما لا يخرجنا العادة عندنا لما وكيف يحرم بغير حرج
 العادة باشفاقه على تقدير كونه سببا يكون بضم مقدره اخرى فان المقدره
 الواحدة لا يخرج في داخل البرهان فظن ان العلوم العاديه مستندة الى العلم
 بجران العادة مع انضمام ضرب من الحدس فاما بجران بان او في البيت بعد العلم
 مثلب ذهابا مع اعتقادنا بجران خرق العادة بعد الحكم ذلك مستطوعا على ما بعد
 وقوع الخرق في هذه المادة مستند الى اسباب غائبة منصفة الى خرق العادة لا بد
 ما هي وكيف حصلت كان الحساب مستند الى اسباب كذلك منصفة الى الحدس
 كما حقق في مسنده فيكون العلوم العاديه من ضرب من الحدسيات مبتدئا على ما
 اقسامه بدخيلة العاديه ولذلك سلب اليها كما ان الحدسيات والمقاربات متساوية
 حاشا قسما بدخيلة الحقيقة والمقاربات كذلك نسبتا اليها وهذا ينبغي ما يتبع
 القاصرون من ان قيام احتمال خرق العادة يمنع حصول التيقن فلا يتحقق التيقن
 العاديه صلاحيه وانما الثابت هو جواز وقوع العادة لا وفرضها فاحصل الفرق
 الثابت بعدم الوقوع في مادة من المواد بسبب من اسباب معلوم او غير معلوم
 وكان مطابقا للواقع فقد حصل التيقن العاديه فثبت ان لا يحصل التيقن في كل
 مادة وذلك لا بناء على حصوله فالجمل في العلم عند ان يكون او في البيت بعد
 خروجه قد مثلب ذهابا ثم جاز ان احاطا بعده بخرجه لم يكن له تعين بعدم العلم
 ونفي لم يتحقق عند ذلك وكان اعتقاده بحيث لا يزدل بالاشكك كان له التيقن
 العاديه ولا بناء على ذلك اعتقاده بالمكان الخرق مع الجزم بعد ذلك في العلم
 الذي غير الاحتمال العقلي سببا لجزم بعدم الوقوع بمنزلة الاحسان وكما لا بناء

في

الجزء بسبب الحسن مكان نقضه بالذات كذلك لأنها في الجزم بسبب الخفاء ونحو
الخفاء كما نزلت هكذا حقق المقام لتبدل الشك والاهام والظاهر
الشارح فصد ذلك في الحقيقة وذلك لا يرجع إلى الاختلاف إلا أن المقام
إشارة إلى الاحتمال بالمعنى الذي يقاوم ما يقيد بحسب الواقع فالمراد بالمطابقة
ألا يتصور احتمال في الواقع فيه حيث لا بد ذكر أن احتمال يتعلق بيقين الحكم
الثابت فيه لا يستلزم عدم الجزم بأن الواقع أحدهما بعينه وذلك لا احتمال لا
محتمل أن يراد به ما هو عند العالم فانه بناءً على الجزم المطابق لا من وجه اليقين
أن يكون هو الاحتمال في الواقع فلا يصح أن يكون قد قصد في الحقيقة هذا أنه
لا يتصور احتمال لتيقن في الواقع بل الظاهر أن الأول مبنى على عدم احتمال
التيقن نفس الأمر بالمعنى المراد في جميع المواد حيث قال في احتمال التيقن
نفس الأمر في جميع الأمور ضروري والجراب الثاني على عدم منافاة الاحتمال
بحسب الواقع للجزم الثاني المطابق فليس فيه الإشعار بنفي الاحتمال بحسب الواقع
كما ذكره قدس سره بل هو قول فيه انباء قاله كان أقرب والجواب أن مراده أن الاحتمال
بحسب الواقع بالمعنى الذي اعتبره في الحقيقة في اليقين لا يخرج للجزم المركب غير أنه
إذا لم يتحقق هذا المعنى في الواقع بل المناسب اعتبار المطابقة كما أشار إليه الشارح
بأخذ المطابقة مكانه في قولهم ما مطابقاً ولا بناءً على ذلك يحقق احتمال التيقن
في الواقع بمعنى آخر لا بناءً على اليقين وهو الامكان الذي في كونه في كلام الشارح
وأما ضرورة ذلك لبناء الشك والوهم الذي في هذا الترجيح بحثاً
لا يجوز أن يكون المقسم نفس النسبة المقصورة بين ما يشعر به جازم بعد ذلك
أو تصور تلك النسبة ما كان لا يصح انقسامها على الأول فلان العلم بالظن
بما لا يشك ليس مبنياً منها نفس تلك النسبة وما على الثاني فلهذا شيئاً منها ليس
تصور تلك النسبة وهو ظاهر ولا جعل ما عنده الذكر المحكي الواقع والواقع

الذكر

الذكر المحكي لا يصدر بدون تعقل الواقع تصور أو قصد بقا ويدل عليها
والمقسم أدراك ما عنده الذكر المحكي الواقع ذلك لكن من جهة عدم الانحصار
فإن شأنه أن يكون شيئاً ما باحد الطرفين إذا تصور الطرف الآخر لا يمكن أن يكون هذا
التصور اختلافاً للمقسم مع شروجه على الأقسام كلها ولو اعتبر القسم النسبة
نفسها أو تصورهما باعتبار المقارنة لأحد الأمور الخمسة حتى يكون الأقسام النسبة
المقارنة لواحد منها الواقع المختلجان ولو جعل ما عنده الذكر المحكي شيئاً ما لا يتصور
الصفة أيضاً بأن يراد بها شيء عنده الذكر المحكي أهم من أن يكون بطريق المطابقة
أو انقص أو لا يرد هذا لا يطق على النسبة أيضاً فانه ليست مدلولاً لها
النسبة المنفصلة لمرجع إلى الشك الذي يكون في تقيده فيما بعد
وقد علم بذلك كل واحد منها لكن متى انحصار وجه المقسم المقدر
المشترك بين مجموعي الواقع النسبة ولا وقع ما بين التصديق بأحدهما بل
التي هي بالمعنى الأصم الشامل للجزم أيضاً بطريق الانحصار والرجوع إلى الدعوى
التي أنكرها المحكي قدس سره أي عدم غلو تصور النسبة بين بين من جهة
أحد الطرفين أما معناه أو غير معين على ما فهم من المناقشة وأدفع كثيراً من
السلوك بل بواسطة الذكر المحكي هو الاختلاف باعتبار أن المصدر بالحقيقة
هو القابل وهو واحد ولا وجه له على تقدير الاندفاع كما اعتبره الشارح ولا
ولا يجب في ذلك أن يكون في نفسه تصور الواقع على الوجه الذي يصلح ليرد
الحكم ولا يكون تصور النسبة وهذا على أصل المقدم وهو أن الحكم لا يدل على
أدراك النسبة بحد ذاته والذي يحتاج إليه في الذكر المحكي هو بل يحتاج
إلى أدراك الواقع أو الافتقار كما صرح بقوله أن أدراكه لا يحتاج إلى الإثبات
والتي هي غير مجتمعة إذا احتاج إذا تصور الواقع أو الافتقار لا يلزم كون
النسبة ما عنده الذكر المحكي فلا يتم التعرّف ولا شأن النسبة الإجمالية

الوجه بحث لوجز العمل النسبة بدون ملاحظة احدها كما ذكر السالفة الشارحة
 من السؤال لا بد لنا من دليل او تنبيه فانه غير ظاهر وانما لا يحتاج
 اليه في جواب هذا السؤال اذ لو جاز دخلوها عنهما لم يتعجب في جواز اثبات التيقن
 لها باعتبار ما يصلح ان يتعلق بها من الاثبات والنتيجه ما لا يكون
 العلاقة بثلثا العرق وانما يحتاج اليه في دفع عدم الاختصاص عن الشارحة
 من السؤال وعن الثاني بان القسم هو النسبة الى العمل واختصاصها في
 المذكورة مما لا شبهة فيه فظاهر ان هذا مبنى على ما ذكره انما من ان نصها على
 الوجه المذكور لا يخفى ملاحظة احد الطرفين معها اما معينا او غير معين وفي
 الامر ولو جعل قوله مطلقا لم يصدر عنها الذكر المحكي بها فاما مبيد الشك
 الوقوع او الالات معهما ليلزم ما سبق منه من ان النسبة المتصورة بين
 بين الصالحين في عدة الاثبات والنتيجه ما لا يكون ماعدا الذكر
 المحكي نسبة المتصورة معها الوقوع والظاهر في الجواب ان يقال ان النص النسبة
 على الوجه المختص من على قدر كنهها فاما النسبة ملاحظة احد الطرفين مطلقا
 في الشك اذا المراد بالتساوي المتصورة اذ لو عرض لطرفان على العقل كانا
 عند ذلك اعتبارا لظن شذوذ وتوجب وجود الشك البسيط واعلم انه اذ جعل
 الذكر المحكي عبارة عن اول الشا الوقوع او الالات في كل اشرا لا بد كان ذلك الجواب
 في غاية الصدق وصحة التقسيم في غاية الظهور لان ذهنا لا در ان كانا
 لا يتصور التيقن من وجه من الوجهين فاما ان كان بحيث لو قدر تيقنه
 لجوز انما يتجزأ مساويا او مرجحيا او ارجحا والاول الشك والثاني الوجه
 الثالث لظن وان لم يكن كذلك كان اعتقاد ارجحيا او فاسدا يخرج من التقسيم
 ان الشك اول الوقوع او الالات في وجه الذي يصلح لوجود المحكي والاكمل
 منه حكم من حصل التردد بالفضل ان كان بحيث لا يلاحظ الطرفين فيكون العمل



بجنان على الأخرى فظهر ضرورة ان الوجه البسيط في ان لا يتصور تيقن
 كافيا لتساوي الوجهية التي يخالف حكم العقل فانها قد عرض عن ملاحظة
 التيقن كما ذكرهم الحرف عن الميت فان صاحب الوجه في حال غلبة الحرف عليه
 قد لا يلاحظ التيقن اصلا لكنه بحث لو تذكر تيقنه بحكم ارجحيا فان
 قلنا بالحركة المتضادية الوجهية قد يكون جائزا ولو تذكر تيقنه وعرض
 عقله فقد جزم به والظاهر ان خوف الميت من هذا التيقن فان النفس لا يلاحظ
 مقدمات دليل التيقن بحزم به بدبهة الوجه ثم اذا اضطرها بحزم بخلافه
 فنزل هذا القضاء لا يدخل في الوجه المقابل لظن وان نسبت الى الوجه بحسن
 التيقن الواهنت كلاته الاحكام الضعيفة التي لو تذكر تيقنها حكمها
 ارجحيا كما ذكرنا من دون ملاحظة التيقن في الحال ولا شك انه قد يقع ذلك
 كما لا يخفى على من رجع وجد انه الصحيح سواء كان المثال المذكور منها او لم يكن
 هذه الاحكام هي الوجه البسيط ثم لو قيل انه على هذا التقسيم يكون الشك جليا
 احد طرفيه فيكون في صورة التردد وشكنا وهذا هو خلاف المصطلح والعرف
 العام ابطه تلك الخارج من التقسيم طرفا الشك وجميع الطرفين ليس كما آخر
 كما ان جميع الظن والوجه ليس كما آخرنا على ان المتصورة اكثر الغالبين وحده
 وقوله المساوي هو الشك كما في الشرح يشترط ان كان ان المراد طرفه اذ جميع
 طرفه لا يوصف بالمساواة كل منهما يوصف بالمساواة لاخر وهذا الذي فصلنا
 ليس فيه الا ذكر الشك واداة طرفيه وليس بعدد هو ظاهر مما ذكره من وجه
 كما لا يخفى كين وما ذكره قد سر من عدم خلق تصور النسبة عن ملاحظة
 الوقوع والالات في غير ظاهر اصلا لجواز نظري ان الاعراض بعد تصور النسبة
 اذ الوجه او العقلي يتبادر منه انه مركب من اعتقادين فيدرنا فندخل في
 ان يكون مخطوئته يتصور في ظاهرها عن حقيقه الظن وان كان جزم من وجه

الذكر بل علم مرادهم هذا بان يراد التجزئة على تقدير الخطر في حاشية
الحاشية لكن اشفاق الامتناع لا يكفي في تحقيق الاحتمال بل يجب انما اولاً فلا بد
من بقية ما سبق على ان الاحتمال مقابل للاشفاق حتى يتبين ان يقال ان اشفاق
الاشفاق لا يكفي في تحقيق الاحتمال كما ذكره بتايل صرح مرغباً سبق غير مرة بان
في الاحتمال هو الاستحالة حيث قال لا ولا ذكر من الاستحالة هو المراد من
الاحتمال عما ينافي المتقدمة التي اوردها في ذيل البحث حيث قال فالممكن المطابق
لواقع يمكن تقييده بالذات وهو معنى تجزئة العقل ويستحيل العدم وهو معنى
الاحتمال كما اذا كان معنى في الاحتمال هو الاستحالة فاذا اشق الاستحالة بلزم
الاحتمال وهو ظاهر لا يخفى عنه الا ان يقال ما ذكره يعتبر القسم من في الاحتمال
وهو الذي يكون متارفاً ليس بما اشق احتمالاً فان في احتمال الشيء قد يكون
القطع به لا يقال انه محتمل كما ان القطع بغيره لا يقال انه محتمل والمراد بنفي
النقض في تعريفنا اليقين هو القسم الثاني اعني عدم التجزئة بل ذلك يحصل
اليقين مطلقاً فكأنه قال المراد بعدم الاحتمال في هذا المقام هو الاستحالة مع
يتقدم التبراه لوقيل بتحقيق الاحتمال في صورة الجزم والمراد في التعريف في الاسم
لرشد كل البعد بل يكون اقرب ما ذكره ان ليس فيه الاخذ الاحتمال على وجه لا ينافي
اليقين وهذا الاطلاق فان لم يكن مشهوراً ليس بعيداً اذا الاحتمال كما ذكرناه
سابقاً من التجزئة بل يكون موجوداً على وجه يشمل الوجوب بمنزلة الامكان العام
بطرفه الموجود فانه يشمل الواجب والمباح في الاصطلاح الاصولي فانه تقدير
ما يشمل الواجب ايضاً وهذا الوجه لا يحتاج الى التكاليف التي في توجيهه فتدبر
ثم في قوله مع الامتناع يكون الاشفاق منطوقاً بنظره الامتناع لا يستلزم القطع
بالاشفاق بل قد يجامع القطع بالوجه كما في الجهل المركب ولو صح ذلك لمتفق للجهل
المركب اصلاً والجواب بان معنى احتمال الحوادث الجواب يقتضي ان كل متولد

العلم بالاحتمال

وكل جهل مركب ممكن الزوال بكل يقين ليس ممكن الزوال وهذا كان في دفع بعض
التعريفات المناقضة مع ما سبق فالمرتب خلاف ذلك لا يتوجب النقص لكن في ال
الحكم اذ لو اريد الامكان الذاتي فلا دخل في ان عدم زوال التقليد والجهل يمكن
بالذات وزوال اليقين ايضاً كذلك لا يثبت فيها واجبا بالذات ولا امتناعاً بالذات
وان اريد ما كان اتصافاً لموضوع بالجهل بشرط الوجود وهو معنى التقييد
بغيرها المنطوق به في مقابل الضرورية المطلقة التي تضمنها ضرورة شدة
الحول للموضوع بشرط وجوده فلا يظهر انه التقليد والجهل ليس ضرورياً للشيء
من الغرض بهذا المعنى كيف والاستعدادات شفاؤه جداولها من الجاهل فلا
رشد في التقليد والجهل المركب في بعض المقامات ولو في بعض المقامات بحيث يتبع
فما لم ينعزل بل ذكر الشيخ الرافعي بعض المواد من الاشارات ان الذي يقتضي
حلوه العذاب هو الجهل المركب وهذا شعر بعدم الزوال لما اليقين فلا خلاف
في اليقينيات ثم اذا اوجب اليقين وما يثبت فيها او يحرم بطلانها ونظر خلافها
يبرهن خلافها وذلك ما يجد في كل احد من نفسه حتى انه قد يقع شذوذاً في الشاهد
ومنه علم الجاهل على الامكان الاستعداد في العلم لا يقال لعل ما يريه يمكن زواله
بالحدس الطرقي الذي ذكره لا يكون تعيلاً بل يقول معنى اليقين الا ما لا يمكن زواله
لانما قبل بعض الضرورية بالهبة التي جعلها بعينه بأسرها محتمل الزوال كما
ذكرنا وان وقع ان التقييد اليقينيات الى تلك الاقسام لا يستلزم ان يكون بأسرها
تقييده محالاً فذلك قد لا يقيم اعلم فلا يكون منها الا لا تطرق اليها
قلنا الواسط على ذلك ان يكون المشاهدات التي قد تطرق اليها الزوال
ما في حكمها من اقسام الظنيات والوهيات والمسلطات والتجليات والجهل لا يكون
من بابها بل هو من ان المشاهدات التي تقع على كونها براهين ما يمكن بعد
التحليل يحكم بخلافها ويثبت فيها ومن ههنا يتقدم انه لا يتقدم النقص عن التعريف



لأن تلك القضاة من التفتيات بالمتفرغ مع احتمال زوال الحرم بها على ذكرناه هذا
 ولو اعتبر في اليقين بعد الحرم والمطابق للثبات بمعنى عدم الزوال في تلك التفتيات
 لأعدم الزوال لطلوع النفع ذلك ولا يرد عليه بعد التفتيات قد يتكلمه المتكلم
 لأن الزوال ان يكون من هذا التفتيات وهو ما قد ذكرنا في التفتيات ثم مر من ذلك
 العلم الخارج من التقسيم قسم من العلم لا يخفى ما فيه من التكلف المبلغ فان العلم
 ما قسم ما عند الذكر الحكيم الى اقسام منها العلم قسم العلم الى التصديق والتدبير والظن
 ان العلم المقسم اليها هو العلم الخارج من التقسيم قسم من العلم لا يخفى ما فيه من
 التكلف المبلغ فان المصداق ما قسم ما عند الذكر الحكيم الى اقسام منها العلم قسم العلم
 الى التصديق والظن والظاهر العلم المقسم اليها هو العلم الخارج من التقسيم وقوله
 على معنى آخر بعيد جدا بل انما هو معنى آخر بحسب الاصطلاح بعيد جدا بل هو قد علم
 بذلك جد كل واحد منهما على ما وجهه به ايضا بعيد ونشأ ذلك كله جعل المقسم وهو
 ما عند الذكر الحكيم الاثبات والنفي ادخا لا يتناول بحسب الظاهر تصورات الاطراف
 وارجعل ما عبر عنه بلفظ التقدير ليشمل تصورات الاطراف ايضا لكن اذ يدعى بالاثبات
 والنفي ما مع متعلقهما حتى يشمل تصورات الاطراف اذ لها ايضا دخل في صدقها للذكر
 الحكيم ندفع هذه التكلفات فانها باختيار واحد لواحد من عليها القرض نظرا في
 التقريب لا يتم لان كونه انصافا لشيء بالتفتيات اعتبارا بالاثبات والنفي الواردة
 عليها وكونه الاثبات والنفي نفس التفتيات بل يكون متعلقا بالتفتيات هو ظاهر
 احيانا ان هذا على ذهب القائلين بالاضافة لا يخفى ما في الجواز من النصف
 اما الاثر فلا بد لاشارة في كلام الحق والشرح على مذهب آخر ثم على هذا التقدير
 يكون التقريب الخارج من التقسيم عند فاسدا وحل كلام القائلين على ان معنى على
 مذهب غيره مرعى عند من جازا شعاعه به ونصب قريته عليه ما لا يقبل العلم
 السليم ولو ما في مثل ذلك لزم ان ذلك قال اخذ ان التفتيات ثم قال فانه العاقل

حادث ثم قال العالم قد تم لو لم يكن التفتيات لم يأت مثل هذا التفتيات لا يخفى ما فيه
 واما الثاني فالتكلف فيه ابعدا من يلزم مع ارادة النصف ارادة اجاب التفتيات
 واني في العبارة اشعار به وايضا يلزم ارادة مثل ذلك في الاقسام كلها كما شهد عليه
 قدوسه وهو في غاية البعد والوجه في الجواب ما اشرفنا اليه من اختيار الشئ
 الثاني وجعل المقسم اذراك ما عند الذكر الحكيم على طريق حذف المضاف في فاسد
 المضاف اليه مقام او يجعل ما عند الذكر الحكيم نفس اذراك التفتيات على وجه كلام
 الشرح في التعريفات لما صرح من التقسيم حيث قال العلم ما عند الذكر الحكيم
 لا يحتمل متعلقه المتعريف الى آخره بل ادراك التفتيات والطرفين على ما
 اشرفنا اليه ما عاينته في دفع التفتيات بين التعريفين ويكون
 العلم الخارج بين التقسيم بعينه العلم المعروف
 اولا ولا يلزم شئ الاقسام والمحدد
 به ريبا العالمين والصلوة
 والسلام على محمد وآله
 اجمعين

م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 غياثنا الميرزا شالكه فقد اوصى في نفسه بشارع الشريعة الحقة
 التي اتي بها سيدنا وسيدنا صدر الدين محمد سيد العالمين لا زالنا نشتد
 منصورا ونواد به بالفتح مشهورا فان الفقير الحقير غياث المشهور
 بنصير يقول ان الشرح المشهور يختصرا الاصول ما تلقاه الاصول بالقبول
 وطاربه الى الاقطار لا بد من هذا لقبول فكثيره بياضات الطلاب وتداول
 بين الاصحاب وعلى بعض الاعلام من اصحاب الكلام حواشي فيها برحمة
 على ما للسيد العلم الشريف في هذا المراه وقد اشهر بان له نهاية الكلام ثم
 ابى سيدنا ابو الالباء وسيدنا عاظم العلماء افاد محركات لترد بحركات وبعض
 الناس من يريدون الحق بالوساوس يظهر اسم الحلال يظهر اسم المالح لاخذ
 في الاحد والاختلال اذا ساله شيطان الخيال والاف في الرد والاكاذاب اذا
 واوهمه الزلل والاختلال والاف لا باذرا صولتا في هذا الوصول الى المقاصد
 الاصوليات بحول وقوس شرق برنا نرابط على اسرار مستورة بعد
 واد الاستانفا قول في الله التوفيق وبه انعم الحق الحق الحمد لله
 قال السيد رد في السبل بالتحفة منفتح الكلام اقتفاء لما ورد في الاخبار
 اقتداء بطريقة الاخبار رد اداء بعض حقائق ما اسعفت من ضرر وبالحسان
 الحق من جعلها التوفيق لثل هذا التصنيف العظيم الشأن بينها التعليق على

انتهى

انتهى من هنا سند وجامع مدارج سنته انتهى وشار الى جميع الوجوه المشهورة
 المذكورة في توجيه ايراد الحمد في الفرائع واول من نفي منها شئ وفي كل
 وجه حذف كل وجه وارجع الوجه وجده من جعل شكر التمتع النصيف فانه
 اما فاسد او مفسد لوجه ما نقله وذلك ان التحيد ما تقدم كما هو لفظه
 من غير على التمتع هذا العالم فط انه يلزم على الاول والاول على الثاني الثاني
 وعلى السيد ان ياد التوفيق زاد التوفيق وفيه ما فيه بعد ولو بدل التوفيق
 بالتحقق كان امكن ثم ان السيد في الحواشي السابقة قال افصح الكلام باسم
 الملك العلام اشالة لما ورد في الاخبار سلوكا لطريقه العلماء الاخيار
 باسم الله ذهابا لبركات عند الشريعة في قضاء المهمات وادفها بالتحيد الكبريم
 الشان اداء البعض باعليه من شكره المستعتر من ضرر وبالحسان التي من
 جعلها التوفيق لما في هذا الكتاب العظيم الشأن واقول ان مواد الامر
 في الحاشية السابقة اقل وليس في الاخبار اجازة عن الازداف ولا ان ما استدل
 به ايد على ما يدل عليه طعنا من الازداف ويمكن ان يكلف توجيه كل
 لا يخرج عن تصف ووجه من التكلف وفي الاقتداء بالطريقة خزانة وخروج
 عن الطريقة المعارضة ولعله اراد بحق الاحسان شكره على ما شرع عليه الحاشية
 السابقة وفيه ما فيه كما لا يخفى على التبرر كون الازداف بالتحيد شكره
 بين كلامين فانه بين ان هذا التحيد الممدد المكتوب في كتاب ليس شكره
 ولم يبين انه شكره على ان الازداف بالتحيد غير التحيد ثم نقل عن بعض
 حواشيه على ما اشير ان اردف اشارة الى وجه الابتداء بالبطلة وفيه ما لا يخفى
 على التبرر فان لا لفظ العبارة على ان طريقة الاخبار ارداف ولم يظهر
 منها الابتداء اللهم الا ان يتم انه معلوم وجه آخر من هذه العبارة ان
 الاخبار لا ابتداء ثم الازداف ولا يذهب عليك ان جعل الاقتداء من غير

وجه الاجتهاد على ما قل عند يحتاج الى كمال ثم انظر انه شرط عبارة ^{الخاصة}
 السابقة ان النسبة التبرك والنسب عند الجمهور غير الا ان يحل
 وقد دل بلاحي التعريف والتخصيص على اختصاص الجنس المتضمن للاختصاص
 الخاص كطها تحقيقا على عدة اهل الحق اقول كان عطف على جنسنا ان لا يخص
 عن منالطه فان لام الاختصاص متعلق والابنيد التخصيص لغيره لا عرفا
 قد ذكرت هذا الفصل قبل هذا سنين كما لها ملكون وقال في صدد القول
 ان الاصحاب لما ارادوا افاده معنى اعم من التعلق للملك كما تعالى الفضد
 لن يدعوا التعلق بغيره كما يقال لشرح للفرق بينه وبين اختصاصه ووجه
 لام التخصيص فقلت لما في فائدة هذه التسمية اذا لم يكن مفيدا للخصر التخصيص
 لم يعد مباحثات لانامه في تعليلها المحرر خارجا بحدود الابره فقال ليس عرقا
 جواب هذا السؤال فاشدوا بالاختصاص الكلام ما يمكن ان تقع في المرام فقلت
 ان كلامك هذا لا مفيدا لاظهار منشأ الاشتباه فقال له بانك ثم رأت
 في هذا الايام انه اختل ما ذكرت له من الكلام وشوشه بما يوشع من الامام
 من الادغام فقال الحق شرح لكشاف وغيرهم ممن ملأهم على ذلك وفيه
 بحث لان الظاهر ان لام انما يدل على الاختصاص بمعنى التعلق الخاص لا بمعنى
 الاختصاص وانهم لما ارادوا ان يجمعوا بين تعلق الملك الحق بين المال وزيد مثلا
 والتعلق الذي بين الشرح والفرع امرهما فان مدلول الام اعم من واحد
 بالاختصاص ليعم التعلق وتقسيم الى الملك وغيره ولم يدعوا بالاختصاص
 على ذلك انهم لم يدعوا من طرق الخصر كعدا سائر الخروفا المشرقة بالخصر منها
 وان قوله الما لن يدعوا كان الا على قصر المال على زيد كان قوله ما الما
 الا لن يدعوا بالاختصاص لانه صفة الاختصاص في زيد لا حصرا لانه في زيد
 هذا المعنى قبل وجود ما والا لا كان قوله الله المحرر مفيدا لقصر الحدود على ^{الخاصة}

بالله لا قصر على الله لان قوله المحرر لما كان والاعلى اختصاص المحرر بمعنى
 كونه مقصورا عليه لم يكن تقديم الطرف مفيدا لهذا الاختصاص الحاصل
 بدونه بل المقصود من الاختصاص على المتبادر واللازم متف كيف لا وصا لك
 نفسه قدالة سورة النعاب قدم الطرفان في قوله ثم له الملك ولم المحرر
 يدل مقدمها على معنى اختصاص الملك والمحرر لله عز وجل وهذا صريح في ان
 المحرر لم يكن بدونه القديم اذ لو كان حاصله بدونه لم يكن التقديم مفيدا
 لهذا المحرر كونه مخرج مدلولها لوجه الكلام لاشتماله على الام بل كان مفيدا
 لها على هذا الاختصاص وذا كانت ليس مقصودا قطعنا عن اختلاف ما صرح به قوله
 ان بحثه اختل في معنى الكلام تمام وما اضاف اليه هذا الفصل فقلت
 مختزا وقوله انهم لما ارادوا الى قوله وعبروا عنه بالاختصاص اشارة الى ما
 نقلنا عنه مباحثه ويريد عليه ما اوردته عليه على ما التفتت به قوله وقوم
 لم يزادوا في هذه الحاشية الجديدة وهي ليست بحيد ولا حذيفة اما
 اول فلان نقله من القسم سقيم غير مطابق ان اراد تسميا يتنقى بمحيط
 الاختصاص واختيان والافلا نفعه واما ثانيا فلان ما اشار اليه من الدليل
 دليل بوجه منها ان لا مفيدا الا اذا كان الفرع حصرا لغيره فقلت قد
 ع واما ثانيا فلان الما لانه المدلوله عليها بقوله وان قوله الما لن يدعوا
 لكان والاعلى قصر المال على زيد كان قوله ما الما الا لن يدعوا مفيدا لقصر
 الما في صفة الاختصاص وهذا لا ينبغي له ولا يجوز ان يكون تأكيد
 للخصر المستفاد من الام واما راجعا فلان قوله صاحب الكشاف قد يدل
 على الاختصاص لا يدل على ان الاختصاص لا يفهم الا من التقديم ولا لا
 يجوز ان يكون منبه ما مشرو من التقديم ايضا تأكيدا وتضييضا واما ثانيا
 فلان قوله وهذا صريح واما ثانيا فلان قوله لو كان حاصله بدونه

لو كان التقديم مفيداً في ان اراد مطلق الافاده وجب ان اراد افاده
 جديد لما لم يكن معلوماً لكنه غير مفيد حيث لم يكن فيها افاد الكشاف ما يند
 هذا واما ما بعد فلان عبارة الكشاف لا دلالة لا افاده فلا يفسد كون
 المتبادر من الافاده الجديد على ان اشكال هذا المتبادر من الافاده المقتضى
 على ان اشكال هذا المتبادر لا يفسد ولو لم يكن الدال على التاكيد والاكاف
 مهملاً ولم يقل به احد ما تأمنا فلا يفسد ان يقال ان لام الاختصاص
 ان لم ير لغيره ولا عرفاً على تخصيص الا انه بما حصره العرف الخاص
 بالتخصيص وفي قولهم المال لن يدعى المرح للفرس اراد بالمال والفرس المعين
 المخصص واللام يفيد تخصيص هذا المخصص بكونه لام الترتيب للمعنى
 واذ كان الجنس كان مدلولاً لا من اختصاص الجنس بهذا يظهر توجيه
 وجه الكلام السيد وجواب عما اوجبه عليه ولا يوجد ما دعه عليه هذا
 النسخ بوجهي قال السيد على قاعدة اهل الحق اعرض عليه المرحى لفاصل على
 الطريق فقال وفي بحث لانه ان اراد ان لا يستحق بالذات والحقيقة لغيره
 لان كل حمل يصح متعلقاً بالمداه او منه فلا يحتاج الى السيد بقوله على قوله
 اهل الحق احراز عن قاعدة اهل الاعتزال انهم ايضا قالوا بذلك لما
 قال صاحب الكشاف في سورة التعاون قدّم الطرفان ليدل بتدبيرها على اختصاص
 المحدث بالله عز وجل لان اصول النعم وفروعها او ما حذر من فاعداً بان
 نعمة الله جرت على يد وان اراد ان يطلق لفظ المحدث فيما يتعلق بالله تعالى
 حقيقة وفيما يتعلق بغيره مجاز على قاعدة اهل الحق لان افعال العباد محال
 لله تعالى عندهم لا اعتبار للمعنى بل نظر لا لا قال بل بان مثل قوله تعالى
 على انعامه او على علمه مجاز وتعميق المحدث بما هو المشهور في الكتب صادق
 عليه السلام فاخصاً من جنس المحدث بالله تعالى قاعدة اهل الحق ايضا على ان اول

لا على التحقيق كما انه على قاعدة الاعتزال يشكك في ما يتران ان الما قبل على قاعدة
 اقرب منه على قاعدتهم فرقاً آخر وهذا يجوز على قاعدة لا على قاعدتهم ان
 يحمد الله تعالى حقيقة على كل حمل اختيارى وان كان من العبد باعتبار انما كان
 له كما انه يجوز ان يحمد العباد باعتبار انما كان له كما ان هذا لا يستلزم تحسناً
 خيراً الحمد وجميع افراد فيه تحقيقه انتهى كلامه واما ان اراد الاستناد قدس
 فقال اول على قاعدة اهل الحق كل امر حمل يصح لان متعلق به الحمد صادر من
 الله تعالى نعم ابتداء من غير ان يكون لغيره نعم مدح لا يحصل له بوجه من الوجه فلا
 يصح ان يحمد شيئاً من الامور الجليدة فيتم بالحقيقة على تلك القاعدة فيخص الحمد
 به يتم تخصيصاً عاماً كما على قاعدة الاعتزال فيغضض الامور الجليدة صادرة
 عن العبد ابتداء على ان افعال العباد محال عليهم عليها فيصح ان يحمد ذلك الجمل
 فاعله ولا يختص الحمد به يتم حتى لو ادعى المعتزلة تلك القاعدة اختصاصاً بالمحدث
 به يتم كان هذا عند اختصاصاً ادعائياً لا محتملاً بخلاف قاعدة اهل الحق فان
 اختصاص الحمد به يتم عليها محتملي الادعائى والى هذا اشار العلامة بقوله
 لا اختصاص للمحدث كلها محتملاً على قاعدة اهل الحق فالمداه بالاختصاص المحتمل
 ما يقابل الاختصاص الادعائى وحسب مقتضى ما ذكره المحقق بقوله ما قبله
 كل حمل يصح متعلقاً بالمداه لا ومنه فلا يشترط ان لا يحمد بالجمل بغير لغة
 ما يقتضيه ان يصح حمد بكل حمل وان هذا من ذلك فاقبل هذا ما افاده
 وهذا التحمل لا يتخلل بخرقة وخرقة وخرقة بعبارة اخرى واذ فيضا في
 بحثه فقال قوله قاعدة الاعتزال من العبد محتمل باختياره افعال الجليدة
 وانما يقتضى بذلك التمسك على الله تعالى لا شك ان هذا في اختصاصاً
 حقيقة الحمد لله تعالى بل العبد حمدتهم مستحق بالحقيقة الحمد واما كلام صاحب
 الكشاف في هذا الموضع فيناه نظراً لتلك القاعدة ولذلك نصح عليه بقوله

بانه قد انطق الله بالحق فخرج الى ما كان هاربا عنه وقد تكلف بعضهم لرجوع
 تاويل ان نسبت جميع النعم اليه نعم باختياره ان الاقدار والتكليف منه لا يختص
 انه مخلوق لثلاثين في تلك القاعدة كما ذكره سيدنا وشيخنا في مواضع كثيرة
 فلا يخار على قبيده ههنا بقاعدة اهل الحق احترام زاهن قاعدة الاعتزال
 لما تبين انه لا يتم على تلك القاعدة وقول صاحب الكشاف بما قال به ههنا ان لم
 ياتوا لكان مخالفا لقاعدة لا يدل على تماثل على تلك القاعدة اصلا
 اقول جوابا للاعتراض يتم من غير انه لا يستحق الجواب الحق على قاعدة من غير
 اعتبار اهل الحق على ما افاده الاستدلال الحق قد سره لاني ان يكتم على قاعدة
 الاعتزال لا يمتنع من غير زيادة بان عدم استحقاق الغير على تلك القاعدة
 على ما سئل هذا المتجمل في في المحل فاصرفه عما افاد ان ما سره لا يمتنع
 بافاده المتصرف القسم ان العبد باختياره يفعل فعلا يوجب استحقاق الحمد
 قاعدة الاعتزال على ما نقل ان العبد يفعل فعلا باختياره وليس ههنا ان كل
 فعل يظهر من حبه فهو باختياره فان التقدير والتمسك من فعله لا يظن ولا يستحق
 منها باختياره وايضا الحق يفعل فعلا لا يمتنع اختياره ولو سلم ان من قاعدة الاعتزال
 ان من الافعال الحمد ما يكون ما يكون باختيار العبد فلا يتم ان كل جليل با
 حيا يوجب استحقاق الحمد ولو سلم انه يوجب استحقاق الثواب مع ظهور المنع
 فلا يتم ان استحقاق الثواب مستلزم لاستحقاق الحمد فكون العبد فاعلا
 الافعال على ما هي قاعدة الاعتزال غير مستلزم لان يكون مستحقا للحمد وكذا كثر
 فاعلا لفعل جليل باختياره فانه فاعلا لفعل الجليل باختياره كثر ما لا يستحق الحمد
 ولا الثواب كالسقاء ووافع الجواد والعن والكنه والحيد والمقرب وذلك
 ان في كنه الجليل شهير لا يسطر بان في البراءة الحائز من الماء طاريا يقال
 له استحقاقه وجد عطشان استطاع العطش قرأه من انسان او غيره من حيوان

طاري

طاري من وضع الجليل الماء ثم سقط في حوضه واتي به الى العطشان وجده
 في حلقه مرة او مرتين حتى نال عطشه واشبع والطاير الدافع للحرارة يفرق
 شهوة العلق باختياره يصنع عذبا لدم الفاسد من عضو الجليل فيخرج ويكتم
 يخرج في فم الحرف فيقول خافه والحيد قد تسع الجذوع فراء وحكي العلامة للزاد
 في شرحه كليات القافية ان كان له سر سام فليست عقوب ضررا وتلك ان هذه
 وما لها من الظاهر الكثير والامثال في الجليل حسنة على قاعدة الاعتزال وما
 المعتزل الذي يدين الى ان الجليل هو الحسن والحسن والتبع عقليا لا شرعيا
 وايضا قد يفعل العبد باختياره فعلا جليلا ليس له الى غير جليل فتم من غير
 شرع ولا عدل ولا يتم انه بهذا يتحقق شرعا او جديا وايضا الفاحشة التي يوجب
 وشرع الخشاء فعلا هذا انما يستحق العقول في حكمه ان الحسن من الحسن
 مخرج وثباته وهي فعلها لا يستحق الحمد ولا الثواب ولكن الجليل عندهم
 هو الحسن والحكايا الحسن هو العقل ومن الشرع لا يتم ان كل جليل عندهم
 ان كان بالاختيار يوجب لاستحقاق الحمد في الشرع واما الاولى وهو ان
 العبد فاعلا لبعض الافعال باختياره على ما هي قاعدة الاعتزال غير مستلزم
 لان يكون مستحقا للحمد فقط ليجاز ان يكون له فعل اختيار لا يوجب استحقاق
 الحمد كما يحري ان الله واليه والشيطان ومن لو كان له فعل يتحقق الحمد من الانسان
 ثم ان الذي احسنه السيد على ما صرح به في حواشيه من قاعدة الاعتزال
 انما هي قاعدة خلق الاشياء الا لاستحقاق الثواب واستحقاق الحمد فانها ليسا
 من قاعدتهم والشبه عند الجمهور ان قاعدتهم لا ينفك عنها بحسب الظاهر
 على قاعدتهم اظهر بخلاف قاعدة الاشاعة فانها عليها سكال انما يستلزم
 لها واستلزم استحقاق الثواب لاستحقاق الحمد على ما شرهه كلامه
 ايضا ثم ان كلامه شرعا بان قاعدة الاعتزال هي قاعدة خلق الاعمال

والنهي بانما استحقاق الثواب واخرى بانما استحقاق الحد ولما ثانيا فلا يلزم
الا اذا ثبت ان الحد لا يكون الا فاعل بفعل وهو على الحد هو الوصف بالجل
على جهة التعظيم والفضل ولا يتم امتناع وصف العبد بالجل اذا لم يكن فاعلا
فانه قلت بالجل المحذور وان لم يلزم ان يكون اختياريا لكنه سبحانه يكون للحد
على محذور عليه اختياريا ولذا لا يحذر الاختيار فلا يحدت القول فاشا
اعم وهو شامل لا يقتضيه الفاعل المختار واختياره ولما اختاره بالكتب فيفعل
غيره فان الاختيارى ما يتعلق به اختيارى موله في الكتاب او ايجاد او فعلا
ولا حتى انه باجربا وتقريرا يظهر وجوبه اعتراضه عن قول السيد
بوجوب وجوب وند لما اورد هذا المورد المختل بوجوه واعتراضه على الكشاف
ساقط غير وارد فانه لعل ايراد الحد العرفي وادعى ان النعم كلها متساوية
وهو يوجب ان يكون العبد فاعلا لفعل رايه لا ينافي هذا وما ذكرنا
تايد لنا قوله لان اصول النعم للحد ولا حتى انه لا ياتي في نية كلام السيد
بهذا وما ينبغي ان تبدي له انه يمكن ترجيح جوابا لا استناد بوجوبه عليه
ما اوجبه ناه نطق له فانه مع وضوحه لا يحسن وقوم من هذا اشارة
ثم قال هذا المختل في نظره في الشواقي نظرا لان الحد لما كان مختصا بالجل
الاختيارى ولا اختيارى ولا اختيارى نعم بناء على قاعده اهل الحق فيلزم
اختصاص الحد بنوع بالتحقيق قطعا فيلزم ان يكون اطلاق الحد في حق غيره نعم
محاذرا لقوله لا قال بان مثل حديث زيد على نفسه او على غيره محاذرا لمثل قوله
تقريرا للحد على ما هي المشهوره الكتب صادقة عليه ع اما الحد العرفي فلا
المحذور عليه سبحانه ان يكون صادرا بالاختيار عن المحذور واما الحد العرفي فهو
الحال انه من هذا التعليل صاحب الكشاف اختصاصه بكون اصول النعم وقروها
منه فلا يند لانهم بالتحقيق الاصل الاستناد المكتبات اليد ثم ابتداء بناء على

فان قلت الاشعى لا يتكر ان اسناد الافعال المكتسبة للعبد كالصلوة والحج
وبغيرها اليد حقيقة وان قال ما تم خلق قوله نعم فالعبد عن نعم بالتحقيق
وان كان انما تم خلق قوله نعم كما ان اسود بالتحقيق وان كان سواد مخلوق
نعم قلت ثم ان اطلاق المصلى والحاج واشا لها عليه حقيقة عند كونه لا يطلق
على الصلوة والحج انما فلان اختيارا ان العبد حقيقة بل بطلب الاختيار عنه
واما المنعم فلا ثم انه عند يطلق حقيقة على العبد لان الظاهر المنعم هو صدد
الغنى بالاختيار ومن قاعدة سلب الاختيار عن غيره نعم والحاصل ان نسبته
الافعال له العبد حقيقة عند لا نسبته كلها اذا افعال التي يعتبر في غيرها الا
او ان لا يربط بغيره عند حقيقة قطعا الا رأى انه لا يطلق على العبد انه موثر حقيقة
هذا ويمكن تقريب الجواب بوجوب آخر وهو ان عرف المنعم جري في معظم الافعال
باستاده **المكتسب** بما ولد له كما اطلاق المصلى واشا له على العبد حقيقة غيره
ولكن المعتبر في الحد هو الاختيار لا المكتسب فلا يلزم ان يكون اطلاق الحد
على ما يتعلق بالعبد حقيقة وفي قوله يجوز على قاعدها لا على قاعدهم لم يبحث
لان ان اراد ان يجوز حقه نعم على بنسبة للحد فيلزم لان المحذور عليه بحث
كثير من النعم الاختيارى المحذور ضرورة ان الجمل في قوله نعم على الجمل الاختيارى
صفه للنعم كيف لا والمحذور عليه سبحانه يكون وصفه المحذور في الجمل انما
العبد كالصلوة مثلا ليس بنفس الفعل الاختيارى له نعم بل ليس وصفه المنعم
نعم من متعلق بفعل بمعنى انه مخلوق له وفعله هو خلقه لانه اراد ان يجرى
حده على خلقه فكذلك يجوز عندهم حقه على الاذاع عليه والتكليف منه فلا فرق
بين القاعدة بين قائل قوله انه محذور لم يفرق بين الاختيار سلبا واختيارا
فاعمل بفعله في الاختيار فان ذلك اهم وهو شامل للاختيار المكتسب
والثاني يختص الثاني وليس الاختيار بفعله ولا اختيارا لغيره على قاعدة اهل الحق

ثم بل غاية ما لازم من تلك القاعدة ان لا يكون العنصر فعل وكذا قوله فليس من اختصاص
المعبر بالحقيقة غير ان لا اشير اليه ولا ان تعزيب الحد كثيرا ما يصدق في غير
علمنا اننا لا نريد المعترض بقوله لا قال بل ان شئت حدثت زيدا على انفسه او على غيره
بما نحتاجه ونعزيب الحد على ما هو المشهور في الكتب صادق عليه والمنع مكاره غير
مستبعدا ككلمات الحق مستند بها بطل تعدد خبر ما الذي اورد في الحد المعترض
فلان الذي اوردوه وهو المشهور عند الجمهور ان المعزوب عليه يجب ان يكون اختياريا
وهو امر مشترك على الصواب عنه بالاختيار وغيره كما اشير اليه في خبره فقولنا لا يلزم
عليه يجب ان يكون صادرا بالاختيار عن المعزوب عليه واما الذي اوردوه في العرف
فلا ينفعه بل لو كان وتقرر ان خبر ليس المعترض ان اصول النعم وفروعها اذا كان
منه نعم ولم كان النعم بالحقيقة هو الله نعم وحده على قاعدة الاستمرار في اذ كان
ذلك كذلك على قاعدة الاشهر لم يكن فرق بين القاعدتين وهذا يظهر للاعتبار
وان لم يكن كذلك انعكس الامر وكان تحقيقا على مذهب المعتزلة دون الاشاعرة
التي عبر عنهم باهل الحق ثم الذي اورد في الجواب المعتزلة بقوله قلت لا ينفعه في
يكفي لسائل احد وقوله لكن لا يطلق على الصلة والجمع انهما فعلان اختياريان
العبد حقيقة في بطلان ارادته لا يطلق عليها انهما فعلان مشويان الى العبد
والعبد اختياريا ارادتها وهما ان كان ارادته لا يطلق عليها انهما
فعلان صادرا عن العبد بالاختيار لكنه لا ينفعه وذلك لما مر في خبره
لان المعتزلة ايضا معتزلة بان اصول النعم وفروعها مشتركة فلا فرق في هذا
بين القاعدتين وهذا يتم اعراض المعترض ثم قوله ومن قاعدة هذا سلكنا
عن خبره وقوله اذا انفصل التمسح ثابتهما في زمانه لا ما فهمتم ان
الثاني ايضا غير جبري مما سرده فيه لا ينبغي اعتزال من المعترض اذ على قاعدة
الاعتزال ايضا النعم كلها من الله نعم على ما صرح به فليكن بين القاعدتين

فلهذا

في هذا ايضا فرق وهذا يتم الاعتراض ثم في قوله وفي قوله يجوز للمعترض بل الجواب
منها ان زيدا في الارادة فيجوز ان يكون العقل عن قوله باعتبار انه قسمنا ان لا يكون
ان حكمه بعدم الفرق يحكم بفرق بين الامرين قال الله والذين آمنوا
الكل ان قادم الاسناد قدس سره وجدا لا بناء ان لفظ الله قد وضع للصفات
لجميع صفات الكل فيدل على انصاف الذات بصفات الكل اياها لان قلت ان
كان لفظ الله مخصصا لهذا المعنى كان صفة لا اسما اذ يصدق ح انه يدل على
ذات سبهم بالاختيار معني معين وهو استيعاب جميع الصفات قلنا فانما يلزم
كونه صفة لو كان في كون اللفظ صفة الدلالة على الذات بلهم باعتبار المعنى المعين
وليس كاف ولا يلزم ان يكون اسما الا ان كل صفات بل لا بد في الصفة مع
تلك الدلالة من انما اعتبر المحققين وهو صفة وفرد صفة غير الاسما
بلهم قال الزمخشري فان قلنا سم هو اسم صفة قلت بل اسم غير صفة الا ان
يصفه ولا يصف بغيره وهذا كلامه وهو موكد لما ذكرنا هذا تمام ما افاد
الاستاد قدس سره اقول ان زيدا على انه مناقشة ظهر هي ان يجوز ان لا يكون
الموضوع له هو الذات المستجيب لتلك الصفات باعتبارها حتى يكون الانصاف
والجامعة معتبرة في الموضوع لرد اختلاف مفهوم اللفظ بل يكون الذات وهذا
موضوعا لها ومن اوصاف الذات الموضوع لها وحدها انما جامع لها فيكون
الجامعة والاختلاف خارجا عن المفهوم الموضوع له وعلى هذا لا يلزم ان
يكون لفظ الله الدال على الذات وحدها صفة بل يكون اسما على او غير علم
على اختلاف من الاعلام ولقول الاستاد ما اعتبر هذا الا لامرين ولها النج
لا يظهر الانباء الموجه اليه نتيجة لملفت اليه وانها ان الذات وحدها من
غير صفة غير معلوم بتلك موضع لفظا في فهم من لفظ فان قلت يجوز ان
يضع لفظ بانه ذات لها اوصاف مخصوصة بحيث لم يكن الانصاف والاختلاف

في المفهوم والموضوع لم يلزم ان يكون معلوما من قبل المعلوم المفهوم انما هي
 الذات بصفة الذات وحدها والصفة التي للملاحظة الذات وتوابعها وعلى
 هذا يكون المفهوم مضمنا لما اذا المفهوم المعلوم الداخلة فيها الانصاف فان كان
 من حيث انه مضمنا اذا كان معلوما وهذا المفهوم المعلوم موضوعا للذات
 المفهوم من اللفظ هذا الوجه والعنوان الداخلة فيها الانصاف فان قلنا ان كثيرا
 من الاحكام قهرها الفرق بين العلم بالشيء ووجوه الشيء فلم لا يجوز ان يجعل الوجه
 الذي للملاحظة الشيء ووضع له لفظ قلنا ان الاستدلال قدس من يتكره على ان
 تسليم لا يتبدل فان الذي ذهبنا اليه ادعى ان الذي له الوجه معلوم حتى
 غير هذا الوجه حتى يكون المعلوم من لفظ الشيء خصوصيات الاشياء بل يدعي
 ان المعلوم هناك مفهوم الشيء والاشياء بانها هي لا بخصوصياتها غير انما هي
 كان لفظ موضوع المفهوم معلوم بهذا الوجه لم يعم شرا هذا فكيف يعم الذات
 وحدها بل قد انصاف والوجه باي وجه يعلم ويعلم ثم اقول يمكن ان يستدل
 عن الاول في وجه البناء المسمى اليه بان مفهوم الذات تلك الصفات كما في
 ان لم يكن الانصاف اختلافا للمفهوم كالحال بالوجود ولكن يمكن رده بما اورد
 ثانيا ثم في المقام كلام آخر وهو ان لفظ الله اذا كان علما على ما هو في بعض
 العلماء يلزم ان يكون معلوما بوجه جبري شخصي فان العلماء اضر والعلوم لا يكون
 موضوعا لشيء بعينه وانما واهل ما صرحوا به ان يكون ذلك الموضوع لخصا
 جبريا لخصا معلوما بهذا الوجه ومعلوم انه يتم خبر معلوم بهذا الوجه هذا
 عدل بعض العلماء عن هذا وقال انه بمنزلة العلم وانه الاصل وصف في
 صاحب الكتاب ان الله كما له اسم ليس بصفة واعتبر عليه بان ذكره الله
 بمعنى المعبر ويلزم ان يكون بصفة مثله فكيف قطع عن الوصفية واجتنب
 بان ذكره ولا اسم يقع على المعبر ولا يلزم من ذلك ان يكون صفيا ان

الجزء

الكتاب اسم يقع على المكتوب وليس بصفة وحقق المقام ان الاسم قد يوضع
 لذات بهية باعتبار معنى معين فموجب في مركب مفهوم من ذات بهية لم يلا
 فيه خصيصية اخرى من صفة معتبره فتصح الاطلاق على كل تصنف تلك الصفة
 وشغل ذلك الاسم من صفة وهذا المعنى المعتبر في معنى الاطلاق كالمعنى
 مثلا وقد يوضع لذات معينة فلا يلاحظ قيام المعنى بها فيكون اسما لا يشته
 بالصفة كالعلم وقد يوضع لها ولا يلاحظ في الوضع بمعنى له فمعنى بانه
 على تعيين الاول ان يكون ذلك المعنى خارجا عن الموضوع له وسيا بانها هي
 الاسم بان انه لا يلاحظ الاجل على المجرى فيه حرة وكذا الدابة اذا جعل اسما للذات
 اربع فريم وجعل الذهن سببا الوضع هذا الاسم بان انه لا يلاحظ من جهة
 الثالث ان يكون ذلك المعنى اختلافا للموضوع ليعتبر مفهوم من ذات
 معينة ومعنى محض من كاسا والالوان الزمان والمكان وهذه التسميات
 ايضا من الاسماء لكن ربما اشتبهت بالصفات والقسم الآخر انما التباسا بها
 ومعار الفرق انما توصفات بشي ولا يوصف بها شيء على عكس الصفات
 ولما وجد في الاستعمال له واحد ولم يوجد شيء له علم انه من الاسماء دون
 الصفات وهكذا حكم كتاب وامام افاض الاستدلال فلا يشترط ان لو كان معين
 الذات معتبرا في الآلات المعبر وفي الكتاب دون المكتوب لا يستفاد منها معنى
 لاستفاد من المعبر والمكتوب ومن الظاهر ان ليس كذلك واي معين مستفاد
 من الآلة والكتاب لا يستفاد من المعبر والمكتوب بل اعتبار تعيين الذات في اسما
 الآلة والزمان والكان لا يضره وانما يكون معتبرا فيها لو كانت تلك الاسماء التي
 عليها وليس ليس فان قلت تعيين الذات معتبر في هذه الاسماء لان ضربا يدل
 على مكان الضرب انما هو انما هو ضربا على انه تعيين الذات بان كان او لم
 او لم تجلنا الضارب فانه يدل على انه الضرب ولا يتعين الذات المعبر

فيه أصلا وكذا المضروب يدل على من وقع عليه الضرب من ضربتين ذات
قلت كما ان معنى المضارب ما لما الضرب ومعنى المضروب ما عليه الضرب كذلك
معنى المضرب ما فيه الضرب ومعنى المضارب ما به الضرب وكما يجوز ان يكون
الذات المعبر عنها المضرب بالمكان او الزمان كذلك يجوز ان يكون تسمى للذات
المعبر عنها المضارب بالفاعل فيقال المضارب فاعل الضرب فالحركة تسمى الذات
في هذا دون ذلك حكم قوله كلام الحبيب جاث آخرتها البعث الظاهر ان
اليد فانه يظهر من القسم الاول باخذ كذا فيحكم بها بغير الامر كقولكم
لا تبغوه اولها ولا تبغوا ثانيا ما نامل فانه مع وضوحه لا يخفى دقة قوله
من انه اشير بعوم الاكرام قال الفاضل الطوسي هذا القول هو الشرع لا يري
لكن ليس كلاما بنسب اليه هذا الفاضل أصلا فانه قال هكذا المراد بعوم الاكرام
لانا ما اعطى العقلاء منهم من العقل الذي به صحة التكليف الشرعي وهذا
فمن قوله ولقد كرنا نبى آدم وفيه ايماء الى ان الجمع المضاف بعوم الاكرام لما
وعوم الدعوة الى ارسلا من الاحكام وامر القادري من العقلاء
يحبهم ونبيهم عابدينهم قال الله نعم والله يدعوا الى ارسلا من اكل
واحد واحد من العقلاء القادريين فان حذف مفعول يدعوا الى ارسلا
لما سيجي بحقيقته وهذا حاصل كلامه مما يتعلق بهذا المقام والجور في قوله
وفي ايماء عابدين الى التفسير المعنوي من قوله وهذا ضرب من الضرب الفاصل لانه
عابدين الى ما سبق من عوم الاكرام الماخوذ من كلام الله الحق وليس قوله
ولعوم الدعوة لمرادهم انه حكوا في قول الله والدعوة الى ارسلا من اكل
الى ان حذف المفعول بعوم الاكرام وعوم الدعوة لانه لا يتبين انما هو
بان كلام الله على لسانها واتباعها قبل قوله ما تكلفه من هو الضرب
الى التفسير لا قبل القطع السليمة لانه كان المقدم من قوله وهذا

الشرع

اندر الكيفية في الآية بالعقل فليصح هذا التفسير ثم ان الجمع المضاف بعوم
التعظيم أصلا وان كان اندر الآية بعوم كماله العقل لجمع نبى آدم وفيه
تصريح بافادة الجمع المضاف التعظيم لا ايماء اليه على ان سوق الكلام ياتي
ذلتا ليس في الشارح اليه بهذا عرض العموم أصلا وبالجملة ليس يتنص الى المقام
بان كذا تفسيرهم الآية بذلك بل كذا عبارة الله وكون الجمع المضاف مبيدا
التعظيم مصحح به في كلامهم فما الحاجة الى ان في ذلتا تفسير ايماء اليه ولعل
الذوق السليم لا يحتاج الى ذلك الى مزيد الى مزيد بيان واما قوله ليس في قوله
ولعوم الدعوة لمرادهم لانه يبين انما الى دقة في حاشية الحاشية بان فان
لم يصرح بالاشارة الى حذف المفعول لكن بيان كلامه مناسب ذلك وذلك لان
الغرض المسوق له الكلام هو بيان ان كذا عبارة الله ولا يحصل الا بذلك
الحال لان كذا ما سبقه بان كذا عبارة الله كذا فاصلا انما فليجوز ذلك عليه بلا
اقول في قوله وفيه تصريح مناسفة طه هي انه ماسرود لا يرفع الايراد الذي
ادرجه الفاضل في قوله عليه اسودا آخرى لا على افادة الاستاذ قدس سره ان
قوله والجور في قوله وفيه ايماء عابدين الى التفسير المعنوي من قوله وهذا ضرب
اذ لو جعل عابدين اليد لا تحتل المعنى لان هذا التفسير يستلزم ان يكون المراد
من نبى آدم بعضهم اعني العقلاء فيكون الجمع المضاف بمقتضى هذا التفسير
على بعض الافراد لا على كماله حتى يستقيم الحكم بان في هذا التفسير ايماء الى ان الجمع
المضاف بعوم الاكرام فالوجه ان جعل الجور ودعا المذكور عابدين الى عوم الاكرام
وح نصر حتى الكلام ما فهم العلامة من كلامه في هذا ما افاده الاستاذ ولعله
اراد الله على ان تفسير الجور ليس على ما ينبغي لانه هذا يندفع ايراد القائل
ومما خذنا على المحض فان قلت لعل ان يقول ان العقل الذي هو مناط التكليف
عام شامل لقوام نبى آدم فان المراد به العزرة التي من شأنها ان تكلف صاحبها

وعدم هذا ظاهراً وندم ظهور ما اختل عليه من الصبي والمجنون لما لا ينفك
تلك العزيم وهذا الفرق بينهما وما من الحيزات قلت لهذا الأستاذ ما اعتبر هذا
الاعتبار الكرامه فان اعطاء هذه العزيم مع المانع ترجع لا تظهر منها فالتجدي
ليس كبر بل هو حوان واهانه قال كان الله عز وجل قال الفاضل الطوسي
اورد صاحب الكشاف السؤال على من صرف رجحان بان شرط منع صرف فعلان
صفه ان يكون شرطه على فعل في رجحان متفق لا اختصاصه باله فعلان
يكونه منصرفاً واجباً به وقال العلامة الشافعي في جواب ما ذكره الشافعي في
الاختصاص لما في شرط عدم الاضرب وهو وجود فعل كذا في شرطه لا
وهو وجود فعله فان الذي يقع الاتفاق على انضاده الذي يكون شرطه
فلا يشترط لا عبرة بانشاء الشرط بواسطة هذا الاختصاص لان معنى الاشتراط انه
اذا اطلق على من ثبوت فان كان على فعل فعلان غير منصرف وان كان على فعله
فمنصرف هذا كالاخصه واورد الفاضل الاعراب عليه بان عدم العبرة بانشاء
الشرط للمحل يقول لان معنى الاشتراط انه لو لم يكن لتعريفه على انشاء فعله انه
وقيل معنى بان الاثم معنى الاشتراط ما ذكر ولا يخفى وورد مثل اعتراض
الاقل على كلامه هذا بان لا جعل يحصل النبي عليه السلام بالصلاة عليه مقارناً
لتعريف الله تعالى لما على انشاء امر الله تعالى وقضاء حق رسول الله عليه السلام لو لم يكن
لتعريفه على ثبوت شرطه علينا معنى ما لم يكن من اعتبار اصل الاول على العلامة انه
المعنى على انشاء فعله فعلاً نهى صحة هذا التعليل واستانته بناء عدم العبره
بانشاء الشرط على كون معنى الاشتراط ما ذكر لا نفس عدم العبرة المحل يقول
لان معنى الاشتراط هو تعريفه انه لو لم يكن من اول الامر لا عبرة بانشاء الشرط
لان معنى الاشتراط كذا الورد منع كون معنى الاشتراط ما ذكر وورد ما هو ادق
معنى اشتراطه على معنى اشتراط تحقيق الاول بدون الثاني مطلقاً لا اشتراط تحقيقه

بدقه على تقدير شي آخر واذا كان هذا من غير ما فلا يصح بناء المطر عليه فذكر ان
الموجب للعدل عن ظمعي الاشرط اذ لو حمل على طر من ان لا يكون رجحان
منصرفاً ولا غير منصرف فطم ان يكون غير منصرف ومنصرف معاً او شرطه
مع تقديم هذا الموجب وورد اعليه المنع وهو لا عرض الثاني فكيف لو لم يكن
ويمكن ان يتكلم بكلام الفاضل يعطى مثل هذا الترجيح وان كان غير الظاهر
في كلام العلامة قبل قول من شرطه على الشيء قد يكون باعتبار ان الثاني متساو
مع الاول وقد يكون باعتبار استساو الثاني الى الاول في نفسه مثال الاول ان
متعين في حوادث ومثال الثاني زيدا سواء الادب فضرته ومن البين ان كلام
الوجهين لا يقتضي عدم احتياج الترجيح الى غير ما فرغ عليه فلا ينافي ذلك في التعليل
بغيره اذ التعليل لا يقتضي عدم احتياج المعلق غير ما علم به الا يرى ان لا يخفى
قلت في الصبي الاول لما لم يشر فيه في حوادث لان كل تغير حادث وفي الثاني
زيداً سواء الادب فضرته لينا دبر لم يكن يستجيب اصدا لطعام السليم بل
مثل ذلك شائع في عبارات المتأخرين في العلوم والحكايات ومن ههنا علم انه
لا يجهل في تعريف المدعي على بعض مقدمات دليله ثم تعليل بعض آخر بها اذا
تمدد ذلك ظهر كلام المحقق منها ظهوراً لا يغير به خبر الخفاء اذ يحصل ان
عليه السلام علينا من كثر فقره يحصل له الحمد لا لالام وقضا التحقيق
وقد انذرنا ما سبق من قول زيدا سواء الادب فضرته لينا دبر لانه
اودع ههنا ذكر الاشتراط ما لان قضاء الحق انما يستدعي التعليل لا اقل ان التعليل
بالحمد فاشارة الى الامور لما يقتضي المقارنة من الضم من قبله في تعيين
قوله تعالى وقضا لك ذلك شيء لا ذكر لا ويزيد كقولنا في تعريفه ادا الخطب
ضد عليه السلام ما اكمل لتكتم نظر الحان التكملة لما دعت الى التعليل وهو حاصل
بالقائه فهو كاف في استحسان المقارنة اذ ليس من شرط التكملة عدم حصوله

الفرق بين الختان بل كذا ياد بها هذا الطريق لذلك يقال الختان لا يطرأ ولا ينكس
 لا يشترط الحق لا دخل له في الاشتغال فلا يصح تفرع جميع الاشتغال ولا ادخله
 لا فاضل لا يكتفي في تفرع الجميع تفرع جزئيا جزئيا على انما تقول شئ من
 وان لم يتوقف عليه الاشتغال لكن يؤيد ويؤكد من حيث يدل على انه امر متعلق
 للحكوان يقال المقارن متفرع على الاشتغال في المتن والاشتغال كنهنا المقارن
 من حيث تانها التجويل لها في الكلام كما سبق واما ما ذكره هذا الفاضل في
 توجيه كلام العلامة المتعارفين ان المقترع على اشتغال فعلى وفعال نهى
 صحة التعليل لنفس عدم العينة في على تصويره ان ما منع على شئ لا يجوز
 شئ آخر قد عرفنا ان كل هذا الحكم كذا في الاشغال السابقة وما ذكره في
 بيان تفرع صحة التعليل يرجع الى ان نفس كون معنى الاشتغال ذلك موقوف
 على اشتغال فعلى وفعال نهى وذلك وان امكن صحته بان ما يتوقف عليه
 مقابلة الدليل يتوقف عليه صحة التعليل به ضرورة انه ما لم يثبت لا يصح
 التعليل به كنه فيما ذكره في توجيه كلام العلامة المتعارفين في بعد لان ذلك
 من قبل ان يفرع المدعى على بعض المبادى البعيدة ثم تعليل المقدمات التي يتوقف
 على المقترع عليه شئ ان يقال كل متفرع على الحوادث فالعالم حادث لا نهى متعين
 ولا خلق بعده وذلك شئنا على السيد قدس سره هذا التفرع المخصص وليس
 اريد منها على ان ما منع على شئ لا يجوز تعليله بشئ مطلقا انتهى كلامه اقول
 كلامه هذا اعجاب شئ لا يخفى نهائهم كفاية صحة تفرع الجزئية تفرع الجميع
 بل كفاية نقصان ونقصان وهي قد عرفت ان على ما يظهر من استجواب قرات
 شوهده في عرافة وخوان قد يشاع في خراسان والناس موجود فيه قد شيع
 في دوان مصر يدوب في انصوي هندستان والشنا شديدة تركستان وما هي
 اعل في اهل ومنها ان شمل اوردوا ولا في توجيه كلام المحقق بوجه توجيه

كلام العلامة المتعارفين الى قوله ايراد المحقق على ما فعل الفاضل ما شاء وانما
 وتسلها ما لا يخفى عليه وان لم يكن سلبا اخرجها باخر ومنها ما هو المظهر
 استبعادها على انه يمكن منع الزوم وبطلان الانام ومنها امور اخرى ينبغي
 عن اظهارها وانما الاستدلال قوله ولا يخفى ودور شئ اخر منه الاول على
 كلامه غيرهم وانما يرد عليه لو كان قوله اسما لا تعليل لا لانه كان قوله من
 ثمة تعليل له وليس بل هو تعليل بتجديد الصلة او التقييد فامل وهذا وانما
 صحيحا معني كنهه مستكشف لفظا واما سبق التعم السابغ للموقوف على الفرق بين
 المصوتين ان كلامنا في الاوصاف المذكورة التي على الله عليه ولا تصح جليله
 بل كل منها يدل على احوال على جميع صفات كانه بخلاف الاوصاف المذكورة لله تعالى
 كلامها قاصرة النسبة الى حقيقة كبرياءه فالان بالاول ترانها لعطف والآخرها
 القاطن يحصل من اجتماعها بين فاعله ما سبها الحق في المحللة لان مذكره
 معرض البناء عليه تع والسبب في ذلك ان الصفات المذكورة له تع صفات تليق
 من خلق لانام فكيف لهم وذلك لا قدر له بالنسبة الى جلال الله وقضاء على التقا
 بخلاف الصفات المذكورة النبي عليه السلام فانها جامعة لجميع المناقب والمفاهيم
 اما سيدا لا اولها لا اخرها فانه ذكرها ما المبعوث الحق فلا حق له على تفصيله
 بحسب النسب والمحسب على جميع الناس الذينهم افضل البرية واما الموضح السبل
 فلذلك الشرح على انه الواقف على جميع دقائق حقنا الطريق الموصل الى السعادة والآخرة
 وهو الموقف عليها فيدل على اجتماع غاية الكمال منها في التجلي فيروا ما الحام
 فكل فاعله هذا المظهر في تفرع من تفصيله فانه في ما تفرع بعض الافاضل
 عدم تمام هذا التوجيه وان الاولى وجه الفرق ان يتران الصفات والقبلا
 واما شالها اذا ذكرت متعاقبا محلا مذكورا متعاقبا مثلا لا في هذا رجل يعلم بربه
 متى ولا هذا يعلم بربه متى بل هذا رجل يعلم بربه متى واما اذا ذكرت بطريق

الافراد كثيرا ما يذكر غير متعاطفة كما يقيد هذا عمل المرء اهدى في هذا عالم
ناهد في حق والسر في ان الجمل لصلوح استعمالها لو ترك عطفا لربما تهم
كونها ابتداء كلام بخلاف المفرد فانه لا يترجم هذا فيه فترك عطفا لما ذكر في
الاختصار اقول ما ذكر في مجرد تكثير لفظة لا تعبها عليها في كلام البليغ الا في سيا
مقام الخطاب مع الذكر الذي لا يصح به الا وهام الفاسد بل يتقطن بالمعنى
بالقرائن المعنوية فلا يحتاج الى القرائن اللفظية على ما ذكر على ان ما ذكره
عزم بل المدار في باب الفصل والوصل كما علم في علم البلاغة على النسخة بين
الكلامين فان كان بين الجملتين كما لا يفصل الى كمال لا يقطع لم يعطف
ان كان بين المفردين جامع عطفا في كلامه اقول ان الذي سره اوله ان
بعض لم ينفعه ولا يحصل امر فان لما منع ان يمنع ان استعمال كلمة في العالم
على كمال كمال من حيث كمال الاتصال والانفصال كما هو في العلم لا يعطف
الذي لا يعطف بعض الاثبات المدعى ثم الذي اراد ان يامر به ويرجع منها انما
الذي اشار اليه تكثير من الكلمات وليس هذا ما العطف عليه بل كمال من العطف
تركه وانما من يورث مشهوره وما منع سطوة مذكورة منها الاختلاف فيها
وانشاء منها اهلها واما في آخر لفظة مشهوره ثم لو سلم ان جبهة العطف في
الاختلاف وتركه الا لاحدا لكلامين وان كل جملة اخرى كما لا اختلاف فيها
انشاء ونظر هذا الوجه الذي في من هذا في اظهار السر لهما من العطف
وتركها جامع الى التوسط وعدمه كما لا يخفى انما الاستاد قد سره قبل ما ذكره
لتوجيه ايراد صفات النبي صلى الله عليه وآله غير متعاطفة واردة صفات متعاطفة
متعاطفة غير متعاطفة لان ترك العطف في الاول كما يدل على استعمال كل صفة
كامل وموجه للصلوة عليه السلام كذا لا يترك في الثاني ليدل على استعماله
كل صفة كمال وموجه للصلوة ليعلم ان سادها وكان العطف في الثانية يتعد

في السبيل ليجد كذلك لو عطف في الاول ليدل في السبب للصلوة لكان مناسباً
بلا فرق فيها فالاولى في وجه الفرقان يقال الصفات والاعيان اقول انما في
توجيه قوله غير متعاطفة ان الشرح رحمه الله تعالى على اعطاء الشرح العظام
المذكورة ولا شك ان اعطائها مجتمع ادعى الى الحد فخطف بعضها على بعض
بالواحد ليدل على انها مجتمع في التحقق لان عطفاً ليجل ينفذ عطفاً في التحقق
كما حقق في موضعه واما عطفاً الصفات المذكورة فهي طلبة السلم فلا يلزم
هذه الملازمة انما اولها لان منها ما هو بمنزلة المأكول لبعض آخر فلا يناسب
العطف بينهما واما انما لان عطفاً لا يدل على انها مجتمع في التحقق لانها
مفردات وعطفاً المفردات لا يدل على ذلك والى ما ذكرناه من مفردات اشياء والاعيان
مجموعات لان الجمع بينهما واقع في انما في ترك العطف كما يدل على استعماله
كل وموجه للصلوة لولا يذهب عليها ان هذا الاعتبار لما يكون مناسباً ان
لو ذكرنا اذ كل صفة صفة اخرى فاما اذا كان المذكور اذ وجهها صفة واحدة
كما هو الواقع فلا يمان ترك العطف هناك يدل على ان كل واحدة منها موجه
للصلوة بالاستقلال ثم ذكر من سميت المختصين كما لا يخفى ان مذكورين
الشرح في بيان الدقائق والتحقيق ايضاً كما ذكر الشرح لان له دخلاً في السبب في
الكتاب ولا يقر ذكر اقوال الاصحاب بطريق الاحكام من عند اذ لو كان الشرح
واقفاً لمقتضى الاحتياج الى هذا الاحكام لان شرح لا حاجة الى ذكرها طبعاً فيه
خسر لان دلاله ذلك الاحكام على هذا الظاهر من دلالة على عدم شرح كذلك
انما الاستاد قد سره ان قصوره الشرح مذكور في الشرح في علل لغو المختص
حيث قبلنا وقد شرعنا غير واحد من الفضلاء وقد اشار الى العلامة قوله
ثم ذكر من سميت المختصين يكون قصوره الشرح مذكوراً في ضمنه فمختص
بلا ريبه ثم ان هذا المختص لا يتعد وغيره وعبر عنه ببيان اخرى فقال اقول

قصص الشرح المذكور في ضمن قوله ذكر من غفل عن مقتضى ما يستدعي زيادة أو
جائزاً من جعلها أنه قد شرب من الماء والفضلاء ولم يأكل من الخبز
ذلك بعينه قصص الشرح وذلك في قوله من أخذ صاحب الفل على السيد
لم يصرح بقصص الشرح وما حصل ما أفاد الاستدلال من الجواب أن صرح بما
في الإشارة إلى كلام الشرح فإنه صرح فيه بالمتأمل غفل عن هذه الحقيقة
بأن قصص الشرح المذكور في عبارة الشرح في ضمن قوله ذكر من غفل عن مقتضى
وغفل عن وقوع المذاقة عليه وإن الواحد لا يكفي بهذا على ما شرع عليه
وجوابه وإن تضمن الذم عشرة أشياء بوجه آخر فظن أنه فاسد و
منوجه لا يحسن دقة قال الله والمعلم كونه أسكن قبل المصنف من هذا الكلام
أن قوة العبادة لم يكن قاصرة عن ضبط الأحكام من شرطه لربيع الاحتياج
الذي يطلبه بالدلائل والآمارات وليس كذلك إذ هم محتاجون إلى ما يفهمونه
الأحكام كيف كانت فإدراك الدلائل والآمارات الكلية فنزلت القيد ههنا وذكر
فيما صدق أنها كانت الحاجة ماسة إليه فكان في تعريف الأحكام ويمكن
الدلائل على التعليل من ذلك قبل ما قبله ولم يقتصر في العبادة أسكن في ضبط
المسائل ما جازها من الشارع بعد ملقته إياها بما جازها من الوحي من غير فلوها
بالدلائل قوله لا يتم محتاجون لما يفهمونه الأحكام كيف كانت منها قلنا أن
الاحتياج إلى الدلائل هو في ذلك العلم التقليدي وإن أدرك الاحتياج إلى النظر
الدلائلي فهو احتياج إلى ربط الدلائل والآمارات قال الشارع
إذا قال هذا الشيء حرام وأخذه المقلد لم يكن هذا استنباطاً من الدلائل كما إن ما هو
من ضروريات الدين لا يعد من الماخوذ بالدلائل فإن قلت كيف لا وعلم مستند
إلى أن هذا مقول النبي صلى الله عليه وسلم قلنا نعم إن علم مستند إلى ذلك القيان
فإنه لما لم يلاحظ هذا القياس أصلاً ولا حظراً إلا من غير تنبيه كما في صورة

الحسن والرجوع إلى الوجهان يشهد بذلك فإنا إذا جمعنا من غيران زبدا
في الدار حصل لنا الطين بذلك بدون ترتيب قياس وشك ذلك يلحق أن يسي
بديهة التقليد فإما في قول لا ينفذ هذا الامكان حيث لم يكن به الأحكام
المستفاد هي المسائل الكلية المستند من القواعد الأصولية ثم لا يخفى أن الأحكام
في عبارة على الكلية تحتاج إلى تكلفات كثيرة بخلاف عبارة الشرح فالحال لا يحتاج
للمسائل الكلية كما لا يخفى وحيث لا يحتاج إلى المسائل الكلية لم يكن محتاجاً إلى كل
أن يكون مجموعاً على ما هو الظاهر وهو الأحكام الجزئية وعلى هذا لا يخفى
صاحب الفل لم يصرح في سؤاله وجوابه بشيء وفي كل منهما بحثاً ما في السلب
الذي صدر بقوله فإن قلت فلا تنظر أنه أراد بالدلائل الدلائل الكثيرة لعدة
الأصولية المذكورة المتعددة لادليل واحد في كل وأما في الجواب فلا بد من
مكابرة غير مستعجلة ولقد استحق بهذا المنع المنع والرجوع من يد فوضع الكلام
في الملام أن مساق كلام الله يوجب أن فرضه المنبذ على الاحتياج إلى العلم
في استنباط الأحكام الشريعة الفرعية الفقهية وهي قواعد ومسائل كلية و
استنباط تلك الأحكام على تقدير عدم كثرتها وعدم قصور القواعد ضبطها
محتاج إلى ذلك العلم كما أنه على غير هذا التقدير يحتاج إليه فلا دخل للكثرة وقص
الشرع في ذلك وليس حاصل اعتراض القائل إلا ذلك مع الترتيب لما في المثلثي
من حل الأحكام على أحكام المعاد التي هي من فروع المسائل الفقهية ولستنا
من الدلائل فإن هذا غير مناسب لعرض المسئلة الكلام كما لا يخفى على كل من
تأمل قليلاً أنه لا يدخل الشيء من كثرة المسائل فقلنا ولا تقدم على الضبط وعد
في هذا فأنظر أن تلك استنباط الأحكام الكلية التي هي المسائل الكلية الفقهية
محتاج إلى قواعد الأصول كذا استنباط الأحكام الجزئية التي هي من فروع تلك
القواعد محتاج إليها على الأحكام على الجزئية والحكم بالنقص من الضبط والكثرة

مع انغير مناسبت غير بعيدة فهذا يظهر ان الذم اورد هذا المورد في معرض
جواب الاربعة غير واردة ولا فاع حيث لا يفي عدم الكثرة والقصور عن التام
الذم كونه ان استنباط حكمه من قول النبي عليه السلام يحتاج الى ما يحتاج اليه
في استنباط الحكم الكلي كما لنا في المنسوخ والتحقيق والمجاز في الترجيح الى غير
ذلك من القواعد اصولية كالا معني علم من علمها وبعده كيفية الاستنباط في
في ان القوة قاصرة في ضبط الاحكام الجزئية لا بعيدة ولا تنفع ولا تعتمد في
احص من هذا وسلم ما اوردته وتوهم من ان اعتقاد صدق الخبر كافي ليقول
من سئل له وجوابه بشي كذا الشئ ليدل ان كلامه هذا يشترط بحال لتعلم في
بعد القضاة التي قياسا من البديهيات ولم تعرف فيها وبين الحديان
وفيها ان النظر يختلف قوة وضعف ادون التعيين قبل هذا حل الكلام الشئ
على ما يقضيه اذ محتمل ان الحق ان اليقين قابل لها وقول عرض الحشوية قد
من ان في هذه العبارة اشعار بذلك وهذا امر بعيد ولا يتدبر فيه
منا فانه لما اختار الشئ اذ ربما في الكلام على المشهور مع قطع النظر عن اعتبار
الى ان يند في الموضوع اللامع قول عرض المعترض لانه لا يلتفت الى مثل هذا الا
اذا الركن من موافق الزعم المتكلم وظاهره ان ما ذكره هذا لا يندفع هذا قوله وانما
وصف القواعد بالكليتين قليل ويحتمل ان يند وصفها بها لان سائل الاصول
قواعد تدبر تحتها كليات من انواعها مثل الامر الوجوب سائل من الاصول
تدبر تحتها ان اعتبار الضلوة وافترا الزكوة واشغالها الى وجوب وهي كليات
ولعل هذا ما ذكره وانما الاستناد قدس سره قوله ولعل هذا الذي ذكره مع
لان هذا امر عام لا اختصاص له بقول عدده هذا العلم بنا وعلى كل قاعدة سند
تحتها اشغال ما جاءه الحشوية انما يختلف ما ذكره العلامة من انه تدبر تحتها
كليات هي سائل علم آخر فان لم يند باختصاص هذا العلم ولا شك ان الوصف

باعتبار الامر المختص ولما ان التمثل اصله وعرضه بعبارة اخرى فقال لا يند
مثل التبعوا وانما وان كان كليا باعتبار ان الفرق القام منه بمشكولتين
القيام منه بآخر كنهه مما بعد عرفا واحدا شخصيا ويجعل الاختلاف محالها
الاختلاف لا يمكنه والمظاهر في واحد ذلك شاع وضع الاعلام للكتب
والنقروا لقضاء مع ان اعلام الاجناس انما يحجبها للضرورة فكانهم
عدوها اعلاما شخصية فاذا ذكر الحشوية اظهر ان قول من هذا الذي يدعي ان كلياتها
لا تعتبر من الاعتبار يمكن اعتبارا لا يكون عليه عبادتهم الفرق بين
اسم الجنس وعلم الجنس ليس هو الله وقوله فانه مع اندمخ لف الكلام
الاعلام لا يعود الى الطال ولا يرجع الى حاصل بل الفرقان علم الجنس موضع
للطبيعة باعتبار ضرب تعين يخرج عن الفكر بخلاف اسم الجنس وبينها
جاء اخر من الفرق مشروجه في مظانه قال والاول محتاج الى التقدير قبل
قال الفاضل الطوسي لا يند محتمل ان يعمل على الميل الى جانب المعنى كما في قوله
عليه السلام انا الذي ستنقضي حبيدي فلاحاجة الى هذا المقدور الذي يظهر
منه يحصل هذا لتأمل الصادق لانا فنقول لا حاجة ههنا لما ذكر لان لا يكون
من عبارة عن الشئ فلا يصح ادخاله من عليه اذ يصح حاصل المعنى ان كنت نبي
تاني هذا لو قيل اني كنت من شعيت بدوون كل من وقس على هذا كلام اكثر
واقول يحصل هذا التقدير ان كنت من طائفة سمعت من تلك الطائفة التي سمعت
الشخص معهم لا يدخل الشخص فيهم بل لما يدخل في الطائفة الذين سمعوا الشخص
من جملتهم فاسأل في قولهم البيان جازان يعمل على الميل الى جانب المعنى ولا يحسن
ما اوردته قال فلا يصدق المقسم على قياسه قبل ان اراد ان المقسم في تسمية كل
الى اجراء مطلقا لا يصدق على تسمية كنهه بعبارة في غير صحيح ولا بعيد
قوله ضرورة ان الكل يعمل على الجز من حيث هو جزوه وان اراد ان

المقسم ثم لا يصدق على اقسام من حيث هي اقسام في تقسيم الكل للجزم بما يشاء
لا يصدق المقسم على اقسامه من حيث هي اقسام بل من حيث ذاتها لا بشرط شيء فلا
لاطلاق الحكمة الاولى بل لا يصدق المقسم على اقسامه في الثاني بل لا يصدق على
اقسامه وكان حقه ان لا يصدق قوله ضرورة ان الكل لا يجعل على الجزم بقوله من حيث
هو جزم وينبغي الاجزاء بالخاصة لا بما فيها من بصدده فستقسم الكلام بل
قال ما يتوقف عليه ذاتها التوقف قال بعض الفضلاء ما الخلق الله المبادئ عليه
مختص بما يتوقف عليه ذات المقسم فيه وما يتوقف عليه الشروع فيه فلا حاجة
لذكر قولنا او تصورا وكيف لا وكل ما يتوقف عليه تصور العلم يتوقف عليه الشروع
فيه اما مطلقا او على وجه البصيرة كما هو المراد ههنا وكذا الحق على ذكر التبيين
عند اعاده هذا الكلام في حاشية كتابه في شرح قولنا لئلا نذكر من سباده العلم
ينبغي ان يقال لغرض من هذا التفصيل ان يعلم المبادئ بعضها يتوقف عليها ذات
العلم مع قطع النظر عن المقصور وما الشروع وبعضها يتوقف عليه بصيرة مع قطع
النظر عن المقصور وما الشروع وبعضها يتوقف عليه تصور مع قطع النظر عن الشروع
وبعضها يتوقف عليه الشروع فقط على الشروع فقط لا يتصور ولا ذاتي
هذا كما قسم العلل الى هذه المبدء وهذه الوجوه مع ان هذه المبدء ايضا ما يتوقف
عليه الوجود وما اكفاه على ذكر القسمين عند الاعادة فعل العادة في الاكفاه
بالاحوال بعد اعادة التفصيل لا قول العمل لغرض من عرض الغرض في الاراء بال
استدراكه ولا يحصل لهذا عرضة فان الفاضل ادعى حصر المبادئ المذكورة
فيما يتوقف عليه الذات والشروع وعلى هذا وجه الاراء وقد لا وجه لهذا
ثم ان العلم الذي جعله عرضا لها لا يتوقف على شيء في الكلام في العلم ان المبادئ
هي اما ان يتوقف عليها العلم ذاتا لا وشروعا وما يتوقف عليه تصور ان يتوقف عليه
شروعا كما ان المقدمات والمبادئ تتوقف الشروع عليه ومن هذه الحجة لان

جزم

حيث انه يتوقف عليه المقصور ولذا ذكرناهم يستدلون على كون تعريف العلم بالذات
يتوقف الشروع عليه ولو كان ما يتوقف عليه تصور مقدم لم يرجح لهذا الاستدلال
والسيد في كنه استدلال هذا وسلك هذا المسلك ولو قيل ما يتوقف عليه تصور
من هذه الحجة ايضا مقدم ومعنى قولنا انه اصطلاح حديث لا نقل عليه على الوقت
هذا السيد على العلامة التفتاوي في مقدمة الكتاب وعلى هذا يظهر ان المراد
الفاضل على السيد محصل ان الذي يتوقف عليه تصور العلم ان لم يتوقف عليه
الشروع لو كان مقدمه وكان المبادئ وان يتوقف عليه الشروع ايضا كان من قبل
ومقدمة من هذه الحجة لان حيث ان يتوقف عليه المقصور لما تقدم فلا حاجة الى
قولنا تصور بحيث لا يتوقف عليه بعد هذا لا تخفى على من تعرف شأن ادائها
ان الفاعل بوجه هذا المجادل تحليل محل الشروع في عرض الجواب غير صواب وان
كون عرض السبقا فانه هذا المعنى الغير المتبدل غير متبدل بل يعلم ان وجود
المبدء بعيد فان علم المبدء ان سلم انها هذه الوجود في من تلك الحجة ايضا علمه
ولام ان ما يتوقف عليه تصور من تلك الحجة من المبادئ واما الاستدلال
فاجاب عن الاعتراض بان المجادل ذكر المقصور لشرح كلام المتن على ما اذا نقا
اقول فلا حاجة لذكر قولنا او تصور غيرهم اذ هذا العلم كما يتوقف عليه الشروع في
العلم بغيره من البصيرة كذلك يتوقف عليه تصور العلم بغيره من تصور
بغيره بكلاما للعبارة بل ان التعبير عنها بغير العلم لا حيث قالها يتوقف
عليه ذاتا او تصور او شروعا او في عبارة سبق الكتاب على قولنا العلم بالذات
حده وغايته واستداده فلهذا كانت اختاره العلامة في مقصده انه ان يريد ان ذكر
المقصور بغير محتاج اليه في تقسيم المبادئ فذلك كذلك والسيد ما اورد
لذلك وان اردنا غير محتاج اليه في شرح المتن فليس ولا يراة لهذا فان
قلنا ان المبادئ ما يتوقف عليه تصور من المبادئ لو كان ككلام المتن صحيحا

قلت لعلي يصح لفرقة الشريعة عليه وفيه ما يفي في كلام السيد خذ ما
واحتداه الاستاد من يلها بوجوهها بعد في الزوايا فان قلت ما من فقيه
العلم بقصود الباطن من المادى كالمبادى والنصورية قلت لها داخل في ما فرقت
عليه ذاتا والمتوقف عليها اطراف المسائل والنصيبا لا يصور العلم ثم قال
الشيخ العلامة الشافعي في حقه انه ذهب الجهمي الى ان موضع الاصول الادلة
السمعية لما لم يبحث عن احوالها من حيث اشارة الاحكام بها بطريق الاجتهاد
بعد الترجيح عند التعارض وهذا الاجتهاد كانت اجزاء مباحث الادلة والفتاوى
والترجيح ونظر بعضهم الى ان من المباحث المتعلقة بالاثبات ما يرجع الى احوال
الاحكام فيجعل موضع الادلة والاحكام وصارت الابوابان بعد وفقرت
العادة تصديق كتب الاصول بما بحث خارجة من المقاصد المذكورة يسمى بها الباب
يكون خزانة من الكتاب دون العلم فمن ههنا ذهب جمهور الشافعيين الى ان العيين
يخصص المختصر ومنه العلم على ما ذكره العلامة الشافعي رحمه الله لان المبادى
المذكورة اجزاء الكتاب وليست من اجزاء العلم وفقرت الشافعية في التفسير
جعل الامور التي يكون اكثرها اجزاء العلم اجزاء العلم على ان المبادى وما هو اجزاء
بالحقيقة كالنصريات والتفسيرات الماخوذة ههنا غير الاستمداد فاطلا
المبادى على الامور المذكورة تغليب ويحتمل ان يكون المعنى الفقهى لا استمداد
ها قبل الشروع في المقاصد ثم لا يخفى ان جعل الامور المذكورة من اجزاء العلم
المختصر ليس على طراز الخمين هو التصورات والتفسيرات او المباحث المتعلقة
بالادلة السمعية مثلا لا هي انفسها وهذا الاعتبار يوجب في الادلة السمعية
مجته قولنا الصواب والاحتصان وفي الاجتهاد ومجته التقليد لان ادلة الاستقنا
وفي الترجيح حكم التوفيق في التفسير وهذا يظهر انه لو جعل جميعها تحت
عنه في المختصر والعلم وكان حصصا الكتابات في الجزئيات لم يبعد في الغايات

على التوى قول هذا الكلام لا ينظم حق الانظام اما على مذهب الجهمي فلا كان
العلم باحوال احوال الادلة من حيث المذكرة لا يقتضى كون مباحث الاجتهاد
والترجيح من اجزاء العلم دون مباحث الاحكام واما على مذهب بعض فلا يجوز
كون ما يرجع الى احوال الاحكام من المباحث المتعلقة بالاثبات لا يقتضى كون
الموضع الادلة والاحكام دون الاجتهاد والترجيح فالترتيبات المذكورة
في المذهبين يحتاجان الى ان تفرق الاول رجع المباحث المتعلقة بالاحكام الى
احوال الادلة في غاية الظهور بدون رجع المباحث المتعلقة بالاجتهاد والترجيح
وفي الثاني احوال الادلة لثبات الاحكام ما لم يدخل في اثبات الادلة بها فتكسر جلا
فيتعد مرجعها الى احوال الادلة دون احوال المذاهب لثبات الاجتهاد والترجيح دون
الى احوال الادلة لتقليلا للاقسام اقول ان هذا الكلام لا ينظم حق الانظام
فان هذا اما ان يكون اشارة الى ما نقل عن العلامة الشافعي في علم هو الطمان
الى ما نقله العلامة من المذهبين فيكون المراد الايراد عليها الا على العلامة
فهم من قوله في حاشية كتاب على قوله فالترتيبات المذكورة بقوله العلامة من صان
المذهبين واما ان يكون اشارة الى ما ذكره السيد شرح الكلام الشرح على ما وجد
في بعض الحواشي حيث قال فيها نقلنا عن العلامة يظهر ان كلام الفاضل الخميني
ينظم حيث اضطرر في المختصر وجابه على الكثرة اما على الاول وهو الاقرب الى الظهور
فان قوله يجعل موضع الادلة والاحكام ولم يقصد بصحة الموضوع فيهما
والا لرحم قوله وصارت الابواب اربعة فانه اربعة الابواب بانما يظهر من كلامه
داخل في الموضوعات الثلاثة السابقة بل العوض الاشارة الى دخول الاحكام
الادلة في الموضوعات كما نرى في قوله يجعل موضع الادلة والاحكام والاجتهاد
والترجيح لما يقدم فصارت الابواب اربعة واما على الثاني فلان في الاول ما
على الثالث فلا تزلزل في شرح الشرح وحاشي السيد اضطرر من بقوله اما على

مذهب الجمهور الى قوله دون الاجتهاد والتمسح ويندفع بقوله فالمعرفتان هما
وما قيل من انه فسر الله الاستدلال بقوله في الفاضل بعد ان يتناول حال الحجة
باعتبار ما به الاحكام التفصيلي ويكون باعتبار الاول خارجا عن العلم ببدء واجبات
الثاني داخل مقصده في المسائل فان معرفتها من حيث الاجزاء الصغرى مقدار ما للشرح
فيه ومن حيث التفصيل من اجزاء العلم فحينئذ يكون الاستدلال ايضا فان معرفته
ما يستند على التفصيل لا شك انها من اجزاء العلم وعلى الاجمال اعني معرفة ان من ي
علم يستند في تقدير ما به صغيرة في الشرح فيه فانه مرجع الطالب اليه عند عدم
التحقق والحكم بان هذا القول فوهم فوهم افاد الاستدلال بالاجزاء
معرفة المسائل التي هي من اجزاء العلم عبارة عن التصديقات بها ومعرفة المسائل التي هي
مقدمات الشرح في العلم عبارة عن التصديق بان الباب الاول مثلا في كذا والثاني في
كذا فالعرفتان مختلفتان بحسب الذات لان هناك معرفة واحدة مختلفة لاجزاء
وتفصيل لا كما فهم البعض وكذا معرفة ما يستند منه اصول الفقه التي هي من اجزاء
العلم عبارة عن التصديقات التي يتوقف عليها الفقه بالمصالح ومعرفة
ان اصول الفقه من اصول علم يستند التي هي من مقدمات الشرح عبارة عن التصديق
بان استمداد من حكم كذا وكذا وهاتان المعرفتان مختلفتان بحسب الذات ايضا
لما معرفة واحدة مختلفة لاجزاء وتفصيل وعلى تقدير كون المعرفتين في الصورة
واحدا بحسب الذات كان الحكم بان الله فسر الاستدلال على وجه يتناول اياهما جميعا
عن العلم وما هو اصل غير مطابق للواقع اذا فسر الاستدلال على الوجه المذكور
بل صرح بان ما نهى على تعيين اجزاء وتفصيل ولم يفسر الاستدلال بما هو علم من التبيين
كما زعمه هذا القائل وهذا ما لا شك فيه ثم انه نقل قولنا في بعض النسخ حاشيته
وهو ان التفصيل لما لم يكن كذا لاجزاء فلا يمكن خروج احدهما دون الاخر
فان لو كان هذه الحاشية منه فلا كلام عليه وان كان منه فاذكره هذا الفاضل

فقط

عليه من انه يجوز ان يكون الشيء من حيث الاجزاء خارجا من حيث التفصيل داخله
مدفوع بان التعاقب في المثال المذكور لم يجرى من قبل الاختلاف بالاجزاء
التفصيل بل من حيث الاختلاف في العلم بصورة وتصديقا فان الخارج عن العلم
هو تصور المسائل ليس اجمالا وتفصيلا اذ تصور المسائل على التفصيل خارج
عن العلم بل من حيث التفصيل لاجزاء لا من حيث قطعها واما ما نرى بجملة التعاقب
لا اجمالا والتفصيل في الدخول والخروج مع كون معنى العلم واحدا فيما لا يخفى بدونه
ان قوله فالمعرفتان فوهم فوهم فوهم اتقوا التفصيل لان الاجزاء هي التفصيل اما في
العلم وفي المعلوم ومن اعتبر الثاني وتامل فظهر ان حكمه المتقبل بان قوله القول
بان فوهم فوهم فوهم فوهم وعلى الاول من ان كانا متماثلين في الاخذ وكان
على السد كلها مدغم في حقيقتها على حقيقتها الخالق المقصود بالذات بل ان
الحق قول قوله يريد ان الادلة السبعة والاجتهاد والتمسح منها واقعة في
الكتاب مقابل المبادئ التي مقصود في الجمل والمقابلة تنص على انها اشبهت
المقصود به وانما في هذا وهو كون المقصود به بالذات فالامور التي
اما ان لا يكون مقصودا اصلا او يكون مقصودا بالذات فالاطلاق البطلان
فحينئذ الثاني فيكون منها مقصودا بالذات ومنها الاستنباط او الاجتهاد وثبت
انه مقصود بالذات فيكون مراد ذلك وفيه نظر لان ما ذكره فيما ذكره بانه المبادئ
هو المباحث المتعلقة بالاجتهاد واحكامه لا فقه كما اعترف به اتفاق المراتب والاشياء
ههنا تنس الاجزاء ولا الاحكام وكون الاول مقصود بالذات لا يتلزم كونه الثاني كذلك
فلذلك لا لفظ الكلام بالوجه الذي ذكره على ان المراد ههنا المقصود بالذات وليس لم
فقط كلام الاخر فوهم فوهم فوهم فوهم بان الله صرح بكلامه ان يكون المسائل متضمنة
بالذات ولم يصرح بكون الاستنباط مقصودا بالذات بل الكافي بذكر كونه متضمنة
اذا وان كان هو المقصود بالذات بالنسبة الى المبادئ بغيره مقابلته لها لكونه مقصودا

بالعرض والنسبة الى السائل وتخل هذا جاز كما حققه الفاضل في كونه المبدأ بقوله جعل
 السائل مقصودة بالذات الصريح به وكذا انما قيلوا على ان المقابلة المذكورة لا
 دلالة لها اصلا على ان مقابل المبادئ مقصود بالذات من النفس بل هو مقصود به النفس
 اي المخرج فيه او لئلا يفتقن ان يكون مراده من قول حيث ذكر فيما وقع بازاء المبدأ
 بان وجهه بتداليم بتداليم بالذات فقط لا مع قول من النفس وانما هو بان الواقع و
 معلوم من الخارج وفساد الاستدلال في ما لا يقدح في ما اوله لان ليس معنى الكلام
 العلامة ما فيه الحشوي ما في كونه معناه ذلك لوقوع العلامة المقصود الواقع في عبارة
 الشرح الرابع الاختصاص وهو الاستنباط المقصود بالمقصد بالذات لكن ما خسر بل هو المقصود
 الواقع في عبارة لان المقصود استنباط الاحكام بذلك وعلى هذا معنى الكلام ان الدلالة
 السميعة لما كانت من حيلته ما وقع باناء المبادئ المقصود في الجزل كانت مقصودة بالذات
 فما كانت تلك الادلة المقصود بالذات ومقتضى اعم استنباط الاحكام يكون لا يقتضي
 بالذات لا يحتاج ان ثبت ان الذي بعد مقصود بالذات وما هو وسيلة اليه مقصود بالعرض في
 هذا اشار العلامة بمقتضى ما في المقصود بالذات من النفس حيث ذكر فيما وقع بازاء المبدأ
 المقصود في الجزل وح لا يرد ما اورد الحشوي اذ ليس المراد باستنباط الاحكام المذكورة
 ههنا المباحث المتعلقة بالاجتهاد بل المراد نفس الاجتهاد كما لا يخفى الا ان المراد ان العلامة
 جعل سائل هذا النفس وسائل الى السائل التي هي في وجه الاستنباط وان كان المراد
 بالاستنباط ما حشوا يستقيم هذا الكلام واما انما فلان قوله كنتم مقصود بالعرض
 بالنسبة الى السائل ضعيف جدا لان الشرح وان لم يصرح يكون الاستنباط مقصود بالذات
 كنتم جعلوا باحثا الاول في التبريح وهي السائل ووجه اليد كيف يكون مقصود بالعرض
 بالنسبة الى السائل ثم ان هذا المتصل لا يخلو وعبر عنه ببيان اخر على في على من
 الانعام المقابلة لها حيث قال في الاول في السميعة لان المقصود الاستنباط وجوهه
 على ان يكون مقصود بالذات من المقصود بالذات مقصود بالذات بالاولى وما على ان مقصود

بالذات من النفس لا يفيده مظهر ان نفس الاستنباط ليس من اجزاء النفس فغير يدل
 عليه بانضمام ذلك الامر المعلوم وفريده ان جعل الاستنباط والمقصد نفسه
 كيفية ولو كان شيئا لها في جهة الاجزاء وكان مقصود بالذات في النفس لانه
 فسقط ما ذكر بعض الفضلاء من انه لا دلالة في الكلام بالوجه الذي ذكر
 على ان المراد ههنا المقصود بالذات بناء على ما ذكر فيما وقع بازاء المبادئ هي
 المباحث المتعلقة بالاجتهاد لا نفسة كما اعترف به آغا والمراد بالاستنباط
 ههنا نفس الاجتهاد لا احكامه وكونه الاول مقصود بالذات لا يتلزم كونه
 الثاني انك ثم قال بعد قوله فسقط كلام الا بهر الى قوله وكذا فيما قبله
 اقول لما كان على ذلك لا يجرى حصول العرض من مقصود بالعرض لزم ان يكون
 الاجتهاد بالنسبة الى المبادئ اي مقصود بالعرض اذ كان السائل بالنسبة الى
 المبادئ عرض والمبادئ بالنسبة اليها وسائل كذا السائل بالنسبة الى
 الاجتهاد وسائل والاجتهاد بالنسبة اليها عرض فلا يصح قوله شيئا على انه وان
 كان هو مقصود بالذات بالنسبة الى المبادئ كنتم مقصود بالعرض بالنسبة الى السائل
 لان الاجتهاد يكون مقصود بالعرض بالنظر الى المبادئ بمرتين انتهى كلامه
 ولا يذهب عليك ان مراد الاستاد اعتدال عن السيد توجيه كلامه
 في مراده توجه من توجيهه وفيه بعد ما فيه كما لا يخفى على السبيل والمختل
 لشد الاختلاف خبر الحفال في خبر الكلام عن مرادها في الخبر استحق الخبر
 ثم زاد في رواية ما لم يرد على الاستاد ولما كان المطلوب قليل الجورى خفيت
 المعنى كان الاطباء فيه غير مستطاب ومن كان لم ينظر صحيح برهان الذي
 زاد في قوله لان كون الاستنباط المراد قبل يداد السائل على ان المقصود بالذات
 ما لا يكون وينبغي للعرض فلا يمكن ترتيب مقصودين بالذات والا لكان كل
 منهما غاية اخيرة فيلزم اتحادها لا يحتاج تعدد الغاية الاخيرة وما حصل

فالمسلمون

والثاني لما تقرر لخصوص الثالث وهكذا أواما المقص بالذات وهما الذي
اكتفى بالذات ونهت المقصد اليه والاعتد منه فهو منتهى المقصد ونهايه
المقصد فلا يكون المقاصد المترتبة كلها مقصورة بالذات والمخبر في المقصد
الاول ولولا ذلك ترى السيد وما بين العلم اعرفون ان في ملاحظه الوجوه
المرة اذا كان الوجه مقص بالذات لم يكن المرء ملحق بمرء مقص بالذات واذا
كان المرء ملحق بمرء مقص بالذات لم يكن الوجه كذلك وهذا يظهر ان المرء
اليه وعلى هذا لا يكون سادس في مقص بالذات في ذوات الفاعل وان كان مقص
بالذات في ذواته واذا كان المقص بالذات فاسم العنونه وعلى من العلم
المدة لم يكن غير هذا الفاعل حيث لم يكن سادس مقص بالذات في ذواته
ولكن في ذواته بل ذلك التصديق جاز ان يكون مقص بالذات مقص
آخر اذا كان شيء مقص بالذات فين كالسائر في الاصول اشك ان تباين
انتم مقص بالذات على ما صرح به وقرره وبعده ذلك لا غير
ايراد هذا المجادل على الفاضل في الحاشية بين السابقتين واما الذي
فيها من الحاشية من انه مردود وجوه فله ظهورها يعني عن اظهارها وقد
حاصل الجواب منع المقدمه الاولى الحق مدفع مقدمه وقدره فانه لا
شيء واحد في قصد واحد مقص بالذات والغير واما قوله اذا المرء القاصد
لا يرجع الى الابل لا يعرف حاصل ثم قوله في هذا التوجيه كوجه ضروريه
فاى وجه لصف الكلام بين معناه الى ما يدل عليه من خبر ضروريه كقوله
السيد بعلو هذه المقدمه التي قهرها خبر ضروريه من غير وضع من غير كتاب
حاصله ان كلامها مقص كل مقصد لانها مقص وان بالذات يقصد واحد
ومقصود من قوله فانها مقص المقص بالذات نظرا الى خاطر في مقص بالغير
الى اخره الى الوسط يكون مقص هذا الوجه مقص من المقصد واحد على ما

هذه او تهمه واخر عليه هذا الجادل بعبارة وهذا يظهر ان الجواب صحيح
 احدهما ان الشرايط والآخر الفاضل ويمكن حمل كلام السيد على كل وجه
 ثم من الجواب الذي ليس منه عجب انه اعتد من عدم الاثبات بالتحريج بالاصريانه
 ان اذا فاداة فاداة سفاد الجواب الآخر بشرط ان الاثبات بالتحريج ان فيه
 بعده هذا لا يحسن عليك معاسدا فانه من غير لشرقي لا يظن ان الجاهل ان الحصر لا يحيط
 او استعمل في امر من الفاضل الطوسي عليه السلام ان حصر الحصر في القسمة بطر لا
 يجوز ان يكون مستغنيا عن الدليل ولا يكون ديرا بين النقي والاثبات كما اذا قيل
 ما هو المراد اما ان كان اوصاف مثلا وان يكون محتاجا الى الدليل لكونه
 دليل على استقرار الحصر للمكملين الممكن في التحسين بالذات والحال فانه مستند
 بان لا يوجد الجهد لشاركتهم في الحصر والاثبات بالاشارة قد سره ق
 وقد عرفت ان القسم الثاني المشار اليه بقوله واما استقراره فيكون كذا في القسم
 الاول والاعتصاف به الشيء من جهة ضرورة فلا يكون بينهما واسطة قطعا
 فمع العلامة على القسم الثاني ان اخصاره مستند الى السمع والاستقرار اشارة
 الى وجه ولا يلزم من ثمة قطعا ان يكون دليل مختص في الاستقرار بل غاية الامر ان
 يصح الاستدلال به بالاستقرار ولا يلزم من هذا ان الشاذ من الجاهل ان يكون
 له دليل واحد لا يتخلل منه ثم من الجاهل ان يستدل بالاستقرار على الاخصار
 في كل واحد من الحصرين المذكورين اما في الاول فيصح المراد فلم يوجد سوى الا
 والكتاب والبساط على ان يقولوا هو المعلوم بالروية في الصورة المذكورة هي
 الامور الثلاثة لا اخصار المراد فيها فانه يعلم من استقرار المراد وعدم وجدان
 غير الثلاثة لكونها كانت تلك الامور قليلة وتخصيص الاستقرار في اول الوجه
 شته الامر بترجم ان لا اخصار صار معلوما بالروية وليس كذا في الاخرى
 ان اذا كان المراد امورا كثيرة جدا لم يعلم اخصار المراد في اقسامه واستقراره

ولا يشترط ان لا اخصار في هذه الصورة ليس بالروية بل بالاستقرار واما ان الشاذ
 فان يتبع المكملات فلم يوجد سوى التحسين بالذات والحال فانه واما الدليل على
 نفي الجهد فهو دليل على نفي احد الاقسام المحتملة بحسب بادى الرقابة دليل على
 اخصار الممكن في التحسين بالذات والحال فانه الاثر في هذا الدليل لا يتفق
 الواسط بين الجهد والماضي اثنى العالم الثاني على ما ذهب اليه بعض الحكماء
 مع انه ليس صحيحا بالذات ولا بالآخر ثم بعد ان عرفت ان هذا المختص انما
 حصر الحصر في القسمين عرض على الاستقرار في اثبتنا الواسط حيث يستند الى
 البرهان او الى دليل على نفي استقراره او الى بديهته ولا يكون مرددا بين النقي
 والاثبات كحصر الحصر في القابل للقسمة في جهة وجهه وجهه ان ذلك ولو لم يرد
 الاستقرار في قوله فيستند اخصاره ان كان له في الاستقرار في قوله ان يرد بهما
 يقابل القسم الاول مطلقا مع ذلك لا يرد في قوله كذا في الحاشية ان القسم
 ان كانت عقليته في الاحتياج الى دليل وان كانت استقراره في دليلها ان ذلك
 هناك قسم آخر لو وجد بالسمع كمن الثاني بطر وكذا المقدمة والملازم طر
 لكان من المحتمل ان يمتنع سلكه بتبع القسم والاستقرار بحيث يشمل الواسط
 المذكورة او يجوز ان يستند الى الاستقرار والتبع في قوله الجهد اقول ان الجهد
 ثابته وعلى كعبه وكما لا ينبغي فطره الحواشي التي في نظر فطره فطره فطره
 نظر واخرى باخذ فطره آخر فان من قوله حصر الحصر في قوله ثابته انما يتخلل
 كلام الفاضل الذي كان يعترض عليه الى ان فاداة ومن قوله لو لم يرد فاداة
 هي التي اعترض على الاستاد الذي كان يتخلل كلامه الى ان وفي كلامه انخل
 ورده انجاء اما في الاول فلا فلا لا يمان ان هناك حصر الحصر اما ليس
 ضافه بل ولا ولا اقله واما في الثاني فلا فلا يمان ان هناك حصر فلا يمان
 باستقراره واما في الاحتمال العقلي لا يقدح في الحصر والاستقرار في قوله كذا

القدر لا يصلح ان يكون شأ لا شيء من اقسام الكلام الذي سره ولو
 علم انه واحد قد اقر في جملته على قدر صحة لا ينفصل بقا موش
 فلو كان اشتراطه غير حيث لو كان وجداً كوجده غير ما هو الشئ لا
 واما الثاني فاعطى اشار الى الاستناد واما في الثاني فلا بد ان الحاشية
 التي فيها الى السيد لانه شئ لا يتغير في نفسه ومغزياته ويختص بانه كالحكم
 الصانع فيمكن ترجمته ما يقرب مما اشار اليه الاستناد فيقطن لزم من غير ان
 كل حصص يحصل يكون مقرر الدليل عليه باعتبار الاستقراء بان قرآن الاقسام
 في كذا اذا كان قسم آخر وجد لكنه لم يجد وعدم الوجوه اما المتنازع
 ان المتندان مع الامكان وليس في عبارة السيد ذلك على حصر الدليل في
 هذا التقريب بالاشارة الى وجه التسمية هذا ولا يخفى انه يمكن ان مثل
 هذا احكاما حصل عقلياً ويمكن ان يتقدم عنه من غير وجهين في احدهما
 بل كل منهما قد شئ من وجهين فقد ركب شططا قيل قول ههنا شيئاً
 التسمية والحصول في الحكم باعتبار القسم في الاقسام الحاصلة من القضية والاشارة
 متاخر عن الاولى لا قبل الاستدلال عليه اصل لان المشتد عليه لا يكون
 حكماً ولا حكماً في التسمية لانها كما ذكر عبارة عن ضم تيقن في حصول اقسام
 كل هذا القسم منه فاما يكون الاستدلال الى اجمعه عليه واما الثاني في الحصر
 فهو غير ان يكون دليلاً لا سيما المصطلح لا يمكن ان يستعمل الا بوجه يحصل
 بوجه يحصل الاقسام ومنه احكامها كذا في الحصر ايضا لا يتصور الا بعد
 تحصيلها والعمد بوجه بعد معرفة احكامها ولا يتقدم في ذلك كون نفس القضية
 مستندة على حصول الاقسام فان قلت ضرورة الاستقراء ههنا ان مقرر
 العلم واكتسابها هذا او في التاويل ذلك فكل منها ثبت له الحكم الفلاني كالحكم
 جزئي ثبت له هذا الحكم ولا شك في موقعه على الحصر فثبت الحصر كان في

قلنا ان اردت بقولك جزئ العلم اما هذا او ان التسمية كما هو البحث فيكون جزئ
 الاستقراء على ما ذكره بالاول لا لزم ان يكون التصور هو صلا بعد او لا بعد
 لا التصور وهذا شئ لم يزل به احد وان اردت به الاتصال فلازم توقف الاستقراء
 المصطلح الذي هو الاستدلال احكام بعض الجزئيات على الحكم الكلي على الحصري
 انما هو في الاستقراء التام الذي هو الحقيقة قياساً بنسبته كيف ولو اعتبر في مطلق
 الاستقراء الحصري لم يجر كل الى القياس المقسم اذ ليس له مزية الا في تركيبه من فصل
 ومن جليات تعدد اجزاء المتفصل وعلى ذلك التقدير الاستقراء كل ذلك فاما
 الجزئية القياس والنسب في اعتبار الاستقراء ضاماً الى ما لا بد من قبل اجزاء التسمية
 ولو لم يزل الحصر الذي يعتبر في الاستقراء غير الحصر الذي ثبت به شئ لا يقول جزئ
 اكتساباً بهذا الباب او ان ذلك وكل واحد منها غير خارج عن الامور التي
 فكل ما هو جزئ غير خارج عنها وهو معنى اختصاصه فيها فلا بد في ذلك فاقولت
 فيلزم التذلل بمنزلة ان يكون الحصر الذي وقف عليه لا يستعمل في تعيينه
 الدليل ويكون له دليله غير الاستقراء وعلى ما عرفت ولا استناد قدس من فيه
 اجازتها ان لا يتم ان الحصر المستفاد من القضية هو الحكم والاختصاص بل التسمية
 منه هو الحصر في الاختصاص كما حكم فيه اصلاً ودليل الحصر يدل على الاختصاص
 لا على الحكم به ولا يلزم ان يكون الحصر المشتد عليه ما تعلق به الحكم لئلا ينافي
 شلاً المخصص الاسم والفعل والحرف في سبب كذا وكذا كما بحث عند في علم النفس
 وبهذا يظهر في ادعاء الحصر الذي ادعاه المخصص في قوله لان المشتد عليه لا يكون
 الا احكاماً فان قلت ما اكتسب الدليل هو التفسير ولا يحق للبعدت الحكم فيكون
 المشتد عليه لا يحترق على الحكم قلت قد عبر عن مضمون التفسير بغير التركيب
 الخبري كالتركيب الوضعي وذكره ما هو سببه كالتأويل الذي ذكرناه ولا
 يلزم ان يتعلق بذلك والحصر المستفاد من القضية يكون من هذا القبيل فانما

المقسم في الأقسام يكون متنادا من قسمه إليها بلعنه المقام من غير أن يكون
 محكوما عليه بالفعل وقد ذكر مع ذلك سببا لا يحضر فيها من الحكم العلانية
 باستثناء جعل الاستقراء المصطلح دليل المحصر المذكور بل حكوا أن كتابه لك
 سيحدث قال قد كتب خططا وغيره مما لا يخفى ثم هذا المنخل قال لا
 قد صرح الشيخ في الشفا باستعمال الاستقراء مطلقا على ادعاء المحصر قال ويجب
 أن يعلم أن الاستقراء ليس استقراء الألمان بل حكوا على كل شيء في خبرنا
 يدعي أنه جميع الظواهر لم يكن كذلك ولربما قد عدت بها لها مشاهير
 كانتا وغير متناهية فإن المستقري يقول كل حيوان طويل العنق فلان وفلان
 فيكون هذا ظاهرا فإنه لو احترازنا شيئا من جملة ما استقره فكانه
 احترازنا دعوى أن يكون دعواه الكلي غير صحيح ودعا بعد منها شيئا ثم قال كذا
 جري مجرا فإذا فعل كذا جعل الأوسط دعواه مساويا لمجرأ ثم قال يقول
 أن كلها كذا كذا كذا كذا بغير ما يصدق وليس قانون الاستقراء منبسطا على أن يكون
 على الصفة المذكورة فإن استقراء الجمع قد دافى باستقراء برهاني وأن لم يستقر
 الجمع فإنه فهم أنه استقره حتى يكون كما يقول كل حيوان هو أحد مائة فقط
 ثم قال قد غلط من ظن أن الاستقراء المذكور في كتاب القياس شيء على حد
 وأن فيه نوعا من الاستقراء حتى الذي في طريقنا محجبا أنه قد ذكرنا أن الاستقراء
 يكون لجميع الجزئيات فإن ذلك ليس على أنه يكون أن الحقيقة بل على أنه
 أنه والاستقراء أعظم من الاستقراء المستقري الذي هو الحقيقة قياس قسم من
 حمله ما عدا ما لا ومن الاستقراء المقصود المدعي فيه الاستقراء الحقيقي فيه
 فإن قلت فيكون الاستقراء مطلقا قياسا من القياس كما ذكره هذا الغافل فاجبه
 أنا الاستقراء لنا فهو قياسا ظاهريا وبذلك لا يصير قياسا القياس كساب
 الإقضية الظنية قلت يمكن أن تدعى المحصر ههنا ليس معتبرا في الاستقراء

صريح حتى يكون جزئيا منه بل الاعتبار في المقدمات التي تغلب على الظن لا اعتبار
 من غير استلزام كما أن الاعتبار في التثنية ليس دعوى أن كل ما هو مسكر حرام مثلا
 بل مقدمات موقع الظن من غير استلزام فإذا اودع ذلك الدعوى صريحا
 كان قياسا وظاهريا وان لم يرد على صورة التثنية كان قياسا وظاهريا
 له وكذا فتا الاستقراء أن خديعة دعوى المحصر صريحا كان قياسا ظاهريا وان
 اعتبر فيه مقدمات تغلب لا محض على الظن كان قياسا ظاهريا كان في عبارة الشيخ
 إشارة إلى ذلك حيث قال ولا يكون هذا دعواه وإنما يدعي أنهم استقر
 حتى يكون كما يقول مدعيه أنه قال في أثناء هذا البحث الاستقراء ليس إلا العلم
 المشهور بهما بل هو غالبا وتفصل المقام أنه لا بد أن يفتي الاستقراء المجد
 ظن بعد الأعضاء بخلاف الحكم المطعون في الظن الأعضاء الأولى المستقر
 والظن حالها المستقر كحال ما استقر وليس دعوى الأعضاء جزئيا منه بخلاف
 القياس المقسم فإنه جزئيا كما أن دعوى عليه الجامع للحكم معتبر في التثنية
 وليس جزئيا منه لعدم اعتبار فيه صريحا فإنه إذا قلت لا يتبدد مسكر كالخمر والخمر
 حرام لا مسكرة فالتي بد حرام فتداعيت ضلالتنا الاستقراء على المحصر مطلقا
 لكن لم يعتبر هذه الدعوى صريحا بل انطقت الدعوى المذكورة فقلت لا يتبدد
 مسكر كالحل كما أن الشيء مسكر كان حراما كان قياسا من القياس الجلي والشرطي
 ولعل قلت لا يتبدد مسكر وكل مسكر حرام فالتي بد حرام كان قياسا من القياس الجلي
 فكأن الفرق بين التثنية والقياس يكون دعوى عليه الجامع للحكم خرافة
 القياس ومن التثنية وان اشمل التثنية عليها من حيث إتيان الظن بها كذلك
 الفرق بين الاستقراء والقياس باعتبار دعوى الأعضاء في الثاني بطريق التثنية
 دون الأول فإن التثنية التسمية الموقعة للغلبة الظن بالأعضاء على التثنية
 السابق وما ذكره بعد التثنية من أن المحصر في الاستقراء غير المحصر الذي ثبت به

فهي عينه ركبها لسطح المعادى المحشى من معدة ذلك لان الحكم المظهر هنا الله
 هو اعصار القسم في الاقسام وليس ثمة في الاعصار حقيقة الجزمات المذكورة
 فان كل باب لا ينقسم الى الامور الا بعد بل الحكم الثابت لها هو عدم خروجها عنها
 كما صرح به ذلك لتأسيس الحكم المظهر في الحاجة الى زيادة تكلف بان يترجم خروج
 ما هو جزئي من الكتاب عنها اعني عدم خروج افرادها من القسم اعصارا منها من حيث
 القسم فيها وان يقر ليس لسطحها اعصارا لمقسمه الاقسام بل عدم خروجها عن
 عنها ولا تخفى انه نفس عينها كيف وقد صرح بان المظهر هو المحصر ولا ينفك
 الاشارة هذه التكاليف مع الاستثناء عنها بمثل ما ذكر المحشى قوله ان الاحتراس من
 التفتت نظرا عن العلم بنحو على ان الاستثناء لا يترتب على المحصر واجب هذا التفتت
 بطلان الاستثناء شمل على المحصر نقل لما نه هذا عبارة وقد ان هذا على ما
 سره لا ينفعه فان بعد الاعراض والاعراض حماة الاشياء من الاحتمال بمرئيه
 التي في جواب سوال اوردته على نفسك صرحتم غير مرة بان دعوى المحصر كالحجج
 معتبرة الاستفراء ولا يترتب عليه وهذا يتم اعتراض الفاضل المحترق ولا
 جوابك ثم جوابا لشبهة التي اخبرها ليس بالمرء فانهم ما يند من وجه القدر
 لا ينفقه طوعا من مثل هذا الصان اقسام المحجرات كثر من ان يحصى وتوضيح الكلام في
 الزمان الذي خرج من اصول المنطق والحكمة وكلام اصول الاصول ان المحصر
 معتبر ولا يلحقه بالتحقق الاستفراء بين الفاضل والامام الا ان الدعوى بالثبات
 يمكن اثباته بتمام قسم بنى عليه والذي نقله الجادل بجلالة الشفاء لا يند
 اصلاح ما ادعاه وفي غير موضع فيه نصريحات بجلالة لا يندفع بما سره
 الابرار اذا وردوا الفاضل وهو موضع لزوم الدوام ذلك لان المحصر ان لا
 ولا ملاحظه لمرقف في الاستفراء مطلقا ما اوافقا الا على التقديرين
 لزوم الدوام اما على الاول فالمستند ما على الثاني فلاختلاف واختلاف المحصر

والاستفراء

والاستفراء بين على ما اشار الى احدهما بقوله ولو لم لا يخفى على ارباب الله
 انه ليس بجلالة في الاطباء لغير المستطاب حاصل يحصل حاصل يكون من المثل
 رة ايراد الفاضل والثاني ما نقطع درجة الاعتبار استحالة الكتب على حاشا
 هذا الموضوع ان استطاع هذا عن درجة الاعتبار في العلم لا يتضح في كون قسمين
 المحصر لا يخرج القسم بذلك عن كون عقليا بل ارسال القسم الاخير في قوله هذا
 بعيد لان العرض ايراد المحصر الاستفراء في الواقع على طريق التردد بين الحق و
 الاثبات فلا وجه لادراج ما ليس من اقسامه ولا يصدق القسم في الواقع عليه في
 التردد وكيف ولو لم يتضح سقوطه هذا في كون المحصر عقليا لم يتضح سقوطه ما
 يقال القسم الاخير انما في كون عقليا فاما ان كل قسم استثناء التردد بين الحق
 والاثبات ابتداء وانما فلا وجه لبقائه بالابتداء فاعلموا انهم يخصصوا الاول
 ما يتوقف عليه الاستثناء لسبب العرض من الاول لا استثناء يخرج المحصر عن كونه
 عقليا فانه يجران تومر الله التردد بين الحق والاثبات في بعض الاقسام وفيه
 اما ان لا فلا اذا كان المحصر واقعيا على طريق التردد بين الحق والاثبات لو كان
 استثناء بتماما واما اثباتا فلا في غير ادراج ما ليس من اقسامه صيرورة المحصر
 فانه قد يصرف في المحصر الاستفراء ويخرج منه ما ليس من اقسامه لصيرورة عقليا
 مردها بين الحق والاثبات واما اثباتا فلا في سقوط ما نقل القسم الاخير من هذا
 الدرجه لا يتضح في كون المحصر عقليا فان المحصر المذكور عقليا ليقابل جميع تلك
 الاقسام استثناء لقياس الجميع تلك الاقسام استثناء لقياسها الي بعضها وبعض
 قوله العلامة كل قسمه استثناء يمكن فيه التردد بين الحق والاثبات ابتداءا لا يمكن
 ان يشترط الاقسام مردها بين الحق والاثبات حتى صارها القسم عقليا ثم ينظر
 الاقسام لصير القسم لقياسها الى الاقسام الباقية استثناء لا يمكن ذلك في الاقسام
 الاولى دون الدرجة الثانية كما تبين المحشى هذا ما اذا الاستاد وقدا ورد في ما اورد

الشيء الاول في منصفين غير لازم لما اعتقد من عدم الفرق بين سقوط بعض
الاقسام عن درجة الاعتقاد بين الارسال كما مر نافع شيئا ان الفرق وتتحقق ان
ان السقوط لا يخرج المحصر عن كون عطفيا بخلاف الارسال اذ على ما اعتقد يكون
الارسال في تلك من اضع احدها القسم السابق والثاني في قسم كل من الاين الى
ما بحث فيه عن نفس الاستنباط او ما يبحث فيه عن نفس الاستنباط او ما يبحث
عما يستنبط منه والثالث في القسم الاخير من طرف الحق ان لو قيل ذلك لزم ترتيبهم
في القسمين لما في القسم الاول والحق لا الاشتداد بان هذا القسم سابقا ما حصر في
القسم فلا يخرج به المحصر عن كون عطفيا والفضل كما ذكره هذا الحاشية فانت هذا
الفرق واعلم ان قوله في الارسال في القسم الاخير بما توهم انه في القسم الاول
ليبقى الارسال في القسمين حتى لا يوجد في بعض النسخ حاشية منقول من قدس
عند قوله وسبق الارسال في القسم الاخير وهي قوله بخلاف الاول فهمنا في قسمين لا
في قسم واحد اقول وليست هذه الحاشية منه قدس سر بل على ان بعض الناطرين
توهم من ذلك العبارة تخصيص هذا القسم بالارسال في القسم الاخير بكتب هذه الحاشية
ففيها الناطرون اليه قدس سر وهو مناف لما خرج به سابقا بل عرضنا على هذا
القسم يظهر تمام الارسال في قسم واحد من غير احتياج الى العدد السابق
حقه وفائدة ما استمداده قيل ان كان الحكم باعضا من المحصر في المبادى والادوية
والترجيح من المبادى لم يصح حصص المبادى في الثلث وان لم يكن منها الموضع حصص المحصر
ما هذا المحصر في الابعاد ويمكن ان يقال ان المبادى لكن لا يفيد البصير زيادة
مقتضاها كما لا مبادى في الثلث فلم يذكر معها الفاصلة بل فقط في التقييد في قوله
لاندرج الموضع فيها هذا كلامه وفاد الاستاد قدس سر فاذا اقول ان ثلثا ان
المحصر باعد المحصر والحكم باعصانه في الابعاد المذكورة محصر في الابعاد الحكم
الحكم بالاعصاء حكم المحصر ولا يخرج المحصر من المحصر في المحصر في المحصر

المحصر

المحصر والموجود على العصا والمحصر والموجود على العصا والعلم لا على هذا التقيد
لا محصر في الثلث الثاني من الترتيب بحدس عدم كون من المبادى ثم اقول يمكن ان
مثل هذا الترتيب في الحكم باعصا المبادى في الامور الثلث بان في هذا الحكم ان كان
من المبادى لم يصح حصصها في الامور الثلث وان لم يكن منها الموضع حصص المحصر
المحصر في الامور لا بغيره ويمكن المحل بالمحصر ان يكون من المبادى فلا محل حصص المبادى
في الثلث لظن هذه المراتب حصصا هذا الكلام اذ المبادى قدس سر في ثلثه
الكلام بخصصه كذا اكد ان هذا العصا ما هذا الكلام كان في لا لا محصر في الامور
بالسلة العلية انما يفيد معرفة محصر هذا الكلام فيها وكذا يمكن الجواب عما
اورده هذا الفاضل عند ذلك فان حصص المبادى من تحصيل المحصر في الامور
يمكن ان يلهى به حصص ما عدا جميع هذا الكلام ولئن نوقش في ذلك فلا يعبد ان تؤول
حصول المحصر ما عدا المحصر والباقي قدس سر في الحاشية ما انما ان المراتب انحصار
ما هذا المحصر لا ينافي ذلك لان عرض محصراتك دفع الايراد بالمحصر لا يقين ما هو
المحصر فاعرفه ولا يعبد ان تؤول المحصر المبادى التي يذكر فلا يدخل فيه حصص الثلث
وقس حصص المبادى هذا وما اذكره الفاضل فلا يثبت في حصص مادة المبادى
ان ينضم اليها ما ذكرناه او غير ذلك مما عصى المبادى في المحصرها لا اندراج
الموضع فيها اقول في الفاضل اندراج في هذا المعنى الاعم من الاخص الذي يعبر عنه
بالمقدمة اشياء اخرى غير الموضع يذكر شيئا اذكره الشرح في الحاشية لان اندراج
الموضع اخره وادخلها المبادى بالمعنى الاخص لما هو ما توقف عليه دات العلم
دون ما يعبر عنه بالمقدمة كما يشاء من تعبيراته لمراده من الاخص الامر الاخص
لا المعنى الاخص ثم ان كتب في حاشية الحاشية ما يعبر عنه بالموضع باعتبار شيى المحصر
بهذا يظهر ذلك فائدة تقييد المبادى بالمعنى الاعم او بخص المبادى في المحصر
فائدة التقييد هذا فائدة تخصيص الموضع بالذكر انه قد صرح المحصر بدخول المحصر

الاعم المعبر عنها كما نقله عن المتن ولقد ذكرنا في الروي الثاني ذكرنا هذا الفاصل
 ربما انهم ان المعنى الاعم المعبر عنها لا يشملها لما اذا كان يكون عموم بحيث
 يشمل جميع الروي الثاني فان دفع ما قيل ان المبادى ان حملت على المصطلح
 لوقيل قول لا يظهر وجه انتفاع قول الشيخ بما ذكره اذ المعنى الاعم الذي فيه الله
 متولد على ما لا يكون مقوم بالذات بل يتوقف عليه ذلك في ذات او شئ عا ليس الا ما
 متولد به قبل الشروع في مقاصد العلم كما هو المعنى الغرضي للمبادى عاينه الله
 فيه خصوص ما يقرب منه المقام فان اراد الفاضل انتفاع الملازمة الاولى بنا وعلى
 ادعاء ان المعنى الاعم مصطلح وهو شامل للحدود الفاتية فهم اذ لم يوجد مصطلحا
 عليه ولهذا حمل الشيخ فيما سبق اطلاقا للمبادى على الامور الثلاثة على التتالي او
 على الخط الغرضي وان اراد انتفاع الملازمة الثانية بنا على ان المقصود في
 الشئ الامور الاربعة بما قد ذكره هنا اعني تلك بعضا منها فعلى ما يورد مرجعها على
 ما ساءه المصم المبادى لم يكن كل من لغوا هذا التفسير ودلانه بحجابه اذ معنى
 القسط فيهم اما بالوضع او بالقرينة فيجب على الله ان يريد من لفظ المبادى المعنى
 المصطلح واذ لم يصح هذا المعنى الغرضي او ما كانت له قرينة بهذا الاطلاق
 المعبى به في هذا الكتاب على شئ يصح قرينه لارادة ذلك الشئ صلوحا تاما او
 اماطلاقة في كلام آخر فلا كيف وكثير من المناظرين في هذا الكتاب والذات الى
 لا فادتهم عن طلقين على ما في المتن على ان الظن سوف كلاما ان انتفاع
 الشيخ متفرع على ارادة المعنى الاعم لا على ما قال في المتن فهم لما قال ان يقول يجوز
 ان يحمل المبادى على المعنى المصطلح ويجعل طريق التعليل شاملا للحدود لغائه
 كما قال الشيخ فيما سبق بل جعله على من الحمل على المعنى الاعم الغرضي كما يدل
 عليه سوف كلامه في دفع الملازمة الاولى ولا يتعين المعنى الاعم لكنه قد راد في
 كلامه وقوله ليرد الفاضل العلامة انتفاع شئ من الملازمين بل اراد منع

المعبر

المعبر فان الشيخ زعم ان المراد بالمبادى في قول الله قد ذكر من مبادى العلم ما
 يبدأ به قبل الشروع في مقاصد العلم اذ لو لم يرد لها ذلك لما كان يراد بالمبادى
 هو المصطلح عليها او ما ساءه المصم مبادى والعلامة منع المعبر عنها على
 ان المراد بهما ما في المبادى من لفظ المبادى المذكور سابقا في عبارة الله
 فينبغي ان يحمل المعنى الذي فيه الله وما قال في الحاشية هذا المعنى هو المعنى الغرضي
 مع خصوصية فلا يحيد نفعنا اذ المعنى الخاص غير المعنى العام كما لا يخفى
 الطلب في الاختيار في الفاضل الطوسي سيما ان صدره من الفعل الاختيار
 عن الفاعل لا يمكن الا بعد تصور من يتصوره والطلب من الانعزال الاختيار
 فلا يمكن تحققة الا بعد تصور المطالب اياه بخصوصية ولا يكون مخصوصا به
 خصوص متعلقاته في المذهب فوجب تصور من يتصوره من انما عداه وهذا يشتمل
 (من) امثال الماشي بحال يتصور عند كل خطوة جميع ما يتعلق بغيرها عدا
 بخصوصية من ان غير كمن رفع قدمه ووضعها المسافة الى بقعة فيها
 ارتفاعا والحفاة وسرعة حركة رجله بطر الى غير ذلك مما لا يحصى في مثل ان
 كل من يطلب علم من العلوم المادي فيقتل اشتغال الاختيار في يتصوره بخصوصية
 من انما من غير وشان كل من يطلب بحسب محمول تصويره في النظر وغيره
 فقد تصور سابقا بوجه ما ساءه عداه والقول ان كل من يحمل شكا اظان
 قلت يجوز ان يكون لكل من الجهولات وجرت يده في يحصل بطالبه قبل لا يخلت
 لا كلام في الميزان وانما القرد في الوقوع سيما فيما يتعلق بالوضع والاصطلاح
 مثل العلوم واكتب ونحوها ثم ان بعض ما اورد من المقدمات قاصره عن
 افاده وجوب هذا التصور وجوب احتقاعه في قوله ان تصور المختار انما هو
 مقصد تحصيله ضمن جري لا يبيد فيما اداه الى اداء ما ليس بمبدأ اذ عدم
 المبدأ وحصوله لا ينافي ان تحقق الطلب مع انه لا معنى في هذا التادير المختار

المطلوب ان المفروض انه لم يتصور شيئا بخصوصه سوى الامر الشامل وهو ان
 فلم يصير شيئا طلقا فله تصريف شئ بمعارض المطب ولا ينبغي ههنا التاويل الذي ذكره
 في المحاشير قل هذا من ان المراد ما يصير مطوبا حقيقة في المال قائل وسوق
 كلامه اب من ان يق مراده بوجوب ذلك التصور الاولوية والاشبهية ثم ان
 المطب اذا كان كثره لها جهة واحدة فعند معرفتها تلك الجهة وطبقها لا شك ان المطب
 كل واحد منها لانك لم تسمع ان لم يتصور كل واحد من وجه بخصوصه فمما زعمها
 عداه لم يربا لم يتصور واحد منها بل بوجه شامل لها فقوله الطلب لا شاق الا
 بالاشياء المطب عداه على الاطلاق لم يحل نظر قال هذا المتصل قراين اليين الله
 حكيم به الفطرة السليمة ان الفعل الاختياري سبق تصور اذا العقل لا
 يحصل الامر الغير المشعور به الى اختياره المحصل بل يحكم بخلافه ثم ان الشئ
 على الوجه الام لا يكون في تحصيله ما الرصم اليه ما خصصه فان نسبة الامر الى
 افراد على السواء فلا يخص به فرد دون آخر ذلك نظا وذلك مراد السيد
 من قوله فرما اداء الى ما ليس بمطب يعني انه نسبت له المطب وفجر من الافراد
 سواء فرما اداء الى ما لا يكون في وحده في تحصيل المطب واما ما اورد هذا الحق
 من ان المفروض انه لم يتصور شيئا بخصوصه سوى الامر الشامل الذي ليس
 فلم يصير شيئا طلقا فله تصريف شئ بمعارض المطب مدفع بان الكلام على تقديره
 المطب الامر الشامل لا نه مقدم الشرطية لا شك انه يتلزم ان يكون المطب هو الامر
 الاخص المتدرج تحت الامر الشامل لان المفروض ان فعل هذا الغير يكون
 المطب فردا من ذلك الامر واما عداه فغايه المطب مدفع بان الكلام على تقديره
 ذلك التالى وهو هو وما ذكره اشتغال المصادرا ذكر ثبت بعد ان المطب يخص
 بخصوصه بل ليس الكلام الا فيه فلا يصح قوله انه لم يتصور شيئا بخصوصه بل ليس
 شيئا طلقا ذلك مما لا يشبه على ذي مسك وما قوله ان المطب اذا كان كثره لها

وحده فعند معرفتها تلك الجهة وطبقها لا شك ان المطب هو الامر الشامل الذي ليس
 تمديد مقدمه هي ان الطلب قد يتلوا ولا بالجزء من حيث هي جملة ثم حملت
 عند تحصيلها يتعلق الطلب بجزء من حيث فان الطلب ههنا بالتحقيق مستند
 متعلق بالكل من حيث الكل والبوله متعلقة بجزء من المطب في كل صورة متصو
 خصيصه واذا اعتمد هذا لك فيقول الطالب الجميع بما رطب كل واحد
 والاولى ما ين على الثاني والثاني منبعث عنه وكل من الطالبين مسبوق
 يتصور المطب بجزءه كملت قوله لئلا يكون الذي يحكم به الفطرة السليمة
 والفطنة الصحيحة القويمة ان الذي سرده بجلالته وتقدمه وبني الاطرح
 او لا خارج عن قايمن الترجيح فان اعتراض الحقين ان تصور العقل
 ومتعلقه بخصوصهما يتلزم محذورات شتى لانع المحامي بل هو رها و
 نقل وقهرها قرره من دليلها ثم نقضها اجالا باورد المحارب منها ما
 من الاستلزام او بطلان الالزام دليله دليل حليل قهرهم اثباتا اخرى
 ولعل ان الذي اوردته من الدليل واشرت اليه فقلنا ان العقل خليل
 فان العقل الصحيح يعرف ان المطب المتبادر من قولنا ان العقل لا يشب تحصيل
 الامر الغير المشعور به الى اختياره المحصل ان الذي يحصل المحصل باختياره
 مسعور به وقد ان ذلك نظا فيما يحصل بفعله اختيارا لانفس فعله على ما هي
 الدعوى ولو اخص عنه واريد به الفعل يتساع فلما تم ان منبع ذلك الحق
 ان قوله الفعل الاختياري سبق تصور ح وما ذكره في بانه مقدم كما
 ان اريد الامر الغير المشعور به ما يحصل بالفعل فالقريب غير تمام وان اريد
 به الفعل نفسه قلنا انه لم يورثك مشعور به لزم نسبة تحصيل الامر الغير
 المشعور به الى اختياره المحصل ليجاز ان يكون الامر الذي يحصل المحصل وطلبه
 ويقصد تحصيله باختياره هو الذي تحصله بفعله لا بفعله وليس كلامه

ظاهر خطا منه ولزم التزام النفس بالتماسه وتلاوا انما لا يثبت ان لا علة
الفاصل لما نقص وهو في الكلام في المقام من اداء سبط المطلب والمراد ان السيد
اخي ان المطلب لا اختيارا لاجب ان يكون معلوما بخصيصه اي بوجوه جزئية
على ما اعترف به سبطه وحزمه هذا الجادل تحليلي لانه معلوم ان ما يعلم
بوجوه جزئية اما ان تعلم بخصيصه وهو في اهميته وشمولية التي بها الشخص
يتضمن كان يعلم احدها مثلا بان الانسان له شخصيات كذا وكذا او اما ان يعلم
بذاته لا بوجوه كالحس شجر من غير من بعيد فيشال اليه من غير ان يعلم بذاته
وهو في ذاته لا من غير ما يعلم بالهوية لا بالهوية من غير ان العلم بالجزئية بما هو
جزئي بغير احد هذين الوجهين غير وانه ان هذا يظهر هو من الاثر في
السيد فان الماشي ارادته له في الخطوات حركات ارادته حاصل بقصد
تحصيلها فان كانت قبل حصولها معلوما بالجزئية لم يكن معلوما بالذات بل بالجزئية
على ما يدل عليه عبارات السيد في تقريراته وتحريراته فيكون معلوما بالذات
والشخصيات على ما هو شأن سائر المعلومات بالهويات او كحركة شخص يحصل
هي تمام وجه امور الدورية ومنه واليه وهي الموضوع والمسا في الزمان
والمبدأ والنتيجة على ما اطلق عليه عن آخرهم والسيد لم يزل يعلم ان العلم
بالجزئية لا يخصص احد هذين الوجهين فالسيد حيث سلم وحرره في كتبه ان الحركة
الارادة التي هي مقصد التحركات تحصيلها وبطلانها معلومة بمشيتها الكلية بل
الشيئية فان الماشي المتحرك ارادته يعلم ويقصد بطلب بالخطوات حركات
ورد عليه ارادته وان تلك الحركات المطلب المعلوم التي تحصيلها اما ان يكون
معلوما بوجوه جزئية على ما قرره كلياً في هذا الموضع وجزئاً خاصة في حيث الحركة
الارادة حيث قرره الا في جوابه لا يراد بان المتحرك بالارادة وبما لا يتصل بالمشي
والحركة الجزئية على ان الموجود من الحركة هي التي بسيطة وهي شخصية جزئية

جزئية فمقدمة ثابتة في تمام المسألة وهو مقصود بخصيصها او ثباتها
ان يكون معلوما لا بوجوه جزئية فعلى الاول ورد الايراد اما الاول فلا يثبت
الخطوات لو كانت معلومة قبل حصولها بانها حركات لها شخصيات كذا وكذا لزم
العلم بتلك الشخصيات وشخصيات الحركات على ما قرره وسبطه انما هي الاثر في الحركة
الذاتية فليزيم ما لزم مما الزمه لزم ما ظاهراً وان كانت معلومة لمقدمة اخرى
فوجه آخر غير الهويته الشخصية المعلومه بالشخصيات لزم ان يكون المتحرك
الماشي القاصد تحصيلها معلوما قبل حصولها بوجه خاص جزئي في ذاته بخلاف
الظاهر ان شخصية الحركات والعلوم جزئيتها قبل حصولها بدون معرفة شخصياتها
غير معلومة وقد عرفت شخصيات الحركات واستلزامها لتلك الخصوصيات
على ما قرره الفاضل واما ثانياً فلا يرد ما سطره هذا الجادل التحليلي لانه في
العلم بالشيء بخصيصه لا يتلزم العلم بجميع شخصياته لا يتقدم السؤال في تمام
مادة الاشكال فان العلوم بخصيصية جزئية يلزم ان يكون معلوما بوجوه جزئية
جزئية ويمتنع شريكته وان لم يكن معلوما بجميع خصوصياته وشخصياته ومعلوم
ان المعلومات المطلوبة في مواد النفس وضوئها جزئية بائصال هذا
الوجه والمفكر كما برر وعاد واما ثالثاً فلا يرد قوله الماشي عند كل خطى يصير
حركة المخصوصة على الوجه الجزئي وان لم يعلم شخصياته ليس فيه طائل ولا جرح
الحاصل لما عرفت غير من ان الحركة انما يتخصص ويتخصص وبوجوه جزئية
بالاثر في الحركة المذكور على ما اعترف به السيد وعلى الثاني يهدم ما مهدى
ولا يثبت ما يثبت على ما اتسده ثم قال ثم في ثبوتها بحث وهو انهم اثبتوا في الفلك
نفساً بسيطة بعد اثبات النفس البهية ليعبر عنها بغير الحركة الشخصية على
الوجه الجزئي وعلقوه بان الجزئي الكلي لا ينبعث عنه شق جزئي فان نسبة
الكلي للمسا جزئية على السواء فلا يخصف منها جزئياً فلا بد من اعادة

جزئية وكان الازادة الكلية توقف على التصور الكلي لا الازادة الجزئية
على الشعور الجزئي وفيه نظرا لما نقلنا من الشرح الى شئ معين بدعي
بينه يدعي الاحتمال فلا ينبغي الشوق الجزئي عن الزيادة الكلي كما ذكرنا ان الكمال
في ان صدوره الاخر الجزئي لا الازادة هل يتوقف على الشوق الجزئي ام لا اذا الامر
الكلي اذا انحصرت في فرد فما كان الشوق الى ذلك الكلي سدا لمحصل ذلك الجزئي فان
ما سوى ذلك الفرد فان ما سوى ذلك الفرد متوقف وقد صرح بهينا في التصيل
بان يصح في العلول الذي لا مثل لمن فقهه كالتصور والعقل ان يوجد
على كل واحد على هذا يعني ان يكون كل من الحركات الجزئية متصورة بغيره
في ذلك الفرد فلا يحتاج الى اثبات القوة المطبقة والفرق بين الشوق والعقل المتماثل
وبين الحركات بان الامر الكلي في الاولين منع لها خلاف الحركات لا يجري كما
اقل انشاء بحسب تقطع من فطنا سريرا وما راى من النظرين يصير حيا كما
يخفى على من عرف الحركة الازادية وما كيف يتاقي من التحرك بالازادة فان الحركة ^{تتوقف}
الجزئية الموجودة وان كانت واحدة غير متصورة على ما فترها لكنها الجزئية بغيره
تبدل وتقدر بالنسبة الى حدة المساند والمتحرك بالازادة تقصد قطع هذه المساند
وما اذا محدودها الجزئية بالازادة ومثل هذه الازادة جزئية لا تحدها وان سادها
تلك الحدود ليس ككل متصورة فرد اذا تافها وما فافها اجزاها بوجه آخر
بوجود آخر وان لم يقصد المتحرك بالازادة المواقف الخاصة بالجزئية بل يقصد
ما لم يمكن بهذا القصد تلك الازادة الكلية من الايمان بهذه المواقف الجزئية
حيث تعددت وكثرت المواقف ولم يخص فردا فان لم يوافقا اعتبر في ثناء
المساو كانت سابقة وسبقه بما تافها كل وجه وكيف يحصل بل ككل
يقصد ككل كلية على سادها كجزئية على سادها جزئية بما فافها جزئية ولم
يقصد التفرع في الفرد وان اعتبر المساند وتخصيصها او قصد قطعها بغيره

جزئية ثم ان تصحيح الحكم بان الكلي المتصورة في الفرد يصح صدوره عن راي
ان تقعد في المعاضد لا ينبغي في استفاضة حيث لا يلزم ان يكون الحكم كليا
فان الحركة غير متصورة وعلى تقدير الاختصاص اختصت بخصوصية جزئية
ما فافها عن صدوره عن راي ككل ما استند به لا يصلح للاستناد والاعتداد
وعدم توقف صدوره الجزئي بالازادة على الشوق الجزئي لا ينبغي في الاستفاضة اذا كان
القاعدة كلية بل الحركة جزئية متوقفة على اداء جزئية اذا تافها اشياء الى
فعل المستدعي يدعي ان هذا الجزئي اعني الحركة الجزئية متوقفة على شئ
واذا تفرعية وتصور جزئي وهذا لا يوجد طرهما ما اشياء الية اتفاقا وكلا
هذا بناء على الامور المتفرقة كقوة غير متصورة سيما وان الحركة الزائدة
على سادها لا يتصور فيها في فردا وتخصصها ثم قال فترها شبيهة اخرى
ان الكتب السبعة على طلب النسبة الواقعة وهي علم من السلب والاحياء فلم
تصور شيئا منها بخصوصه والجزءان نسبة النفس على الطالب نسبة العالي الى
المشرب وما هو فعل النفس فما هو تحصيل الصور المناسبة وترتيب تلك الصور
المقصودة الحاصلة في النفس وذلك معلوم بتخصصها وفيه نظر لان المبادي
المقصودة في الطلب ليست متصورة بخصوصها بل انما يتصورها الوجه ^{لها}
مثل جنس هذا المبدأ وفصلها بالوسط للنسبة التي بين الاضداد لا كين
الجزءان في هذه الوجهة ساوية لها على ان النسبة الواقعة مختصة اما في الاجاب
او السلب ككل ما حصل عند الطالب بعد اكتساب هذه النسبة الواقعة عند ^{فقد}
تصور امر مختصة اذ لا يغير الاختصاص الا الاختصاص عند الطالب فتدبر في
لا يخفى ان هذه الشبهة نفسها ذكرت مع جوابها في كلامنا في الفصل الاول
للمنطق عجاها فمقتضى هذا ثم ان شبهة هذا لا يرد على من يدعي ان الفاعل
بالازادة يلزم تصور فعله بخصوصه ويرد على من يدعي ان الطالب لا يمكن ان يصح

بخصوصه ولا يتعد ما أورد في المذهب المحل بالاذن كما سرت من ان الشخص
 المبادي يخصها واعتراض المعترض على المطالب لاهل المبادي وكما استحق
 بوجوبها ولا يتعد ليجل ان يكون هذا الوجه الماوي وجبا خاصا او اعم
 بزعم المعترض ان الطلب قد يمكن وتحقق قبل التصور بالوجه الماوي بل يخص
 فيجب عليه بان اشاع هذا الامكان ولا يكفيه الحكم بان المطر معلوم بوجوبه
 واما الذي اشار اليه في العلل وهما المتعلق من جنس وهو بعد غير تمام كما لا
 غنى على وى لانهم ثم اقول ان هذا التحليل مجاز لا ليرتق بين اللط تحصيل
 والمط حصلا وان الذي يطلب الطالب تحصيله باختياره وفعله يلزم ان يكون
 معلوما بخصوصه واما الذي يطلب حصوله فلا يلزم العلم بخصوصه اما يتك
 محلات حاله عند استرثا انك تطلب ما لا تعلمه بخصوصه كما ان العادة
 يسألون شيئا وان لم يكن الاشياء ومن يقضي يلزم العلم بخصوصه المذ ان اللط
 تحصيله بفعله واختاره والكتب خلاصة كالكتب ما لا يطلب بالاعلم تحصيله
 وليست النتيجة والاستنتاج باختيارا كما سبب وتحصيله وفعله بل كما يطلب
 حصوله علم بوسائل علوم يطلب منها ثم واهب العلم بعلومه ما استحق كما انك والسائل
 سأل ان من نعم شيئا انعم المنعم ما يليق بالسائل بما ياب حاله وموالاته هذا
 يظهر ان الشهادة الثانية المختل كما يشهد الاولى بالبدء بضعفها هتد
 اهتد وان كل شهر يشبهه بما يشبه العنكبوت من البيوت في ذوا البيوت
 اشارة لاشاد قدس سره قبالا فية بحت من وجوه منها في قوله ليس يدان صدق
 الاختيارى اذا ما ثبت في الحكم ان متعلق الفعل الاختيارى الذي هو المط
 بالذات لا بد ان يكون متصورا بوجه مخصوص فان البناء تصور بها خصوصه
 ثم منه لان الفعل الاختيارى لا بد ان يكون متصورا بخصوصه وتصور الفعل
 بخصوصه وتصور الفعل بشخصي تصور متعلقه كما فهمه المحقق ان تحصيل فعل

التيارة

الاختيارى في الاكثر يكون باسرها اكثرها غير تصور حاله صدقه فاسل منها
 ان قوله يجب ان تصور هذا كل خطره جميع ما يتعلق بمنزلة اهلها واما
 يجب هذا اذا كان تصور الفعل الاختيارى بوجه متعارفا عاده واجبا وليس
 ان بل لا يجب تصور متعلقه الذي هو المط بالذات كما عرفت انا فان قلت فعلى
 هذا يجب تصور ما يتعلق بكل خطره بوجه متعارفا عاده وهذا ايضا خلافا لما
 قلت فلما يلزم ذلك اذا كان كل خطره فعلا عليه ولا يلزم ذلك لغيره ان
 تحرك التحريك بخطوات كثيرة حركة واحدة حتى يكون هناك فعلى واحد متعلق
 المسافة بقصد بقطع جميعا بيان ذلك ان الحيوان قد تحرك جميع اجزائه بالكلية
 الارادة اما معا واما مع التواتر والتحريك بالخطوات في الاعلى من قبل الله
 فانه ما دام تحرك ما راجد جانيه واما في اخرى جانيه الاخر من غير ان يرق
 لذلك ان يقصد بهذا قطع جميع المسافة المقصورة بوجوبه متعارفا عاده
 اما اذا كان هناك حركات متعددة وكان كل خطره فعلا عليه بان يتصوكل
 خطره قطع ما يتعلق بتلك الخطوة فلا بد ان ان تصور ما يتعلق بكل خطره
 خطره على الوجه المتعارفا عاده ومنها في قوله وشأن كل من يطلب علما
 ان ليس تحصيل العلم الواحد المدون فعلا واحدا متعلقا بذلك العلم حتى يلزم
 تصور بوجوبه متعارفا غير بل هو متعدد هي اكتساب سلة مسئلة من كتاب
 كل سلة منه ينصني تصور تلك المسئلة بوجوبه متعارفا عن غيرها لا يقصر العلم
 الذي تلك المسئلة فرة فان قلت اذا كان كذلك فاما في معرفة العلم بجهته
 وكيف حكمه بالاعلام بان التحريك المتصور كل من بخصوصه متعددا وتعتبر
 هناك امران يحصل سائل العلم والقاعدة على قسماها عن غيرها والاول يتقنه
 تصور كل واحد منها بخصوصه وقاعدة معرفة العلم بجهته الى حد وحصول الثاني
 وحكمه بتقدير التوجه وتعلم لكل واحد منها بخصوصه بخصوصه حال القعدة

ب
كل

على التبين فهو حال قريب العلم لا مجال لتفصيل المسائل فمما مل منها ان قوله وثل
 ان كل من يطلب تفصيل يحصل بمحلول تصويري بالنظر لا في محل المنع بان يكون محلولكم
 ممنوعا لان كتابا لمجهول التصوير مسوق يتصور التعريف بالوجه المساوي
 للتعريف ولا شك في امتيانه عن غيره ومنها في قوله فلم يصرف على ما ظن بصفه
 بخلافه المطعلا وهو ان يقر بما ذكره العلامة في هذه من التبيين المطا الواحد
 لا بعد ان يكون متصورا بوجه مما زعمناه اذ لو لم يكن متصورا كذلك واما ان
 لا يكون متصورا أصرا وكان متصورا بما مر فامل وتصدد تفصيل في معنى جري لا
 بعده وكلاهما بالاطلاق وهذا برهان خلف قد فرغ من تفصيل الدعوى وهذان
 لا يكون المطا الواحد متصورا بوجه جري متنازعاه اذ ليلزم خلف فلا ضرورة في
 خلف على هذا التقدير بل يرد ذلك ان في الشق الاول لا ينافي المطلوب ان لا يكون
 المتصور اتم ناد على ان وقع ذلك على تقدير نفوذ الدعوى كذا في الثاني
 المطلوب يرد في الشق الثاني كونه غير متصور بوجه محض بناء على هذا فظهر ان
 بانقراض المحقق اشتباه يحصل ما في الفئات وشك من شله غريب ومنها في قوله
 لا شك ان المطا هو تام تام ذلك ان الفرض ان تلك المجته جعلت هذه كمنه
 شيئا واحدا كما صرح به العلامة في قوله فاما ان لا يكون لتلك اكثر من جهة
 يضبطها ويجعلها شيئا واحدا واما ان لا يكون لها تلك المجته فكون تلك ذلك
 الشيء الواحد الحاصل من تلك اكثر من واحد منها هذا تام ما افاد الاستناد
 وفي تمام التمام مناقشات وما افاده سيد قطب في عبارة السيد سعيد قال
 هذا المشكل ثم ان هذا الفاصل الحصري بين هذه الحاشية على سلب آخر متريفا
 عن مرتبه قررها لا فقال في هذا الكلام نظرا لاجالا وتفصيلا اما اجالا فمن
 وجه الاول انه لو تم ما ادعاه من توقف صدور الفعل لا اختياره عن فاعله
 على تصور متعلق ذلك الفعل بخصوصه مما زعمناه اذ ليلزم ان الماشي فلا يلزم

ان تصور

ان تصور عند كل خطوة جميع ما يتعلق به حركة هذه بالتصنيف والافصيل كما ان
 رفع قدمه وما المسافة التي تقرب منها ارتفاعها وانخفاضها وممره في حركة رجله
 بطولها لا غير ذلك وانما هذا قد اقول بعد ما عرفت محصل هذه التبيهات قد
 فسم بهذا التقدير دابر الجواب وسهل طريقه في هذا التقدير ما معارضه وتنش
 اجالي على التقديرين فقد صار مدحيا متنازع عليه المنع وطعنهم على اللات
 التي ادعاه لا عرفت من ان لا يلزم من تصور شيء بخصوصه تصور جميع مخصصه
 على التفصيل في الصيرورة مدحيا يتوجب عليه المنع لو كان موجبا ومنع هذا
 المنع المستدعي غير موجبه ولا متوجه فط ان الملازمة لطلبه لو اريد بالخصوص
 ما هو الظاهر على ما هو الظاهر من كلام السيد المحقق ولا يثبت تفيد التزوم
 ما زعمه بالظاهر اذ ان يلزم تصور مخصصات بها يختص فضا جزيا في نظر
 متصور تصور جزيا وهذا يظهر وجوه الاراد وان لم يكن على ما اوردته
 الموردة بما اشير اليه من روده في الاراد انه نفس اجالي وما رضى بعد تقريره
 ويعتبر لا يلحق بحاله في جلاله فانه ان حمل النظر الاجالي على النفس الاجالي
 الظن من تقريره ومقابلته لم يكن معارضه ولا اسكن توجهه بوجه آخر فيجب
 على من تعرف اذ ابا المناظر والمباحثه ثم قال الثاني ان ما ذكره يستلزم ان
 كل من يطلب تفصيل يحصل بمحلول بالنظر او غير محلول تصور قبل شروعه في تفصيله
 بوجه جامع مانع فان الاستعمال في ذلك داعي ان لكل محلول وجهين بديهيا وقع
 بان هذا لا يتصور فيما يتعلق بالرفع والاصطلاح كالعلوم واكتب وتبرها
 واقول بوجه عدم تصور فيما يتعلق بالوضع والاصطلاح فخره بل لا ينظر في
 بوجه جري بئز فان لكل كتاب وكل علم وجهين خاصا واما العلم الذي يتصف به
 الكتابيا والعلم الذي وصفه فلان الى غير ذلك هذا في العلم واما في الكتابيا
 ما تضمنه هذه الاوراق او الكتاب الذي يدبر فيه فلان الا ان لا يكون في غير ذلك

ان تصور

واقول حكمه ان خبره بل هو يحكر وفي مشاكلة طرول سلم فلان انه
 يظهر بها الكليتها التي هو في صدد اظهارها ثم قال قال الثالث ان العلم قطعا ان
 طابع كل علم كاصول الفقه مثلا لا يقدر واحد منهم على تفسيره بوجه جامع مانع ومنع
 هذا كناية وادخل هذه الدعوى غير مبينة ولا ما يبينه بل خلاها بالادعاء على كل حال لا يستلزم
 مثلا لا يجوز ان تفسير العلم الذي يتضمن هذا الكتاب او العلم الذي دونه فلان
 او العلم الذي قبله فحقه فلان لا غير ذلك من الخواص ثم على تقدير تسليم عدم الفقه
 على ذلك التفسير لا يلزم ان لا يكون له وجه مخصوص او ان يكون قد قصور وجه
 مانع جامع لكنه لا يقدر على التخصيص لبيان عدمه ان كل واحد من الناقضين
 انواع العيانات والصفات بتخصصها بما لا يستلزم عليه من التعريف من تعريفها
 بوجه جامع مانع اقول قد اجابا المعترض عن منعه هذا بان كناية من يدعي ان
 ان الدعوى مبينة ومنها كناية ثم الصور التي صورها لم يقصر طلبها لاصولها
 فيها منهم الاصول التي اصلها العلم والحشي وقرئ بين بين التصور من جهة
 جامع مانع والتعريف بوجه كذلك ولا يلزم من لزوم الاول التحقق لزوم الثاني
 وتحقيقه وليس في الصور التي صورها تعريفها كسابي من غير معرفة معلوم بوجه
 آخر ككتبة من امور معلومة على ما هو المقصود المسوق للكلام والمعرض من
 على من الزم هذا دون ذلك ثم ان الذي صورته من ان تصور ان تصور ان تصور
 شيئا بوجه جامع مانع ولا يتقدم على التخصيص العبارة عند تصور من تصور شيئا
 تصور شيئا او باننا نتخصص منه فحقا قد روي ان يعبر عنها وضع هذا كما ترجمها
 ثم قال قال وايضا معلوم لنا بالرجحان اننا اذا انقصنا علم الاصول عن علم غيره
 علم بالاصول الفاضل لم يبق من العلم ان يطالبه ويشغل بتجصيله وتكميله كلامهم
 كثيرا ان يكون في طلب المجهول تصور من ترجمه وقال اقول مجدا ان يكون في طلب المجهول
 كيف لا والمقصود المذكور انما يتصور بالتحقيق الامر لا علم وليس عند الاصول ولا

العلم ومعلوم بالمشاكلة لا يتصور الا الى ذلك الامر لا علم والمطلوب هو العلم واما ما
 فقوله من العلم فلهذا غير علمه اقول ان وجد ان الغير كذا وجدا لا يتقدم
 قوله والمقصود المذكور انما يتصور الخ وانه المقصود بالتحقيق وان كان هو
 الامر لا علم لكنه جعل الله للملاحظة الخاص الجزئي على ما هو المقصود بالمشهور عند
 الجمهور في الفرق بين العلم بالوجه والعلم بالشيء بالوجه ولعله كان بين العلم بالشيء
 بوجه والعلم بالوجه فرق كان لما ذكره وجه كنهه بجلالة خبره في مشاكلة شمع
 الاستاذ بخلافه ومعلوم بالعلم ان قوله معلوم بالعلم يخالف لما قرره مشاكلة كما
 مخفى على من علم كلامه واما منع توضيح غيره لعدم عتقه عليه بما لا يلحق الا بآلة
 ثم قال قال الرابع ان قوله لا ندفع الا طلبا فيه اعتراف قال قلت شعر وكيف
 بل من قوله لا ندفع الاعتراف المذكور فانه من تقدم الشرط مما لا يتوهم فيه
 اعترافه اقول لا يخفى اشعاره بان هذا على من له شعره وليس لا شعارة
 فمن تقدم وحده بل في تمام الدليل وفرض تقدم الشرطية الاولية الخليفة التي
 تخلف شعره ان الخلف هو هذا الثاني لانهم اذا كان هذا الثاني لانهم
 لاصل المدعى كان في اصل الدليل الخلفي في الفقه لاصل المدعى فخلت هذا الظاهر
 من ان يخفى ثم قال قال ما ما نصيلا في وجهه ايض الاول ان قوله الطلب فعل
 ح بل هو كما ترجمه بوجه فافهم الفاضل في مواضع قسم من قسم الكلام النفس
 المحتبذة في الخلق والاعتبارية الحاصلة من العلاقات المحصورة في كلامه
 قال في هذا غلطنا من عدم الفرق بين الطلب الاصطلاحي الذي هو قسم من
 الذي هو قسم من الكلام النفس وبين الطلب الغرضي المقصود منها وبينها من بعيد
 والاول يستدعي مطالعنا امتدادا بوجه الخطا بالطلب اليه بخلاف الثاني
 وهذا لا ينبغي ان يتوهم من له ادنى سكة اقول ان سكة يعرف ان الطلب
 الغرضي كاصطلاحه ليس يعمل به العبد الذي ليس له عيبا في نسب الغلط الذي

في وجهه الى غيره وذلك لان الطلب له معان لغزيرة واصطلاحات ليس شئ منها ينفع
 تكون الطلب بالجهة المعنى فغلا كما لا اصطلاح في كون الكلام في الاصل والطلب
 منع اذ لا يكون فعلا لما اشيرا اليه واستند اليه المعنى العرفي واصطلاح الطالب
 وهو المعنى الحقيقي بكلام النفس ولا ينفع في جوابه انه بالمعنى اللغوي حيث لم يكن
 بالمعنى اللغوي فعلا وكان اطلاقه على المعنى اللغوي في الاصطلاح مجازا والى الله
 يكن الطلب بمعانيه المعرفية الموضوع لها فعلا صرفا الفاضل عن معانيه الوضعية
 وحمله على معنى مجازي للعلا قد بينه وبين الموضوع في الاصطلاح الفاضل حيث
 قال الله ان يراد من الطلب ما يثبت عليه فانه صريح في حمله على معنى مجازي
 لعلا قد اعتبر وهذا التعليل بخلافه لما عليه المعنى اللغوي ولم يشترط ان يكون
 فعلا ايقض في اخرى على ما شره العمل ولم يفتن بان ليس معنى الطالب حقيقة
 وانما هو مجازي يحتاج الى قرينة معينة صادرة عن قوله قالوا لو وجدنا غلظنا
 الطالب ليس تارة في شئ نعم تصدرا لانفعال من الطالب التحصيل للمط كونه هذا المعنى
 ليس لازما وانما كونه كل طلب بالاختيار الطالب في القسم الا ان يقال مراده من الطالب
 ما يثبت عليه وان كان غير لازم من الانفعال الاختيارية التحصيل المط وقال الله
 المراد من الطالب ههنا مباشرة اسباب التحصيل كما هو المتألف من العرف فان
 لا يسمي طالب العلم بآرادة له ما لم يشر التحصيل اقول لا يتم ان مباشرة العمل بالتحصيل
 للطلب بل هو اطلاق عليه كما له معناه مجازا يحتاج الى قرينة صادرة معينة وعقل
 وجعل ان الذي اراده من فعلهم العرف لا ينقص حيث يلزم ان يكون لكل مجاز
 علا قد قرينة صادرة معينة وعالمهم العرف والشهد مسبقان هما فالفاضل
 اشار الى اطلاقه في كلامه قرينة في تعيين القرينة وتقريرها وهذا المعنى من
 جعل لا يتم فيه فيكون ان الطلب بمباشرة اسباب العمل وقوله ما لم يشر اقراره
 بان الطالب ليس بمباشرة اسباب التحصيل لان المجاز ان يشار احد اسباب التحصيل

ولم يشر تحصيل على ما اعترف به بقوله لا شئ ان الطلب بهذا المعنى من التفاضل
 ان اراد ان هذا معناه الحقيقي فيصح وان اراد ان مجازي فيجانبه ثم لكنه
 ثم يتعدا اذ اللفظ اذا أطلق كان معناه هو الموضوع لفظ اصطلاح الطالب
 وهو الذي اشار اليه الفاضل جازا الله وحمله على معنى مجازي يحتاج الى قرينة
 صادرة معينة ولم يبين هذا المختل مجازا الله ولم يقطن بكلام الفاضل في
 اشارته حيث صرح واشار الى وجه التحديد والعلا قد والى ان مع الكتاب هذا
 المجاز لا ينشأ حتى لا يلزم من حصول ما يثبت عليه مباشرة او غيرها على ما صرح
 به بقوله وان كان غير لازم لولا قال الروح ان دفع هذه اعتراض آخر هو ان الله
 نعم طلب من الكافر والعاصي الايمان او انطاعة ولم يرد هذا اذ لو ارادها لرفع
 الله عندها وانما قد علمه على ذلك لصدق قوله وقالوا قولا فوجها اعتراضه
 على جعل الطلب على ما هو قسم الكلام النقص وقد عرفت فساد فلا يرد له
 اقول بانه مهمل ومهم وحكمه بالبناء على قوله لا يجوز ان يرجع الاعتراض على
 حمله على معنى آخر وعرفى عدم توجه الاعتراض على معنى غير هذا في قدح
 بل يمكن توجيه التوجيه بوجه بل وجه على تقدير حمله على بعض من المعاني
 ثم لا يخفى فساد قوله وقد عرفت فساد ومنه قوله فلا يرد له انه قال
 اتفاقا في قوله وان تصور ما يعتبرا امر شامل كلامنا حاله عن التحصيل لان النظر
 ان لم تصور من بخصوصه لا يكون مطا على ذمهم فلم يكن شيا مطا فم تصف شئ
 عبارة المطا اللهم الا ان قوله المراد من المطا ما من شأنه ان يطلب ولا ينبغي بعده
 حيث ذكر المطا في الحديث واحده لم يستعدها ولا يرد في في موضع غير الذي يرد في
 الموضوع الآخر لا قرينة له قال قوله الكلام على تقدير ان يكون المطا تصريا
 بامر شامل فقد وقع فيه كون المطا هو الامر الخاص الذي فرض انه المطا فان
 اقول العرفان كلامك هذا بعيد عن التحصيل جدا وانما لا يعود الى الحاصل

ولا يخرج الاله الى ان الكلام على هذا التقدير وفيه وان التقديرين في هذا
 الجواب الجليل بحال لتبصير على خلاف ما قرر فيما قدمه فاما الله جلالة
 شئنا انما فينا سره في جواب الاعتراض الثالث انا قال قال ابو سلمة
 فهناك معناه الاله ويعني ما من شأنه ان يطلب فاذا ذكر لا ينفذ مطية اذا
 ضاد في الاله لشرطه لان عدم حصول الخط وحصول خبر لا يتا في شئنا حتى
 الطلب فكيف احتملها كايدي عليه قوله فربا اداء الحق ان يلزم وجهه
 الخط متنازع فيه ان كان واحدا وان كان الخط معني ما من شأنه ان يطلب
 فان ما من شأنه ان يطلب لا يحصى قال قوله مراد من الطلب مباشرة اسباب
 الخط اغنى الشروع وقوله فان كان واحدا لم تفصيل لما هو فطية الشارع فيما
 في حصول الخط واستحسنه لغيره فذكر ان كان طلبا لشيء فترفع على اربعة تسعة
 بخصوصية المطر شققة على امتياز ثم ذكر ان ذلك الشئ ان كان واحدا فليس
 وبنيته الا ما هو الواجب اعني تصويره بخصوصه وليس هناك امر واجب ليس
 امر مستحسن وكذا في صورة كذا في صورة الكثرة ان لم يكن لها جهة واحدة ولما
 اذا كان لها جهة واحدة فوجهه يتصور كل واحد منها بخصوصه عند الشروع في العمل
 ذوات الواحد في الصورة الاولى هي من امر مستحسن هو ان يتصورها الا ان تلك
 الجزئية ليسهل عليه تغيير ما هو من احاد تلك الكثرة عما ليس منه يحصل المقدرة الكلية
 الحاصلة من الترتيب كبري الصغرى سهل الحصول كما فضل قدس سره في حاشية
 شرح رساله الشمية فحصل له الامن من قوات ما عينية وصيغته الغريبة اليه
 فيكون شروعه على بصيرة كما اوضح عنه الشئ اخر بقوله فان لا بد لكل طالب علم
 ان يتصور اولاه عدة او دهمه وهذا المصنف من عبار الشئ فان قلت وهاهنا
 بانه لا بد في حصول الكثرة مطلقا من تصور كل واحد واحد بخصوصه وقد صرح
 المحقق بان ذلك متعذرا وتعتبر تلك عرضا ان ذلك في اول الامر متعذرا على

بمعنى ذاته

بمعنى ذاته ان يتم تصوير الاحاد بالتفصيل تمام التصور بالجهة الشاملة فان ذلك
 تصور العلم ولا تفصيل سائر لتعدا وتعدا وانما في ذلك التصور على منها
 بخصوصه قيل بتبسيطها بجهة الواحدة لتعدا وتعدا واما تصور كل سلك
 بخصوصه وقت الشروع في الحصول لك المسئلة وهو واجب وذلك بتبسيط
 بجهة الواحدة ليس بتعذر ولا يتعذر اسهل من التمييز بينه وبين ما ليس به
 فيه بحال ان لا فلا ان اداة مباشرة اسباب المطر من الطلب لا ينفذ ولا يتفهم
 الشئ والاراد الذي ورده الفاضل المودد ان لم يقل لا ثم ان مباشرة اسباب
 شئ يستلزم ذلك الشئ بخصوصه وما ذكره لا ينفذ مطرا فلا يتا في الاله لشرطه
 لان عدم حصول الخط وحصول خبر لا يتا في شئنا منها يتحقق الطلب فكيف احتملها
 واما فانما فلا ان نفس مباشرة اسباب الطلب بالشروع ليس على ما ينبغي واما انما
 فلا ان قوله فذكرنا كآخره في هذا كلام هذا الفاضل على هذا المذكور وفيه
 وعدم تمام دليل استدلال عليه ولما راجع فلا ان ما ورد من الاقسام في
 ما يتب عليها من الاحكام كلها فاسد بطريقه واما ما خاسا فلا ان الامر
 الذي استحسنه ان اراد ان يستحسن في الشروع فهو حق والسند قوي
 ان اراد ان يستحسن في التمييز فاستحسن ان يتصور بجهة واحدة له بالتمييز
 ع ودعوى هذا الاستحسان مطلقا على ما هو طوعا وندمنا على عدم تمييز
 بين جهات الوحدة والوحدة وليس لم استحسان ان يتصور بجهة واحدة
 في التمييز فلا ينفذ اذ الكلام في الشروع واما سادسا فلا انه لو لم يكن لها
 جهة واحدة امكن واستحسن الشروع في ذلك اذ كان تلك الجهة من ان
 انهم عدم الاستحسان او الاستحسان بدقن تصور تلك الجهة ولا يخفى
 ان يكون الشروع ممكنا او مستحسنا من غير تصور من تلك الجهة كما في
 صورة عدم حصول تلك الجهة على انه لا حداث يقول لا يتصور كالكثرة

جهة واحدة واسماها فلان قوله ذلك في اول الامر متعديا وتفسيره ان
 واما فلان فلان الشرطية المدلول عليها بقوله لو اندفع الى تصور كل ما قد يسطر
 بجهة الوحدة لتعديا وتفسيره ان في كلامه ما ينافي هذه الدعوى واما فلان فلان
 حكم اخر استبيح على عدم تبيين ثلثا لاحاد اجالا على ليس بها وبين تصور كل منها
 بخصوصه وابتدأ من ذلك من هذا وان قيل السهل لا يصعب التعليل ولا يتم به الدليل
 قال لو قال فلان فلان المشهور من كلام الشافعي ان سببا لعدم كون الوجوه الى ما
 ذكره ان عدم الامن من المذكور لا يقتضي الرجوع الى الاول ثم فقط وتسمى من العلم
 التعديلات التي ذكره الفاضل ليس عدم الامن المذكور ولا سببا لان الامن
 لتعديب عدم خصوصها فوجهه والتقدير تعديب تصور كل واحد منها بخصوصه
 عليها ولتدبر محقق هذا التصور في صورة امكانه التفسير دون عدم الامن
 اذ مع هذا التصور وان كان شعير الامن من الغرائز اقرب مما اذا كان في
 بجهة الوحدة فلا يكون سببا لتعديب ما ذكره سيما بطريق التصرف في قول الامن
 على تقدير تصورها بانيها وحيثها والاندفاع الى طلبها من حيث هو جزئي للامر
 العام قبل سبطها بجهة الوحدة من عدم الامن فها صل ما ذكره انه على تقدير
 عدم ضبطها بجهة الوحدة يحتمل ثلثا وجوبا للاندفاع على احداهما استحالة الطلب
 وعلى التعديب والتصرف على الثالث عدم الامن لكن الله تعالى هو جيبين
 فان قلت الامن على الوجه الثالث استحالة الطلب بانيها على ما ذكره من
 وجوب تصورهما فيحصل اختيار بخصوصية تلك الكلام ههنا في انما ذكره
 الاخر مقام الجهة الفاضلة لا الاكتفاء في الحصول قوله لا يفتيه هذا ولا
 بعينه هذا ولا بعينه وما قرره الامن ان الامن على تقدير تصورها بانيها
 والاندفاع الى طلبها من حيث هو جزئي لا من تمام من عدم الامن خلاف ما ذكره
 سابقا لا احتفاء غير مرة وتعالى الفاضل الكلام الذي تصدىق من حيث

وقد فقهه وشهد مع هذا كطباط واعداد ثانيا مرة وقد قيل بوجه لا يخفى
 ولا يحصل لما حسب انه حصل في محصله اذ لا يتم ان الكلام في الاقامة لا في الكفاية
 ولم لا يجوز ان يكون في اوجها كما لا يخفى ولو سلم كان متصورا بالوجهين
 العام والخاص فعدم الامن لا يلزم حصوله بالخاص وبها قال في الرابع ان
 قوله لو اندفع الى طلبها من حيثها انجز في العام اعتراف منه بان يمكن طلب الشيء
 بدون تصور بخصوصه وبجهة جامعة فينبههم جميع ما اتته قال في الثاني
 شعري كيف يلزم من قوله لو اندفع الى الاعتراض المذكور فان في من تقدم الشرطية
 لا يترجم منه الاعتراض اقول لو كان شعري اشترت بما يشعرب هذا الكلام الصحيح
 مما فهمته منه الفاضل ولعلك تكتش شعري ككيف حصل لك الشعري بان الامر
 المذكور من فرض تقديم الشرطية لا في ذلك الاعتراض في شعري كل شاعر
 من تمام الكلام كما لا يخفى على ذوق الانهزام قال في الخامس ان كان كثر لهما
 جهة واحدة فعند معرفتها تلك الجهة لا ثلثان المط كل واحد منها لا تلك الجهة
 مع انه لا تصور من وجهه بخصوص بل بمرها لم تصور واحد نها لك الكلام ان
 الطلب لا ينافي الا تصور المط بخصوصه محمول فطر قال قوله لا يخفى عليك انما
 بعد ما تحققت من ان لا يكون في معرفتها بجهة الوحدة اقول لا يخفى ان عدم كفاية
 هذا لا يكفي ولا يندفع به ما هو بصدد دفعه بل يتقرر من غير الاعتراض في تلك
 الايراد اذ لو لم يصدق بقاؤه فيه استحالة تقدمه عليه اعرض عليه بان ذلك
 مذهب أهل السنة فانهم يحسمون رجحان الحتم اذ احاد المتساويين من فروع
 من اعتقاد حجب منع او دفع ضرورة لا ياسب هذا في شرح كلامهم ولهذا لم يذكر
 الله ههنا ولا في المواقف والعجبان الفاضل في شرحه الى قطع قال لهذا هذا
 لروا ذكر الله مع ان الله اثبت هذا المذهب وكذا في مواضع من ذلك الكتاب
 قيل انما يستجيزهم ترجيح الحتم اذ احاد المتساويين من غير مرجح لا يتبين تخييرهم

صدور الفعل الاختيار من الانسان من غير تصور فائدة قال الاقل اعم من الكلام
 بختياره اعم من الخيارات للانسان وغيره والثاني ان المرجح لص من
 الفائدة فان المرجح هو الفائدة المختصة بالانسان من نفع الام نعم بغيرهم
 بان الجاه عتار احدا من غرضين والآخر باحد الطرفين من دون تصور من
 حج لاحدهما يستلزم بغيرهم الانسان احدا المتساويين من غير ترجيح ولا يلزم من
 ذلك تجوز تعدد الفعل الاختيارى سنة بدون تصور فائدة اخلا لليلزم
 التزام هذا الالتزام في الالتزام اذ بعد يمكن انقام الكلام كما لا يخفى على
 الانعام حيث يكفي التميز العام في النقص والاقام وان منع الالتزام
 الذي سقته هذا الخارج من قاضين التوجيه اذ كلام الفاضل الى المنع
 التوجيه يستند بالتجوز المذكور لا يمتدحى هذا الالتزام الذي يقاوم هذا
 ثم لا يخفى انه لا اعتبار بالعمى والاولى حيث كان المقصد قصد الانسان واقامه وفي
 اعتبار الثاني عتار فان الفاضل يستند بتجوزهم ترجيح اختيار احدهما
 متى غير اعم وهذا اصح في تجوزهم الاقدام على فعل من تصور فائدة لظهور ان
 كل فائدة داع فروعهم ونفع العام بغيرهم نفع الخاص ثم قيل ثم قال هذا القائل
 ثم انظر البعث حسب العرف في شرحه للواقف بالبحر حيث لا يتوقف ان شاء الله
 الفعل الذي ترتب عليه شيء يعتقد به في نفس الامر كما قاله لم يعتقد الا قليلا منه
 لم يعتقد به يكون عتار على ما في الكتاب على ما في الحاشية والظاهر انها كس كلام الشرح
 مناسب ما في اصل الكتاب اذ على ما في الحاشية مردان الخروج من البعث لا يقتضي البعث
 بتأدية العلم اذ ما من علم بدون الاوترب طبع ما يعتقد به اعتقد الطالب والقليل
 اقول يمكن التوجيه بان هذه الصورة بعد عتار فائدة الحاشية هو البعث المرجح
 في التام ثم قيل ما من علم بدون الاحتياج عليه ما يعتقد به كلف ويعتق العلوم
 المتعددة ما ترتب عليه المصاد الديني ولهذا في حقه في الشرح بعضها كالمعلم

تطوع الظن من كثر شرهه او غير شره لا يرتب عليه ما يعتد به بل علم احكام النجوم
 مع ما انبأوا به بتدبيره وكثير هم الكلام فيه قد امكن الثاني في وصف رسالة
 له دها في نفعها وكذا غير من اكابر الحكماء ومن ابن لهذا الشيخ العزيز هذا
 اقول ان هذا الفاضل احدث على الاسلام وماله الكلام حتى على
 هو كاد الاعلام والعلم عندهم ليس الا العلوم الشرعية الاصلية
 والمفردة اما ترى كتبهم الفقهاء مشحونة بالبداهة او تفقيرا لخط
 العلماء وطلاب العلوم لم يشرعوا على من سأل في العلوم الشرعية
 دونه الحكمة العقلية فلا تصرف على الفلسفي والهندسي والمجتمعي
 والتمنا بالاشتغال بالبحر والشموع في خطايرها فان غلبتها
 ليس بعلم وبما جها لاف وخيالات بطة فتحة مدفع غرض
 بل هو مكابرة طمعه لظهور ما يدشت على ما بعض وبما حسب علما
 ثم لم يعلم ان ما حسب علم فسده لا يصلح السند اذ المضرة الدينية ان
 كانت لا تلبث في المنفعة والقاء الدوسمة فلم يلزم نفع الفائدة مطلقا وهم
 ترتب الفائدة على الرول والنجوم مخالف للواقع فائدة كثيرا ما يرتب فائدة
 جبه والعجيب ان هذا الجليل بجلا لانه كان يحاسد حيث يرى مجارا
 يدعي بفضل الله المشهر بشدة اساره واعتبار من قبل الزمان العقل عند
 انه يقول ان الرول فاع جدا وقد سبها حيث ما اشغلنا به ثم في عبارة
 خزانة حيث زعم بصرح عبارة ان الثاني انكر النجوم والكلام في الثاني
 لانه انكاره لا قرار به وبما كان الثاني ان النجوم لا يثبت فانه يترك حلية
 النجوم ويثبت لا فائدة ولعلنا انكر فائدة خاصة اشهر من وهي عند
 المعرفة لا يطلق الفائدة فالنوع ان اراد ما سقته من الفائدة الدينية فلا
 فان اراد يطلق الفائدة فتعد مكابرة غير مبررة والعجيب الذي ليس منه

مجاورة قهرها فالزعم الغاية في كل اقدام والآل سر خلقا من الصانع
 الحق اقدم عليها كثر من الغاية وما يشهد عليه عبارته من تخصيص الغاية للنسبة
 والتعظيم والاطلاق بنسبة فساد ما افاد قوله ما قبل من ان القسم يسري بها
 اذا لم يكن قبل فان قلت في كلام المستند لمحيث قال في الارتفاع في بيان
 ان افعال الله تعالى ليست معطلة بالاعراض ان عرض الفعل امر خارج عنه فيجب
 تبع الفعل وليس بغيره واذ هو تبع فاعل لجميع الاشياء ابتداء كما يشاء فلا يكون
 من الكائنات الا فعلا له لا عرضا للفعل آخر لا يحصل الابه لتفصيل عرضا لذلك
 الفعل بهذا يدل على ان عرض الفعل لا يمكن حصوله بدون ذلك الفعل
 وبخلافه ما المستند العقلي فلا يصح لاثباته وفيه في مثل البحث فانه بحث
 لغوي ويبان لان لفظة العرض لا في معنى وضع وفي مقابلة المستند العقلي
 قلت المخرج من قوله الابه راجع الى جنس الفعل الذي يعتبر فيه عرضا لغيره
 بتصوره بغيره في العريضة على كونه فاعلا لجميع الاشياء ابتداء فانه اذا لم يكن
 صدوقه عن فاعل لا في وسطه شيء آخر فلا يصح الاقدام على شيء اصله حصول
 الاول وما اذا احتاج الى وسط يكون الوسط متعدد بحيث يصح حصوله
 من كل واحد يصح الاقدام على ما كان ينص على عرضا له والمراد من المستند في
 ان العرض معلوم انه من نوع لسبب الاقدام على الفعل وهذا يقتضي العقل بغيره
 على انه لا يمكن حصوله الا بذلك الفعل وانما الاستاد قدس سره ان اخرج النسخ
 لا جنس العلم يستبعد ذلك لا يعتبر في العرض انه لا يمكن حصوله بدون ذلك الفعل
 لا يعتبر فيه انه لا يمكن حصوله بدون جنس الفعل ولعل المحقق اراد في
 ذلك بقوله اذا لم يكن صدوقه عن فاعل بل لا في وسطه شيء آخر
 فلا يصح الاقدام على شيء اخر وفيه منع ظاهري لا يجوز ان كان هذا
 فعل جرحي فاعل لا في وسطه شيء آخر وليس بغيره من غير ان يجعل الثاني لا يقتضي

الرشيدية في علم البحث والناظره من فروع المنطق

٣٠١

الحمد لله الذي لا مانع لحكمه ولا ناقص لقضائه والصلوة
على سيدنا نبينا وسندا وليائه واجبا للمعارضين
لاعدائه **وبعد** هذه قواعد البحث فتمت لما احتجنا
في المناظرة للباحث عن كيفية البحث صيانة للذهن من
المضلاله مرتبة على مقدمة وأبحاث وخاتمة **أما**
المقدمة ففي تعريف المناظرة هو توجه المتخاصمين في
النسبة بين الشئين إظهار الصواب والمجادلة هي
المناظرة لإظهار الصواب بل لإلزام الخصم والمجادلة
منه إلا أنه لإلزام الخصم والنقل هو الأمانة بقول الغير
وضحج النقل هو بيان صدق نسبة ما نسبت إلى المنقول
عنه والمتهم من نصب نفسه لاثبات الحكم بالدليل أو
التيه والتأمل من نصب نفسه لغيره وقد يطلق على
ما هو أعم منه والتهوى ما يشتمل على الحكم المقصود إثباته

في مقابلة

وتبقى مسألة ومبحثا ونتيجة وقاعدة وقانونا والمطابق
اقام صوري وتصديقي ويمتد مطلبنا النظر وقد يقال
المطلب لما يطلب به التصورات أو التصديقات ثم النظر
أما تحقيق يقصد به تحصيل صورة غير حاصل فإن علمها
بحسب الحقيقة والآية بحسب الاسم وأما لفظي يقصد بغير
مدلول اللفظ والدليل هو المركب من قضيتين للتأدي إلى
محرم نظري وإن ذكرنا أن الخفاء البديهي يسمى حقيقيا
وقد يقال يلزم العلم دليل ويلزم الظن أمانة التقريب
سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب والتعليل يتبين
علة الشئ العلة ما يحتاج إليه الشئ في ما هي راوي
وجوده وجميعه يسمى علة تامة الملازمة كون الحكم مقبلا
لاخر والأول يسمى ملزوما والثاني لازما المنع طرد الدليل
على مقدمة معينة ونسبة منقضة ونقضا تفضيلا
المقدمة ما يتوقف عليه صحة الدليل التند ما يذكر
المنع ويمتد مستندا أيضا النقض هو إبطال الدليل
بعد تامة مقتضاها شاهد يدل على عدم استحقاقه
بالاستدلال به وهو استدلاله فسادا أو قسلا

يدعوى التخلّف ولزوم المجال ويسمى نقضا اجماليا
فالشاهد ما يدل على فساد الدليل والمعارضة اقامه
الدليل على خلاف ما اقام الدليل عليه الخصم فان اتحد
دليلاهما او صورتهما فقط فمعارضة بالغير والتوجيه
ان يوجه المناظر كلاهما الى كلام الخصم والغصب اخذ
منصب الغير ثم البحث اجزا مبادي وهي تعيين المبدأ
واوساط وهي الدلائل ومقاطع وهي المقدمات
التي ينتهي اليها من الضرورات والظنيات
المسلّمة فالشرح بعد في الاجزاء وهي تسعة
الباب الاول في بيان طرق البحث وترتيبه الطبيعي يلزم البناء
بعد الاستفاد ولو اخذ بتسوية النقل ان نقل شيئا
وبالبدنية او الدليل ان ادعى بل هي اخفا او نظرا
فاذا اقام الدليل تمنع مقدّمة معيّنة منه مع السند
او محجّرة عنه فيجاء بابطال السند بعد اثبات السند
الساوي واثبات المقدّم الممنوعة مع العرّض فانك
به وينقض احد الوجهين ويعارض باحد وجهي التلا
فيجاء بالمنع والنقض والمعارضه ويجوز بالتخيير والمقسط

٩١

الاول

فالمحل

واما البدنية

واما البدنية فتوجه عليه ذلك ولكن لا يكشّر نقضا اذ لم يقصد
اثبات الدعوى فلا يباح في ثبوتها المستغنى عن الاثبات
بخلاف الاستدلال **المبحث الثاني** في تعريف الحقيقي والاشكال
على دعاوى خمينة يمنع وينقض ببيان الاختلال في طريقة
وهكسه ويعارض بغيره فيجاء بما علم طريقه واستعصب
في الحقيقة دون الاعتبار به كاللفظية فانها لا تستل
الحكم بمنع اذ لا يدع مجزئ نقل او وجه استعمال او بيان رادة
واعلم ان الممنوع الثلاثة هناك بطريق الاستعانة
لحتمل الحقيقة **المبحث الثالث** في بيان ما ذكرنا عدم توجه
المنع حقيقة على النقل والدعوى حيث لم يقصد اقامه
الى المقدّمه كالنقض والمعارضه وقيل انما المنع
منع المنقول من حيث هو منقول لعدم التزام صحته
وقد جرت عليهم على انه لا يجوز طلب الشيء والبدنية
والدليل على المعلوم مظهر وذلك اذا لم يكن المقصود معلومية
بطريق آخر ولا يلزم بطلان الدلول **المبحث الرابع** منع نقض
معينة واحدة او اكثر ضرورة ان معيّنة يكون بناء الحكم
عليه جائز ومنع المعلوم مظهر مكابرة دون الخفي ومقتضى

الاول

المنع

الممنوع

التصحيح

الاول

وقد عرفت البينة فانه يجوز مجوزا ومنع مقدمة مقدم
 على منع مقدمة اخرى على تقدير التسليم سواء كان
 في الترتيبات ولا وقد لا يضرب فليعلم ان يقول ان
 كانت المقدمة ثابتة فيتم الدليل والا فلا يعوي
 ثابتة على ذلك التقدير ايضا وقبل بخلافه ويجوز
 توقف المانع الحائض الدليل وقبل بخلافه دون
 النقض والمعارضه فان التوقف فيهما واجب قالوا
 يجوز نقض الحكم ادعى فيه البداهة لرجوعه الى
 منع البداهة مع السند وفيه نظر وندج محل
 في المنع لنوع مناسبة وان خالفه ادعى صديقه
 تعيين موضع الغلط لسوا الفهم **الحث الخامس**
 من المعلوم ان السند ملزم لبقاء المقدمة و
 مقول المنع ولو زعم المانع فلا يكون لاقم مطر و
 من ههنا قالوا ايضا ما من مقدمة الا ويمكن
 منعه مستندا لظاهرها ذهب اليه التوسط
 لكن الحكم يعتد مكابرة ويذكر في الاكثر بعد
 لم لا يجوز او لم لا يكون او كيف لا ووالحال

دفعه

قد يكون بالاثبات وقد يكون بالانكشاف ثم لا نعصم الدين
 في شره لدراسة العوضه لانه لا يجوز له من يثبت بيقينه النسبة
 الجزئية للثبوت وقيل في نظر انه هو يصدق على كل من قال بحالة لا نادر
 تمامها التصديق بالاتفاق كان بعضا لا يدعي بها التصديق
 كاطل في شرائطه فلا يكون التصديق مطردا اقول معنى كلامه
 ان المانع من تصديق لا ما دحض بيقينه النسبة الجزئية للواقع على ان
 اطلق في شرائطه حين كونه اظهر فلهذا يستعمل المانع ان
 يخرج في الدليل الذي يستدل به لان شريح في الدليل الذي يستدل
 معلوما وقد يتصور ان يكون مقام الآخر بغير المتكسك بالدليل
 مطلقا والدليل الذي نصب نفسيه على المناقضة فقط قد يطلق
 على ما هو اعم وهو كل من تكلم خلاف ما حكم به الخصم اعني ان يكون
 مانعا او ناقضا او معارضا والدعوى ما انما قضيت به على
 الحكم اشتغال الحكم على الجزء المقصود اتيته بالدليل والظاهر
 بالثبوت وبما قد يكون حكم الذي يدعي اوليا ويمكن ان يقال
 اذا كان الحكم كذلك لم يتحقق المناقضة لانه لم يثبت الاجراء والبار
 بخلافه وبما قد يكون من حيث انه يدعي عليه او على الدليل البطلان
 او لغيره مستندا ومجتبا ومن حيث انه ليس في دونه الدليل بيقينه
 ومن حيث انه يكون كائنا قاعدا وقائنا والمطلوب اعم
 الرادعوي

الوجه
 في قوله
 في قوله
 في قوله

وقد عرفت البينة فانه يجوز مجوزا ومنع مقدمة مقدم
 على منع مقدمة اخرى على تقدير التسليم سواء كان
 في الترتيبات ولا وقد لا يضرب فليعلم ان يقول ان
 كانت المقدمة ثابتة فيتم الدليل والا فلا يعوي
 ثابتة على ذلك التقدير ايضا وقبل بخلافه ويجوز
 توقف المانع الحائض الدليل وقبل بخلافه دون
 النقض والمعارضه فان التوقف فيهما واجب قالوا
 يجوز نقض الحكم ادعى فيه البداهة لرجوعه الى
 منع البداهة مع السند وفيه نظر وندج محل
 في المنع لنوع مناسبة وان خالفه ادعى صديقه
 تعيين موضع الغلط لسوا الفهم **الحث الخامس**
 من المعلوم ان السند ملزم لبقاء المقدمة و
 مقول المنع ولو زعم المانع فلا يكون لاقم مطر و
 من ههنا قالوا ايضا ما من مقدمة الا ويمكن
 منعه مستندا لظاهرها ذهب اليه التوسط
 لكن الحكم يعتد مكابرة ويذكر في الاكثر بعد
 لم لا يجوز او لم لا يكون او كيف لا ووالحال

في قوله
 في قوله
 في قوله

من لا يرى نظري كماله الان او تصديقا مثل العالم
 حادث من حيث ان مرقع المطلب فانه يقع في المطلب
 مطلقا ايضا وتقال المطلب دون المطلب لا يطلب
 التصورات مثل قولهم الان في ما هو او تصديقا كما يقال بل
 العالم حادث وما كان اكتساب المطلب التصوري بالتحريف
 واكتساب الحقيقة في بال دليل وكانت التصورات مقدمة
 على التصديقات مقدمة تفصيل التوفيق بحيث يعلم منه تعريف انما
 فقال ثم الموقوف الحقيقي وهو ما يقصد به تحصيل صورة غير
 حاصلة فان علم وجود ما فحسب الحقيقة اي في تعريفه بحسب
 الحقيقة والا فهو بحسب الاسم وما الفعلي وهو ما يقصد به تعريفه
 قول القائل علم ان التعريف اما ان يحصل في الذهن صورة
 غير حاصلة او في غير صورة حاصلة عما عدا ما الثاني في الفيل
 اذا فائدة معرفة كون اللفظ باذاه المعنى معين كقولنا
 الغصن اسود ذلك قد يكون مفردا اذا ذكرنا قد يكون
 مركبا كقولنا الوجود حيث صرح به العلماء بانها لفظية
 والا الاول اما ان يحصل في الذهن صورة علم وجود ما بحسب
 بحسب نفس الاسم كقولنا بانه حيوان ناطق او لا
 بان لا يحصل الصورة لا وجود لها الا بحسب الاصطلاح

تعريف الاسم
 ان هذا الاسم لا يميز
 وبعده

تعريف الوجود هو كون الشيء

والوجود لا يأتي كون
 الشيء في الاعيان
 الوجود الذي يكون
 السطحي في الذاكرات
 الوجود المطلق مطلقا

في الحقيقة
 في الوجود
 في المعرفة
 في العلم
 في المعرفة

مصطلح

مصطلح من المباحث الاعتبارية كقولنا الحكمة بانها
 لفظ وضع لم ينعقد في الاول تعريف بحسب الحقيقة وانما في
 بحسب الاسم وتدنا في تحقيق الطوبى الى ان تعريف الحقيقة بنا
 سب بالحقيقة والحقيقة بغير الدليل ان تقسيم الحقيقة
 الى ما هو بحسب الحقيقة والى ما هو بحسب الاسم تقسيم الى
 نفسه والى غيره لاننا نقول اراد المصنف رح بالحقيقة ما يفيد
 معرفة ما هيته التي اعم ان يكون تلك الماهية موجودة او لا
 بحسب الحقيقة ما يفيد معرفة الحقيقة الموجودة وما هو بحسب
 الاسم ما يفيد معرفة الحقيقة الاعتبارية الاصطلاحية كما يظهر
 لك من وجه القبط ثم انما البحر الى بحسب ذكر في تعريف اللفظ
 قوله بلفظ اظهر اذ قد اورد عليه ان تعريفات الوجود لفظية
 مع انها لا توصف بالترادف لان الترادف من اوصاف
 المفرد والمركب عنه انه اذا قصد التمييز باللفظ مركب لا يقصد
 قصد تفصيله بل يعتبر الحق من حيث هو مجموع قوصف
 بالترادف كما ولا ينبغي ما في من التكلف فيظهر بذلك وجه التعادل
 من ذلك الى ما ذكره فاسم من عرف الدليل وقال الدليل
 هو المركب من قضيتين يقادى الى مجموع نظري هذا الاولى
 من تعريف المشهور وهو ما يميز من العلم به العلم بانه في تعريفه على

العقل هو مجردة عن المادة
 لانها متناهية في قولها

الحقيقة

المادة هي
 ما يقبل الاشارة
 الحسية

انما هو
 انما هو
 انما هو
 انما هو
 انما هو
 انما هو

لذلك

الاعمال

كذلك في وقت يارسل الله
وغيره كقوله في جملته
وغيره كقوله في جملته
وغيره كقوله في جملته
وغيره كقوله في جملته

لا يجب العلم بالمطلوب والمقصود ذلك وما اجاب بعضهم بان اللازم
الاول بقرينة ان العلم لا يحصل الا به لا يحصل من اتيه الا ان يكون
كذلك لا عين كونه قرينة وقد اجاب بان المطلق العلة ينصرف الى
الكامل والخاص في العلة هي القامته ثم اللام في قوله الشيخ للعهد
والمعروف اتيه الذي هو المدعى لان العلة انما تبين لا ثباتها
والقائمة اعم من ان يكون قرينة او بقرينة يحتاج الى التبيين في ما ياتي
بان لا يتصور بدونه كالقيام والركوع والسجود والقعدة الى
خيرة الصلوة ويسمى ركنا او في وجوبه بان كان مؤثرا فيه او في
مؤثره ولا يرتبه بدونه كالمصلي له وجبه اتي جميع ما ذكره متعلقا
اليد في وجوبه او ما ياتي بيمين عليه ثامة بقرينة في وجوبه ان
كان المولى يحتاج اليه في وجوبه ما يكون مؤثرا في كماله كذا في الشيخ
تعريف العلة المطلقة ولا يصدق عليها ان لا يكون مؤثرا للصلوة
لكن لا يصدق في تعريف العلة الثابتة على مجموع العمل وان شئت
الا ان يدعى كون المؤثر خارجا عن العلة القائمة وما كان العمل
التعليل قد يكون بصيرة القياس الاستثنائي التضمن للام
منه احتياج الى تعريف الملازمة فقال الملازمة هي والتلازم و
الاستلزام في اصطلاحهم بمعنى واحد كون الحكم مقتضيا
للاخر في الحكم كقوله بان يكون اذا وجد مقتضيه وجوده
كقوله الشمس طالعة تكون انظار موهوبه فان الحكم
بالاول مقتضى للحكم بالآخر ولا يصدق معنى الاقتضاء على
المتقنين

جاء في الفروع كقوله في
جاء في الفروع كقوله في

على تباين المطلب الاول بعد ما عارضته السالك والجواب بان مقارنته على اقتباس
المتقنين كما سبق في رسم عدم كونه مقارنته في برونه غير يمكن ان يقال
ان المولى بالتحكم المطلب الاول الثابت للمدعي بالادلة لا للمعارضة ثم
لا بد في المناظر من التوجيه للمدعي بانه فلذلك قال والتوجيه ان
يوجه المناظر للملازمة منعها او نقضا او معارضة الى كلام المصنف والعقب
ان يرخص منصبه بغيره غير محتمل كما اذا قال احدنا قال ان يؤخر
ويخرج اذا جاء مع المطلب في خلاص الصيام الكفارة استوف
ثم استدله بان قال سجد وقول من قبل ان يتيسر له ذلك بيقين
تقديم الكفارة على المسئلة من فرويات التقديم الاخلاص
المجمع فلما كانت بالجملة التقديم يلزم ان يثبت لف يوجهه لا خلا
علا يقدر الامكان فانه كان منصب القائل يقتضي ثبوت فلهذا
شيخ في الاستدلال اخذ منصب المدعي ولا يفرغ من المقدمة
ولان موضوع هذا الفن البحث حيث بحث في عن كفايته من حيث
القرينة الا وان يسرع في الاجابات فيمن اولا اخذ البحث فقال
ثم البحث خلاصة اجزاء مبادي وهو تعيين المدعي اذا كان في حقه
لان اذا لم يكن متعينا لم يعلم ان دليل المعلن هل يثبت له ام لا
واوساطا وهي الدلائل والى ما يسمي اوساطا فرائض تعيين الذي
وقد راعى ما ياتي في البحث اليه وشالغ به المقدمات في البحث اليها
من الفرويات والظواهر المتصلة عند الحكم من تلك الدور والتسلسل
وجتماع المتقنين وغيرها فانه اذا انتهى البحث الى المقدمات الفروية
او الظرفية المسئلة عند الحكم انقطع ثم قال المستخرج في نقله اعلم ان الط
حجب على سائر ان يطلب او لا ما كان من تعريف مفردات المدعي
وتعيين البحث وحيزه عن سائر الاحوال كما اذا ادعى المعلن ان اليته
ليست بمرحلة في الموضوع فيعني للسائل ان يقول ما اليته وما شرط
وما الموضوع فقال المعلن ان يته قصد استباحة الصلوة او قصد

طيس

اشتغال الامم وان شغلها امر خارج يتوقف عليه الشيء غير متوقف والحو
 ضر غسل اعضاء الثلاثة ومسح الاراس ثم يقول اس لك على بشر لا
 النية باي مذنب واي قول فيقول المعلن يذهب الي خفيته خلا
 فالشأن في كل كلامه واعلم ان وجوب الطلب انما هو اذا لم يكن
 معلوما للمساكين لان الطلب يستلزم ان يكون معلوما مكابرة او
 عباد انما كما سبق وقرره بالملكه اشارة الى ان بعض الاشياء لا يجوز
 عليه من ان تملك كماله لئلا على المنقول او على مقدمه من مقدما
 الدليل الذي تقدمه وما اذا تصدى للالتفات المنقول
 فيجوز ذلك منه لانه خفية اخذ منصب المعلن والمستدل
 فيجوز بما يجوز ان به ثم قرره فيبقى ثباته في كل الواجب على اس
 على ان لا يراد بالواجب ما لا يجوز تركه وما ينبغي جواز تركه وان
 تاملت باعنان النظر لظهور لك عدم التما في لان المتقدمين كثير
 اما يجوزون باللائق عن الواجب مع انه في التبع اشارة الى
 ما ستعرف من انه ينبغي ان لا يكون احد المتقدمين في غاية
 الرواية لان هذه الاشياء لا يكون محمولة الا على كائن
 اسوي الحال ثم قال المصالح في الحاشية ثم اعلم ان المعلن
 ما دام في التعريف الاقوال والتجسس لا يتوجه عليه المنع كما
 اذا قال المعلن الزكوة واجبة في كل الناس وعندنا في حقيقته
 مح وليس بواجبة عندنا في كل حال بل لا يقال له لم قلت
 انما واجبة لانه ذكر القول بطريق الحكاية لا بطريق الا
 عام ولا دخل له في الحكاية الا اذا نقل شيئا وخطا في النقل
 فيجوز مطلب تصحيح النقل او معرق شيئا ولم يكن تعريفه جا
 معا او ما فجزى ان يطلب الطرق وانكسرت فلا يجوز الدخول
 اذا كان جامعاً او ما نداهم كلامه والله وليكم نهجا او ما

او هو شيئا
 قال

نسا

فاعلم ان كل طب بها لا بد ان يكون المدعى ما لا يوافق ولا يعلم انما يطلب
 ويجوز طبعه بالاتفاق فان شئت ايا لا فخره من بيان القدره وبيان افراد
 الحنف فالتشريع بعد ذكر التعريفات وبيان اجزاء الحنف في الالفاظ
 وبيان مقتضى البحث الدل في بيان طريق الحنف وتبينه في الطبيعة في المصطلح
 وانما هو الترتيب في المقابلة جملته في مرتبة وفي الاصطلاح جعل
 الاشياء المتعددة بحيث يطبق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة
 الى بعض بالتقديم والتأخير واداء الترتيب الطبع الترتيب الذي
 يقتضيه طبيعة الحنف ان يكون عليه وهو ما فصله بقوله وليتم الترتيب
 البيان بعد الاستفسار ايا بعد ما يطلب بيان من تعيين المدعى
 لانه لو اشتمل بالبيان قبل الطلب بعد عيشا ويراد ايا الترتيب اخرا
 كان على صفة الجبرول او استلزم اذا كان منسبا للظاهر تصحيح العمل
 ايا بيان صحة نسبة الى ما نسب اليه من كتاب او فقه ان نقل شيئا مثله
 اذا نقل ما نقله قال ابو حنيفة في النسبة لست بطرفه الوضوء يقول سائل
 مائة وما شطره والوضوء في يد ما تبين تعاريفها كما سأل اخذ تصحيح النقل
 بان يقال لا من ان نقل ان قال ابو حنيفة في ذلك فيقول الناقل
 قد مرح به في الهداية لكن في زماننا شاع الكذب والمجذولة المكابرة
 لا يكفي هذا القول بل لا بد له من ان يرى ما نقله ثم عطف على قوله تصحيح
 النقل قوله وبالنسبة او بالدليل ان اوجى يد بعصا خفيا او نظرا لمجولا
 ايا يروى عنه بابنية ان اوجى يد بعصا خفيا كما قال اهل الحق حقايق
 الاشياء تارة فيقول السوسنة باي تبينه تقول لانا نشأ به المشا
 هرات فلو لم يكن ثابته لاشتهر انما انك حقيقة من الحقائق بظن
 باجبر لا اذ قال الحكم انما لم يحدث قول الحكم باي دليل تقول
 ذلك فيقول لانه متغير وكل متغير حادث فهو حادث وروجه تقديم الدليل
 بكونه خفيا وانظري يكون مجرولا لا يفي فاذا قام المدعى بالدليل وسبق
 معللا بغير مقدمة معقولة مع السند كما اذا منع الصحاح الحكم كبرياء دليل
 الحكم بان يقول لا شك ان كذا متغير حادث مستندا بانه لم لا يجوز ان يكون

الحق العبد

فاعلم ان كل طب بها لا بد ان يكون المدعى ما لا يوافق ولا يعلم انما يطلب
 من ان يكون ثابتا لما يطلب
 من التبيين او الدليل او يروى عنه
 بالدليل ان الحق على مح

بعض المتغير قد او مجرد لغيره اي عاريا عن السند فيجاب بالاطال المستند اذا
 متبوع السند بعد ثبات التباين اي بعد بيان كون المستند مساويا لعدم
 المقدرة المستمرة بان يكون كذا صدق السند صدق عدم المقدرة المستمرة وبا
 فكس فيفيد بطلان المنع كان ثابت التكلم كون قوله يجوز ان
 يكون بعض المتغير مساويا لعدم كون كل متغير حادث ثم يطلب الابطال
 وذلك الجواب او جاب باثبات المقدرة المستمرة اهم من ان يكون المنع
 مستند اليه الاول يكون مستند اليه المساوي او غير صحيح التعرض بالنسبة
 اي ان كان محسنا شيئا والتعرض متعين وليس بواجب اذ يتم المناقشة باثبات
 المقدرة المستمرة بدون ان فرض اليه وهو المقصود وقال المصنف في نقل
 ابطال السند المساوي معبروا لان مساواته بحسب نفس الامر بغير المنع
 لان ثبات المقدرة المستمرة يقتضيها او تقديرها في كل فعلية هذا ما تقدم
 ثم بعد ثبات التباين اي اذا لم يقتض المنع ذلك المراد ان يكون متبوعا في بعض
 المنع بما اثبات المدعي او باعتبار خطئه ثم اعلم ان دفع السند يكون على
 وجهين احدهما المنع بان يكون تلبس بطلان المعالي من المنع الاول عليه
 وهذا تعيب لان اللازم عليه اثبات المقدرة المستمرة واثبات السند لا
 يتقدم بل يظهر فذا اخضع الابطال بالذكر وثبت في الابطال وهو انما يقع
 اذا كان مساويا للمنع لان انتفاء احد المتساويين في الخارج يدل
 على انتفاء الآخر غير خلاف ما اذا كان اخص فانه لا يقع لان انتفاء
 الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم وانما السند الاعم فهو بالحققة ليس منه
 ولذلك قد ابطال بقوله بعد اثبات التباين ويحقق الدليل
 ان كان تالفا لا نقض باحد الوجهين المذكورين من الخلف ولذا
 الحال بان يقول اسائل به الدليل غير صحيح فخلقه عن المدلول في
 سلك الصورة اوله لو كان المدلول ثابتا لزوم اجتماع المتقضين
 مثلا ويعد من ان كان قابلا للمعارضة باحد الوجهين التلازمة المذكورة
 من المعارضة بالقلب والمعارضة بالقتل والمعارضة بالتفكر في صحتها
 في صورتي التقضي والمعارضة بالمنع ان كان قابلا لا نقض ان كان
 قابلا للمعارضة ان كان قابلا لان المعالي الاول بعد انتقاض المعارضة
 غير الخلق فيكون له ثبوتها صاحب كذا كان للمساوي الاول ايا بآونة
 يورد الاسئلة المتقدمة على كل واحد منها وطريقا او طرقا للمفرد والجمع
 ويجوز الجواب بالتفري بالغير الاصل والتخير بحيث لا يرد عليه شيء مطلقا
 سواء كان

تبيين

سواء كان اسائلا ما نفيا وما اثباتا او مساويا وسواء كان الجواب بغير المدعي او
 الدليل او المقدرة المستمرة واما البينة فتسود عليه ذلك اي ما ذكرنا من الا
 سئلة المتقدمة ولا يكثر فقه اي تقع ذلك التوجه اذ لم يقصد به اى يذ
 كره لك التبيين اضع اثبات المدعي لك كما يذ بآونة غير محتاجة الى اثبات
 فلا يفيج ذلك التوجه في ثبوت اي المدعي بان يكون المطلوب او المدعي
 المستفيضة ثبوتة عن الاثبات بخلاف الاستدلال فان التوجه هناك
 يقبح في ثبوت المدعي كونه محتاجا اليه وكان الاولى ان يذكر الدليل
 بدل الاستدلال وقد يناقش جهنما بانه كما يثبت بالاسئلة المذكورة ما هو
 مقصود من الاستدلال اعني اثبات المدعي كذا كذا يثبت بها ما هو مقصود
 من التبيين ايضا اعني ازالة الشك فلا فرق الا ان يقال ان المقصود
 الا على وجه ثبوت المدعي واما زوال الشك فقد يحصل بآونة تامل للمسا
 قبل الطالب للحق فلا اعتداد بقوله ولا يخفى ما فيه فتأمل وانما الخلق
 ما سئل عليك وهو قوله التعريف الخلق لا يقتضي له على دعوى تهميته
 وهو المذكور قوله والجزء الاول جنس ودافني فصل يمنع بان يقال لا تتم
 الرجوع والاول جنس والثاني فصل وينبغي بيان الاختلاف في الرد
 بان يقال ما ذكرتم ليس بلان لدخول الفرد في العرف وعكسه بان يقال
 ذلك ليس بواجب لموضوع فرد من افراد الموقف عنه وبما قد يفرد اي
 يدعيه ما ذكره كذا كذا لا بد ان يكون ذلك الفرد يعترف به المادة
 لا تعارض بين التصورات فان احدهما لا يمنع والاخر فيلزم ان
 له ما عاين في حتمية كذا كذا لا دليل عليه فالمنع والنقض و
 المعارضة ترجع الى تلك الدلائل وتحقيق المقام ان الحد يد تصور
 وتنشئ القوة الحدودية والذين ولا حكم فيه اصلا فان الحد اثنا
 ذكر الحدود ليتوجه الدعوى الى ما هو معلوم بوجه ما ثم ترسم فيه صورة اخرى
 اتم من الاولى لا يحكم عليه بالحد وليس هو يحصل والتقدير في نفسه
 اتم من الاخرى لا كمثل النقاش الا ان الحد ينشئ في الذهن صورة
 معقولة وبها ينشئ في الوجود صورة محسوسة فكما اذا قصد النقا
 شين بوجه في نفسه لم يتوجه عليه منع بل لم يكن له منع كذا كذا الحد
 في صورة التعبد وعناية انه يفهم من الحد من الحكم بان هذا احد وذلك
 محدود محدود وفرد والمنع المذكورة انها هو باعتبار انه الحكم الضمني

الحدود

فما يجري على سنة القوم من ان لا يتم حصر منع ذلك الحكم الضمني على او
 رواه اهل المنهج فيجب ان يعلم طريقه من بيان صحة النقل والاشياء فيقول
 صلي وكان الاولى ان يقال بطريق علم لان الجواب ان يكون بطريق المعلوم وتبين
 اي الجواب عن بعض الاسئلة اعني المنهج في الحدود والمقدمة لان الجواب عن
 المنهج باثبات المقدمة الممنوعة وذلك في الحقيقة لتوقف على الاطلاق انما
 وذلك في غاية الصعوبة كما خرج به ابن سنان في كتابه دون الاعتناء
 رية كالفقطة فان اي الحدود لا اعتبار رية لا لتساها الحكم بان هذا
 حمله في الاصطلاح يمنع الضم كما منع النقطة لا لتساها الحكم بان هذا
 بان هذا مستند في اللغة ولا يخفى ان كان الاول على تقدير رجوع خبر
 استصحب الجواب على ما نقل عنه ان يقول فاذا لم يسئل في الجواب و
 في ولو رجع خبره يخصص المنهج التخصيص لا خلاف غاية الذي عليه
 ان لا يصح في المنهج وان يجي في جوابه وبالجواب من الكلام لا يخفى عن
 في خدشه ويدفع اي الورد عليها بغير النقل من اهل الاصطلاح
 كما يمنع المنهج الورد على النقطة بالنقل من اهل اللغة او وجه
 استحقاق من وجه العلاقة بين المراد وبين المنهج المصطلح او بيان ارا
 رية بان يقال لا يرد ما يفهم من كلامه في غير معنى آخر اعلم ان الكلام
 المنهج اعني المنهج والنقص والمعارضه وجاؤه كلامهم اطلاق لفظ المنهج
 على كل واحد منها هناك يعني على الاسئلة الواردة على الحدود بطريق
 الاستعارة المصروفة باعتبار تشبهها بالمعطيات وتجمل الحقائق بناء
 على ان الالفاظ المذكورة هي انما مرفوعة للعامة المشهورة وتقبل ان
 يكون موضوع تلك المعاني ايضا كذا فقارعة لفت الثقات ما يستنبط
 من قولهم استبان اي يظهر مما ذكرنا من ان المنهج طلب الدليل على
 مقدمة معينة عدم توجه المنهج حقيقة النقل والضماني للمفهوم
 ويجوز ان يكونا متبنيان للفعل بمعنى المدعى هو المنقول حيث لم يقصد
 ارجاعه اي ارجاع المنهج الى المقدمة المذكورة في دليل المستدل اما
 النقل فلانه اذا قال احد قال ابو حنيفة ربح البيعة لميت بشرط في
 الموضوع فلما ان يقول لا يصح لانهم انما لميت بشرط واما ان يقول
 لانهم انما احبته فلان كذا فلا لاول لا يصح اصلا ولا يقرر الكلام على
 وجه بطريق الحكم فلا يتعلق به المأخوذة اصلا واما لما في فهو
 وان كان يسمع لكن لا من حيث انه من حقيقة بل لا بدعية عن
 مقبول

ع بحد النقل وذكره في منع

البيان

طلب

طلب تصحيحه ونقل فيطلق عليه لفظ المنهج جازا لانه في كون كلامه
 طلب من حيث استحال الاعتقاد المقيد في مقيد لفظ آخر بطله فتسعمل
 لفظ المنهج واما دعوى فلا اذا قال المتكلم بطريق من اجزاء لا يخفى
 بقوله الجواب ان ذلك لما ان يريد به طلب الدليل على المقدمة وبهذا لا يخفى
 لانه لم يرد دليل مع المدعى لوجهه بطلب الدليل على مقدمته معونة
 منه واما ان يريد به طلب الدليل على تلك الدعوى وهو مسدود
 لكن ليس يمنع حقيقة بل انما يطلق عليه لفظ المنهج جازا في ما عرفت
 نقص والمعارضه اي كما انه لا يتوجه النقص والمعارضه لعدم الدليل
 المذكور لاثبات وقيل انما المنهج منع المنقول من حيث هو منقول لعدم
 التزام صحة واما اذا التزم صحة من حيث الالتزام ليس بناقل و
 كلامه ليس بنقل فتدبر المنهج قال المصنف في نقله عنه وانت جازبان في النقل
 منه بل على انه غير المقدمه بانه توقف عليه صحة الدليل غير مقدمه فلامه
 ووجه الدلالة ان المنقول بعد كونه مقدمه لا يصح ليس مما يتوقف عليه
 صحة الدليل من انه يجوز رده المنهج عليه ولا يخفى عليك انه انما يدل على
 ذلك اذا اشرع بطلب الدليل على المقدمة بمنع المنهج واذا افسر
 المنهج بطلب الدليل على ما تقدم من الصحة فلا نعم يرد عليه ربح اني المنهج
 ايضا حقيقة ولا جود في التزامهم وقد جرت كالتهم اي انظار على الله
 اي الشك ان لا يبرر طلب تصحيحه عند النقل والتبيين عند دعوى
 الامر عليه اي في الاول والى الدليل عند دعوى الامر انظري على الكلام
 مطلقا من غير قيد بما اذا لم يكن المقصود السائل معلومة لوجه آخر
 وطال ان ذلك اي عدم جواز طلب اذا لم يكن المقصود اي مقصود
 السائل معلومة اي المنقول والا لا بدعي وانظري بطريق آخر قيل هذا
 مبني على تقدير الصلة الغائية للمناظرة وهو غير جائز ولا يخفى ان زيادة الا
 تقيان وعدم اللجوء عن اظهار الصواب غاية ما في الباب ان لا يظهر
 الصواب مراتب منها زيادة العالم العلم كما شاهد في اهل من الاقلية يشبه
 كذا في نقله وانت ان تأملت عرفت ان حقيقة الاظهار انما تتجلى
 اذا لم يكن المظهر قبل الاظهار معلوما والا يلزم اظهاره وانما زيادة
 الاقناع فان كانت اقناعا بعد العلم فزيادة النظر وليس بالظهار واذا
 سبب موجب لزيادة ذلك وان كان بعد ما لم يكن معلوما كما في اهل الاقلية
 سببه فانظره فاعلم فاما دقيق ثم عطف على قوله يستبان قوله ولا يلزم
 بطلان الدليل بطلان المدعى ان يكون المدلول وولا لا يشق بطلان
 واحدهما بل بطلان فاما بطلان الدليل فلا ينصب للمدعى سوى الشيء والشيء
 الجفت الرابع مقدمه معينة من الدليل او اكثر فيكون اكثر من منع
 منع

واحد

البيان

وادعوه صفة مقدرة او غير كان المخدوف او ضمنية يكون بناء الكلام عليه
 صفة مقدرة او اكثر وتكون الصفة باعتبار لفظ لاكثر او بتأويل كل واحد
 منها او بالنظر الى ان المقدمة عبارة عما يتوقف عليه صحة الدليل كما
 في قوله ومنه وايراد هذا الكلام لدفع توهم انه لا يجوز لان تلك المقدمة
 ليست بجزء الدليل والمشهور ان المقدمة جزء الدليل والمجاز لان تلك
 المقدمة على ما تقدم اعم من جزء الدليل ومنه المعلوم مطلقا اي من كل وجه
 كما في لا يسمع ودون مع الخفة اي ليه الذي يترفعه وودون من
 مقدرة التنبه فانه اي كل واحد من معنى التنبه اي ليعطى طلب التنبه عليه
 ومنه مقدرة التنبه على طلب الدليل او التنبه عليها يجوز فورا كما عرفت من
 ان المنع حقيقة طلب الدليل على مقدرة معينة من الدليل والعلاقة
 كون كل جزء المطلق الطلب والمنع المقدمة مرتبة في الذكر على مقدرة
 اخرى واقفا على تقدير التسليم اي لتسليم مقدرة الاخرى سواء كان بمنع
 المقدمة الاولى او لا والعلاقة ثانيا او بالنعكس سواء كان المنع المذكور
 في الترتيبات كما اذا قال المعلق لا يخفى اما ان يكون هذا او ذلك
 فان كان هذا افلا وان كان ذلك فكذا فقول السائل لا تسلم انه
 ان كان هذا افلا وان سلمناه فلا تسلم ان كان ذلك فكذا فلو
 يقول بالنعكس بان يقول لا تسلم ان كان ذلك فكذا فلو وان
 سلمناه فلا تسلم ان كان هذا افلا او لا يكون فيهما اذا قال
 العالم متغير وكل متغير حادث فيقول لا تسلم ان العالم وان سلمنا تسلم
 لا تسلم ان كل متغير حادث او يقول بالنعكس ولكن كون ذلك المنع
 على تقدير التسليم قد يكون بطريقا الوجوب كما ان كان المنع الثنا
 في ميثاق تقدير التسليم كما اذا قال التفرق في العالم موجود فلا
 بد من حدوثه فيقول لا تسلم ان التفرق في العالم موجود وان
 سلمناه لكن لا تسلم ان كونه ضروري الحدوث على ذلك التقدير
 فالمنع الثاني يمنع على تقدير التسليم الاول والام يتوجه كما لا
 يخفى وقد يكون بطريق الاستحسان وهو اذا لم يكن ميثاقا سلف
 مثله وهذا من قوله على تفاوت اي كائنا عليه وما ذكرنا من معنى الكلام
 ظهر ان قوله منع المقدمة مبتدأ وقوله على منعه ظرف متقد وحال
 وقوله

متغير

وقوله على تقدير التسليم حال مبتدأ وخاتمة قوله على تفاوت خبر فانه
 في هذا الكلام فانه من حال الاقدام وقد لا يضر المنع بان يكون
 انتفاء تلك المقدمة المتوقعة مشتملا على شرط الذي يستند عليه الدليل
 الذي يتوقف عليه طلبه على جواب ذلك المنع ان يرتد ويقول
 ان كانت المقدمة المنعوبة ثابتة في نفس الامر فقيم الدليل والا
 اي وان لم يكن ثابتا فانه محو ما يقتضيه ذلك التقدير الصدا
 اي على تقدير عدم ثبوتها الصدا كما اذا قال المعلق في اثبات حدوث
 الاعيان الثابتة التي تتغير وكل متغير لا يخلو من الحوادث وكل ما هو
 كذلك فهو حادث اما كون متغيرا في كل ما كون كل متغير حادث
 للحدوث فلان التغير انما هو انتقال المكان من حلة الى حلة اخرى
 وتلك الاخرى حادثتها لانها وجدت في حلة لم يكن متواجدا في حلة
 ثم تلك الاخرى قائمة بذلك الشيء المتغير لا متناه قيام الصفة به
 مرصدا فيكون ذلك الشيء المتغير حلا للحدوث فان عدم كل تغير
 انتقال فيكون حلا للحدوث لم يكن هو حله واما ان كان لا يخلو
 للحدوث في حله حادث فلان الاعيان الثابت لا يخلو عن الحركة و
 اسكون وبها حادثتها بيان عدم الحوادث الاعيان لا يخلو عن
 الاكدين في غير فان كانت من حيث كنهها في ذلك الحيز الان سيرة
 يكون اخرية فيكون ساكنة وان لم يكن مسبوقة يكون اخرية بل يكون
 في غير اخرية فكذا ويقال ان لا تسلم ذلك الاخصر لم لا يجوز
 ان لا يكون مسبوقة يكون اخرية اصلنا في الحدوث في يكون
 خالية عن الحركة والسكون كلية على المعلق ان يرد ويقول اما ان
 يكون الاخصر ثابتا او لا فان كان ثابتا فقدم الدليل والا لم يثبت
 فيكون المطلوب وهو حدوث الاعيان لانه اذا لم يكن في مسبوقة
 اخرية فلا شك في حدوثه وقيل خلافه
 فيجب ان يعقب ما ليس للمعلق ان يقول ذلك بل لا بد من اثبات
 المقدمة المنعوبة وانما الذي دليل آخر فان ادعى اثبات الحكم بالدليل
 ولا يتحقق ذلك الا بتلك الطريقين واما اختاره المصنف
 به الاظهر لان المقصود الاصح من اثبات المقدمة المنعوبة

ثبوت المطلوب فيجب بدونه فلا حاجة اليه واليه الفاقة يقول
 وتبين يستحق توقف المانع الى اتحام المعلن الدليل لان المعلن
 ربما ثبت المقدمة بعد اتحام الدليل فيستفي السائل عن المانع و
 وقبل بخلافه لان المعلن انما لا يتمكن عن اثبات تلك المقدمة فيترك
 الدليل ويستعمل بدليل آخر فيؤمن من طول النظر والاول اولى
 لان الظاهر من حال المعلن الاثبات دون انقضض والمعارضة يجوز
 ان يتحقق بقوله ويستحق وهو الظاهر ويحتمل ان يكون متعلقا
 باختلاف المقوم من السابق فان التوقف فيها واجب بالا
 اتفاق اما في انقضض فلا كلام على الدليل فالحال لم يجره
 واعاد المعارضة فلا يحتاج اليه الدليل باله دليل قبيح اتحاده
 لم يتحقق وقالا يجوز نقض حكم ادعى فيه البداية لرجوعه الى ذ
 لك النقض الى منه البداية مع السند وهو ما ذكر لاثبات النقض
 وبذلك نظر لان رجوعه الى النقض بل الى المعارضة الصمد كذا
 في الحاشية والحاصل ان ما ذكره النقض يحتمل ان يعمل من افراد
 النقض الحقيقة بان يقال دعوى بدعيته دليل على دعواه والنقض
 في الحقيقة راجع الى ذلك الدليل وكذا يمكن ان يعمل من افراد المنا
 رضة بان يكون دليل المثبت للنقض معارضا لدعوى البدعية
 التي هي بمنزلة نصب الدليل عليه فلا حاجة لارجاعه الى المانع
 مع صحة كونه من افراد النقض ولا وجه لاختياره على المعارضة يمكن
 ان يرجع النظر بوجه آخر وهو انه وان سلم كون دعوى البدعية بمنزلة
 نصب الدليل لكن لا يجوز ارجاعه الى المانع اذ هو طلب الدليل
 على مقدمة معينة ولا يطلب على مقدمة الدعوى شيئا كما لا يخفى ثم لما كان
 هيئتنا سوال وهو انه قد يسأل السائل بالملاعنة قعين موضع الفاظ
 فلا يصح حصر الاسئلة في الفاظه المذكورة فاجاب بقوله ينبغي
 احكام المانع نوعا من حيث هو تفرغ مقدمة معينة
 كما ان المانع كذلك وان كان بوجه اذ يقصد به اي الحل للمشاكل
 لا طلب

كثيرا

بالاخص موضع الفاظ

الوجه الخامس

لا طلب الدليل بقوله لسند متعلق باللفظ وقد ذكر الحل في مقابلة
 المانع لهذه الفاقة البحث الخامس من جملة المعلوم ان السند
 الصحيح موزع على المقدمات ومقدم المانع ولو كان موزعا عليه و
 تفويجه بضم المانع فلا يكون السند الصحيح اعم منه اى من انقضاء
 مقدمته المانع مطلقا يجوز ان يكون متعلقا بقوله فلا يكون اعم
 فيكون المانع لا يكون اعم مطلقا ولا من وجه وانما هو الواقع
 للسابق وهو الاول لان الاعم من وجه لا يكون موزعا ومقوما
 من كل وجه ومنه ينشأ ان من اجل ان السند موزع ومقوم للمانع
 بضم المانع فاما اى اهل النظر من مقدمته موجود في حال من
 الاحوال الا والحال ان يكون متعلقا مستندا بما ذهب اليه السند
 فسطحي الناس ان يقولوا قد قيل ان الاشياء كذا لكن الحكم الثابت لها
 بعد اى ذلك السند كذا فيرجع سمعته ويذكره الاخر فيجوز ان
 اوثق المانع مستند بعد اى بعد المانع لم لا يجوز ان يقال ما ذكرتم
 لم لا يجوز ان يكون كذا فلا يكون كذا يقال هذا ممنوع لم لا يكون
 كذا او كيف لا واما الحال اى مقرون لفظ كيف للمانع واما الحال
 كما يقال ذلك غير مسلم كيف لا ولا امر كذا قد ذكره كذا انما ايفد
 كذا يقال لانه تم تلك المقدمة وان يكون كذا لو كان كذا وهو
 قليل ولذا قال في الاثر وقد يدعى كذا في السند وترجم
 بصورة الدليل بان يقال لم يجوز ان يكون كذا لانه كذا وكذا و
 بحسن البحث في اى المذكورة تقوية السند لانه لا يفيد شيئا
 لان بطلان ما يدعى السند لا يوجب اثبات المقدمة المنسوبة
 الذي هو مقصود المعلن ولا في السند سوى ما استغنى وهو الابطال
 بعد اثبات كونه مساويا لتقوية المقدمة المنسوبة ولا يلزم اثباته
 اى المذكور من متعدي السند وسنذكر ان اورد عليه الوجه الثاني من
 الاحتجاج ولا يجوز للسائل اثبات سند المقدمة المعينة قبل اخذ
 المعلن الدليل عليه واما بعد ما فهمنا ويكون متعلقا على سبيل
 المعارضة اما كونه متعلقا فلا كلام على المقدمة المعينة وما كونه
 على سبيل المعارضة فظاهرا ولا يلزم النصب من غير ضرورة لانه لا يجوز
 منع المقدمة المعينة بعد اقامة الدليل على ما فسدت الضرورة الى ذلك وانما لا يجوز

فيجوز ان يكون متعلقا
 بوجه اعم فيكون المعنى لا يكون
 اعم مطلقا لان وجهه هو

حصره في قسمه السائل في المنع والنقض ولا يخفى عليك اننا انما يلزم
 الحصر ان يشترط عدم التسليم واما اذا لم يشترط عدم التسليم فلا لا
 يجوز ان يرجع معارضة مع التسليم غايته ان المعارضة الغير المقرونة
 مع التسليم يندرج في النقض ومن يثبت اي ومن اجل عدم
 التسليم التزم بعضهم بغيره مطلقا اعم من ان يكون معارضة
 في مائة فقهه ومن ان يكون معارضة مخالفة بطريق النقض بل يقال
 يقال لو كان دليلك يجمع مقدما صحى لما صدق ما يتا في مدلوله لكن
 عندي دليل يدل على صدقه وقيل المعارضة في القطعيات
 اي الدلائل العقلية والنقلية اليقينية راجعة الى النقض لا امتناع
 اجماع القطعيين المتضادين بحسب نفس الامر وسنبي المذكور
 معارضة فيها النقض وانما سيجي معارضة فيها النقض وحيث نقضا
 فيها معارضة لان المعارضة صريحة والنقض ضمنية والضميمة لا يقع
 دون القطعيات العقلية كالقياس القدر فانه يجوز ان يكون احد
 القياسين خطأ وجب نفس الامر ويعارض القياس الضارب فلا حاجة
 الى القول برجوعه الى النقض وقيل هو اي معارضة فيها النقض وتذكر
 الغير لان المعارضة مصدر وبتا ويل المذكور والمعارضة بالقلب
 احوال اي تشترط ان في المادية والحقيقة والتفكير يفرى بالا اعتبار
 فاعتبارها انما بالقلب ودليل المستعمل في هذا عليه بعد ان كان من هذا
 يستحق قلبا وباعتبارها معنى النقض معارضة فيها النقض تتم
 اي هذا تتم للبحث السابع وقد يعرف في بيان المعارضة على العا
 رضة وفي جواز المعارضة بالبداهة والدليل على البديهي لليقين
 بداهة بالدليل هذه اربعة اقسام للمعارضة الاول المعارضة
 بالبداهة على الدليل اي على الحكم الذي اوصى المدعي بداهة
 بان يقول المعارض ما ادعيتكم بداهة يقتضيه خلاف بداهة العقل
 فهذه يستحق معارضة باعتبار ان المدعي وان لم يتوض لدليل المدعي
 لكن دعوى بداهة بمنزلة اقامة الدليل فانه قال في الحكم ثابت
 لانه بداهة فيجوز للسائل ان يقول يقتضيه هذا الحكم ثابت لانه بداهة
 وانما المعارضة بالبداهة على البديهي المبين بداهة بالدليل مثل
 ان يقول المدعي هذا الحكم بداهة لانه من المحسوسات فيقول السائل
 خلافا

والبديهي

خلافا هذا الحكم ثابت بالبداهة تدعوى الحكم البديهي بمنزلة ان
 هذا الدليل والثبات للمعارضة بالدليل على الحكم الذي يدعى
 المدعي بداهة كما اذا قال المدعي هذا الحكم بداهة يقول السائل
 هذا دليل يدل على خلافه وبين الدليل الرابع المعارضة بالدليل
 على الحكم الذي بين المدعي بداهة بالدليل كما اذا قال المدعي هذا الحكم
 بداهة لانه من المتشاهدات يقول السائل هذا دليل يدل على خلا
 في هذا الحكم وبين الدليل فانه الامتناع الجته للمعارضة ترد
 في جوازها بعضهم وقالوا هي غير جائزة اساسا لاول ثلاثة لانها
 اذا استدل المدعي على المطلوب بداهة كثيرة والحكم على يقين بدليل
 واحد نسقط تلك الدلائل وهذا الدليل ولا يثبت في من الطرفين
 والثاني فلا لانه لا دليل في دفع من ابي نعيم وكذا الثالث لان الدليل
 الذي اقامته المدعي انما يشترط على دعوى البديهي اجماع الحكم وان
 الرابع فلا لانه لا دليل من جانب المدعي وقد كان من محاذير ما
 انتهى في الدليل على دعوى البديهي اجماع الحكم وان تأملت فيما ذكرنا
 من نقص الاقسام الاربع يظهر لك وجوب جوازها واما وجوب جوازها
 فوجهه ان المعارض الدليل الثاني للمعلم دليل المعارض بقى وتكليمه
 كاعتد المعارضة فاحسن اظهار ذلك الحق والحق جواز اي دور
 جواز ما تدونه البعوض وسنبي من اجل جواز المذكور او دعوى اي اهل
 المتأخر انما يشان اذا عارض البديهي بالبرهان كان ذلك البرهان
 احق بالاعتبار كما ينبغي ان كان دليل التقاطع اذا عارض بالحق كان
 التقاطع احق بالقبول وبالا اعتبار جميع الاوقات الا اذا اختلف
 دليل التقاطع مثل ان يكون محكما من القول والحديث المتضادين
 الماد بخلاف المدلول المعتبر في معزومها اي المعارضة ما يتناول النقض
 والاحص من النقض والمساوي كما قالوا لهما اذا استدل الحكم
 على ان العالم قديم استدل الحكم معارضا لانه ليس بقديم والثاني
 كما استدل الشافعي رجع على ان تشييد في الوضو فرض استدل الشافعي
 رضاه على سنة والثالث كما استدل الحكم على ان الجهم مرتب
 من السور والاربع استدل الحكم معارضا لانه مرتب
 من اجزاء الاربعة لا يتجزى الجفت الثامن قد يشقص المقدمة المتقدمة
 من الدليل بان يستدل على خلافه او يعارض بان يستدل على

بمستدل

دليل لاول سائل

تأمل

البحث الثامن

خلافا وكل واحد من ذلك النقض والمعارضة بعد اقامة المعلن الى
 دليل عليها اي على ذلك المفسر وسبب المذكور الذي هو بالنسبة الى
 تلك المقدمة نقض او معارضة مناقضة على سبيل المعارضة او على
 سبيل النقض بشرط خلاف الترتيب الذي اخذ من القريب
 وذلك اي شتمه مناقضته لوجود معنى المنع فيه بالنسبة الى الدليل
 الذي هي اي تلك المقدمة وفيه يلحق ان المنع على ما سبق طلب
 الدليل ولا طلب بهنا بل مقصود السائل بهنا افساد الدليل او
 اثبات خلاف المقدمة فالذي ان يقال بتبعية مناقضة لم تكن
 لما في كون كل واحد منهما كلاما على المقدمة وقيل قبلها اي قبل اقامة
 الدليل عليها البقي للعلم يلزم افساد على اي حال اي فسادا له
 دليل الذي يستلزم صحة المقدمة على كل حال سواء اقيم اما اذا لم
 يظهر واما اذا لم تقم فلا اذا كانت المقدمة نظرية فلا بد من
 ان يكون له دليل عليها دليل فنقض المقدمة يرجع الى ان الدليل
 عليها هو ان صحيحا لم يلزم منه محال لانه يلزم من صحة صحة تلك
 المقدمة المتعصية مع انها باطلة ولهذا حرمنا في السناد ان
 نتاويه موجد ويمنع ان ماصدق عليه نقض المقدمة المتعصية
 يكون موجدا حقيقيا في نفس الامر يرجع المنع الى النقض الاجمال
 لانه على ذلك التقدير يظهر فساد المقدمة المتعصية التي هي جرمين
 الدليل وفسادا جرمين يلزم فسادا لكل وانت تعلم انه اي شتم
 لا يلزم تقريره اي ذلك المذكور من المناقضة على سبيل المعارضة او
 على سبيل النقض بصورة المنع بان يقال لانهم تلك المقدمة لانه كذا
 وكذا لتحقيق مادة السند اي حين اذا كانت المقدمة متعصية عن مد
 لولها او معارضة دليلها بل دليل اخر وكلما يتحقق مادة السند يرجع المنع
 الى النقض والمعارضة كما مر وقد وقع النقض عليها اي على المقدمة بانها
 مما هي مقدمة حقيقة ثابتة في نفسها يلزم من اجتماعها المحال و
 بهنا يظهر فساد تلك المقدمة ضرورة عدم استلزام المقدمة الحقيقة محال
 ولا يمكن حقيقة نلو كانت تلك المقدمة صحيحة لما يلزم من اجتماعها

المنع

المحال

البحت التاسع

الحال بحيث انما سبب ما لا يحسن ايراد النقض والمعارضة اذا كان المستدل
 متساويا كما لا يكون غرضه الاستدلال لانه لا يدعي حقيقة متعصية وانما
 يتبين بطريق اخر من دليل والدليل ان يقع الضحك في ذم الخاطب
 وهو انما الضحك باق بعد النقض والمعارضة فلا يتبعان وما لا يتبع لا
 يحسن ان يكون دون المناقضة فلو لم يحسن بل وهذا اذا فرض منه ان
 تلك المقدمة ولا يلزم من ذلك ابطال اخر حتى يتاخر بها واولا
 على هذا البحث من المنع صديقي على تقرير كون المعترض في المنع ظر
 فظهورا في صواب في الجواب ومن جانب واحد واما اذا اعتبر
 فيها ذلك من الجرمين فلا وجه للملادج هذا البحث في المقاصد
 لا على ذلك التقريرين لكن الخاطب مع ذلك المستدل عن طريق
 على اي وجه كان واذا اجمع المنوع الثابتة في المنع استحق التقديم
 على كل من الآخر لان في الآخر من علة كل عدول اسباب على ما
 هو متعصية لان حق اسباب ان يتصرف لا يتصرف في دليل المعلن
 بالافساد لا صريحا ولا ضمنيا ويمكن ان يوجه تقديم المنع بانه قد
 في خبر الدليل قد قد يتحقق قبل اتمام الدليل البقي بخلاف الآخر
 بين والمعارضة احتج بانها غير لائقة حتى في صحة الدليل ضمنيا و
 قيل تقديرا نقض استحق المناقضة لان النقض اقوي عندها
 اي بالنسبة اليها لانه يقدح في صحة الدليل بخلاف المناقضة
 ومما تقدم من على المعارضة قال فيما نقل عنه وقد يقال ان المعار
 رضة اقوي من النقض فبما هو متعصية لان المعارضة نفى المدلول
 ويلزم من نفي الدليل البقي لان الدليل ملزم للمدلول ونفي
 اللازم يستلزم نفي الملزوم بافروقة بخلاف النقض فانه نفي
 الدليل ولا يلزم منه نفي المدلول لان نفي الملزوم لا يستلزم نفي
 اللازم ثم كلامه لا يقال نفي الملزوم قد يستلزم نفي اللازم كما اذا كان
 اللازم مساويا لانا نقول انما يستلزم نفي في اللازم لانه لا يلزم نفيه
 نفي اللازم لان من حيث هو ملزم لا يجوز ان يكون اللازم اعم كالحركة
 لانه ككلمة اي هذه الكلمة لا تعني التسعة نقض لا نقض الحرف اي
 حصر البحث في الثابتة يعني المنع والنقض والمعارضة ويقدر الدليل
 اما عدم استلزامه المدعوي كان يقال دليكم لا يستلزم مدعي لكم
 اما مع شانه على عدم الاستلزام للمدعي او بدونه او احتياجه الى

ورقة

مجلد ۱۰۵
مجلد ۱۰۶
مجلد ۱۰۷

يجب ان يتكلم في القياسات المفردة الاعتقاد لانه لا يكفي في الاعتقاد
الامارة فلا يتكلم في القياس بوضايف الخط كانه يعارض دليلا قطعيه جازمه
بامانة نظرية كالتقاس لانه لا يفيد شيئا ولا يتكلم بالعكس اي لا يتكلم في
القياس بوضايف القياسه الا يطرح كان يتكلم في الدليل القطعي بانه لانه
المطلوب لا احتمال ان يكون كذا لان عرض العلم حينئذ انما يتكلم
بقدر كذا فيكون الدليل محتملا لا في الشيء في ذلك كما اذا اطلق
الشيء في اسم لا تاتبع العلم عند فردا منه الا سدا فيقول السائل كيف
ان يكون فردا من افراد السبق وينا غريب بل كذا ما وجرت في الحقيقة
فان مثل هذا السلك لا يفيد شيئا لان عرض الطبيب انما هو تعيينه في الحقيقة
يكون مسددا لان جميع قواعد الطب نظرية وهذا الاحتمال لا ينافيه ثم يرينا
امورا لا بد لنا من النظر في ما ذكره في الرأى فلنعد الاول على ما يجب
على المناظرين في يجوز عن الاختصاص في الكلام عند المناظرين لان
لا يخفى انهم وانما في ان يجوز عن التطويل في الكلام ولا يملك الاطلا
والشأن ان لا يتكلم الا في ما هو ببيت والراجح ان لا يتكلم
المحك في الحقيقة بل لا ذكر في سنة معينة للمراد والمسمى ان يجوز على
وكل من في المقصود في الكلام عن الكلام عن الضبط في الكلام
يقول المطلوب والسادس ان لا يتكلم ولا يرفع الصلوة ولا
بكلام اسفها عنده المناظر لانها من صفات الجمل ووضايف
لازم يستدرك بها جملها والسابع ان يجوز عما في الحزم من سابع
اذ هيته الحزم والاصرام زعماء من قبل وقتهم نظروا حقا في ذلك
ان لا يتكلم حقا في الكلام في كلامه كسبعية كلامه ضعيف وبذلك يعالج
على الحزم الضعيف واقول مستعين بالله تعالى ينبغي لنا ان لا نقدر
استكمال الحزم في زمان قليل لانه قد يصدر بأسرعة مقدمات
واحدة توجب غلبة الحزم وان لا يحسن عند المناظر متكافؤ ولا سابع
الامراء والمذكور بل سبب الفقر لانه لا يوجب اجتماع الذين في
صحة عن الانشمار وان لا يكون سببا في كثر الجوع ولا عاظمة
لانهم يريدون سرعة الغضب المتدني في المناظر ولا اعتبارا
مثلا في الحزم لانه لا يوجب جملة الطبقة وجوده في الحقيقة
لمت الشئ المماركة المسماة بالبرهنة من علم المناظر فيقول
العلام الوهاب يروى بالبرهنة في اول رسالته في

برهنة من يدري كذا
في حقه حقا بعد استخلاص
الذي يارز ان يستر
نفسه ما قد ساء به
قاربا بر ما كان كذا